GRID 2023

النزوح الداخلي والأمن الغذائي

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL NRC

iDMC internal displacement monitoring centre

النزوح الداخلي بسبب الصراع والكوارث في عام ٢٠٢٢

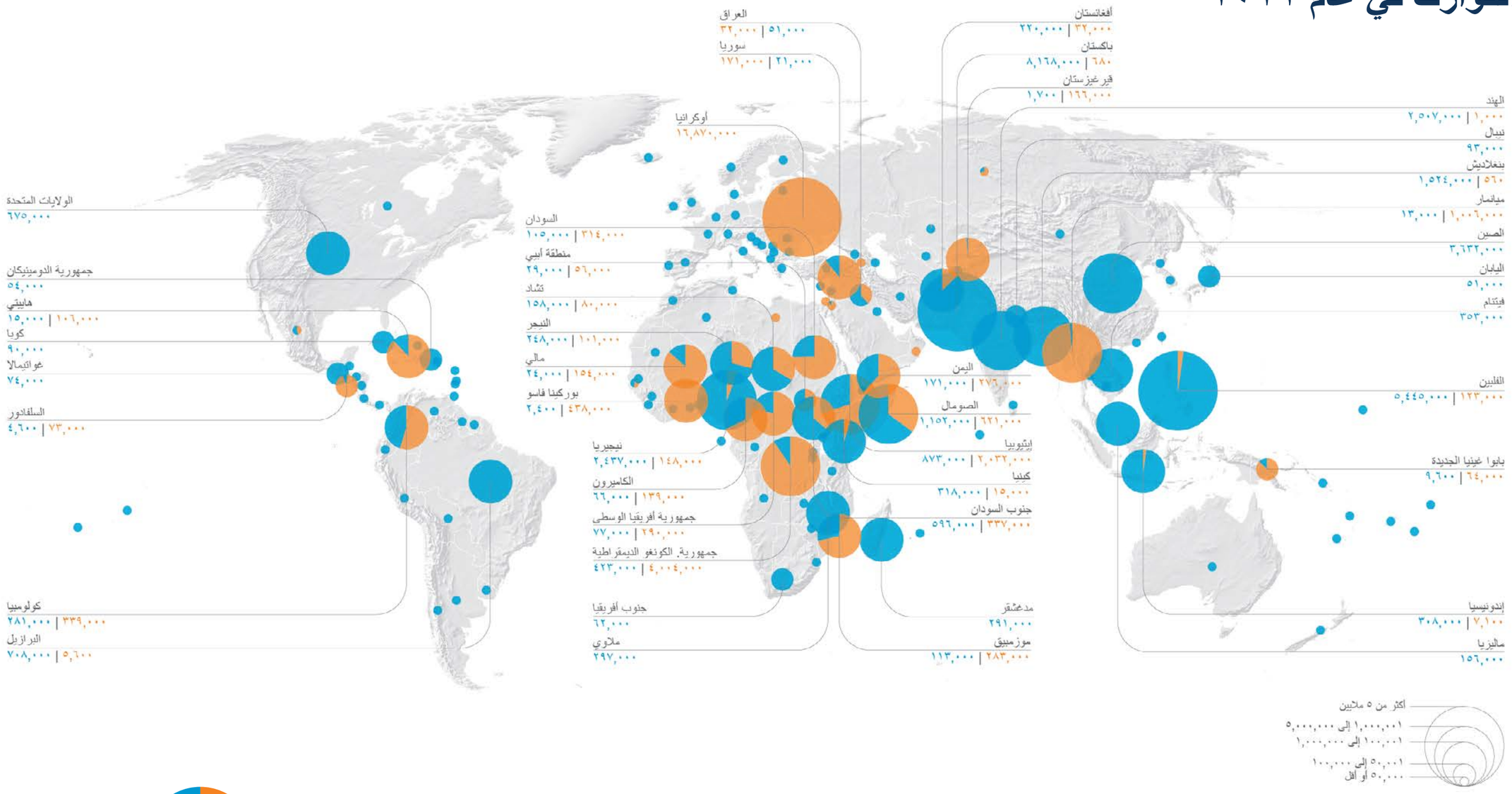

الإجمالي

٢٨,٣ مليون
النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف

٣٢,٦ مليون
النزوح الداخلي بسبب الكوارث

أوروبا وآسيا الوسطى
١٧,٠٥١,٠٠٠ | ١٠٧,٠٠٠
(٢٨,٢٪ من الإجمالي العالمي)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٩,٠٢٧,٠٠٠ | ٧,٤٤٩,٠٠٠
(٢٧,١٪)

جنوب آسيا
٣٥,٠٠٠ | ١٢,٥٢٤,٠٠٠
(٢٠,٦٪)

شرق آسيا والمحيط الهادئ
١,٢٠٠,٠٠٠ | ١٠,٠٧٩,٠٠٠
(١٨,٥٪)

الأمريكتان
٥٣٣,٠٠٠ | ٢,٠٩٧,٠٠٠
(٤,٣٪)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٤٨٢,٠٠٠ | ٣٠٥,٠٠٠
(١,٣٪)

تظهر الأسماء والأشكال الخاصة بالبلدان والأقاليم فقط عندما يتجاوز العدد الإجمالي ٥٠٠٠٠.
بسبب التقريب، قد لا تتوافق بعض الأرقام الإجمالية مع مجموع الأشكال المنفصلة.

الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تعني الموافقة أو القبول الرسمي من قبل مركز رصد النزوح الداخلي.

صدر التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام ٢٠٢٣ عن مركز رصد النزوح الداخلي بمساهمة سخية من شركاء التمويل المذكورين فيما يلي: مصرف التنمية الآسيوي ووزارة الخارجية والتجارة الأسترالية والاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة الخارجية في ليختنشتاين ووزارة الخارجية النرويجية ومؤسسة روبرت بوش والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

صورة الغلاف:

إن تشجيع سبل العيش المستدامة وتخصيص الموارد المناسبة لدعم النازحين داخليًا في حل أوضاعهم سيساعد على منع النزوح وانعدام الأمن الغذائي في المستقبل.
© تصوير مات مورفي/هاندسوم فرانك، أبريل ٢٠٢٣

مع الشكر

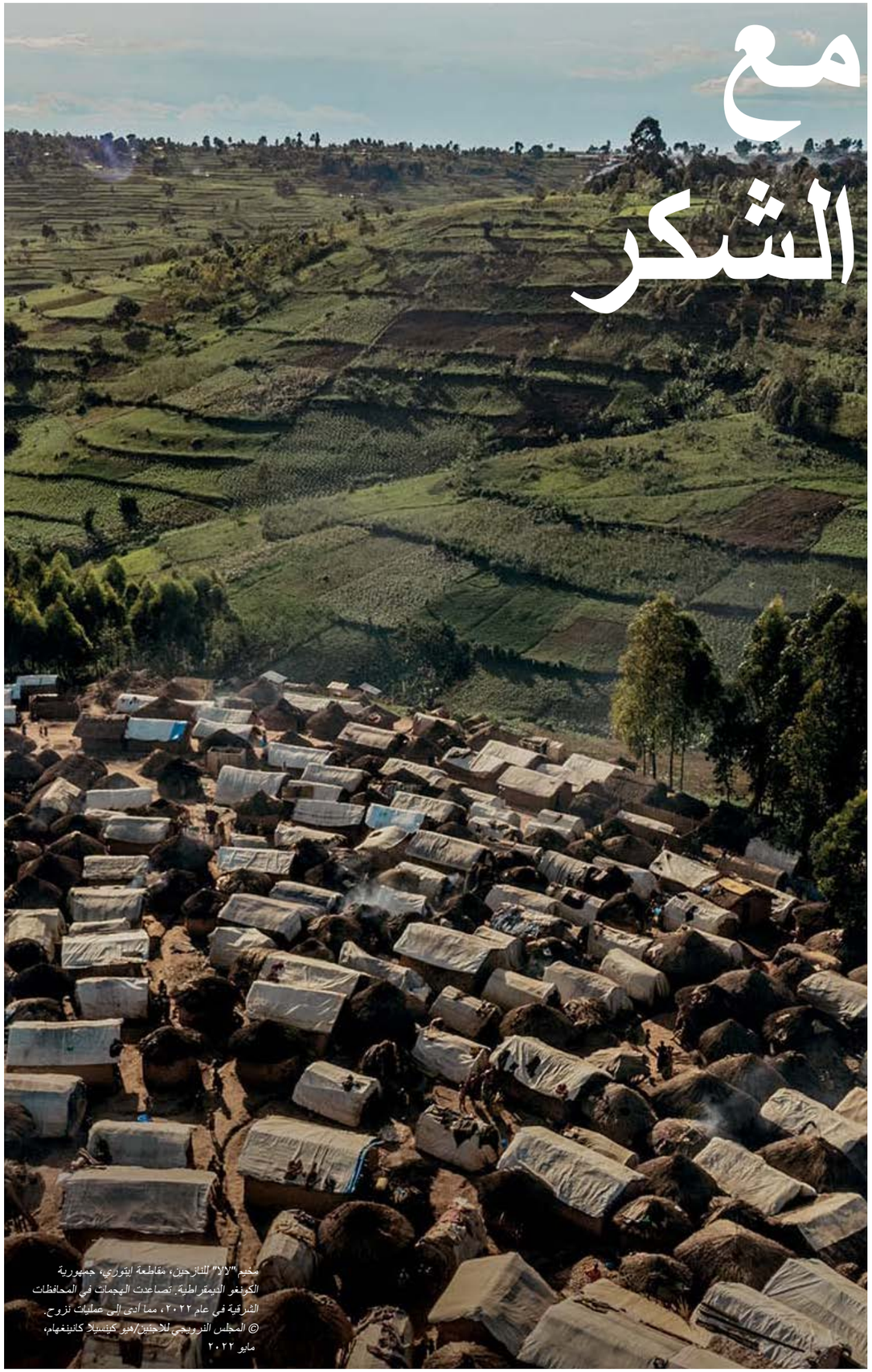

مخيم "لا" للنازحين، مقاطعة ايتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية. تصاعدت الهجمات في المحافظات الشرقية في عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى عمليات نزوح.
© المجلس النرويجي للاجئين/هيو كينسيلا كانينغهام، مايو ٢٠٢٢

الفهرس

١ تمهيد

٣ النتائج الرئيسية

٥ الجزء ١: الصورة العالمية

٧ النازحون داخليًا في نهاية عام ٢٠٢٢

٩ النزوح الداخلي بسبب الكوارث

١١ النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف

١٣ لمحات عامة إقليمية

١٥ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
تحت الأضواء: جمهورية الكونغو الديمقراطية
تحت الأضواء: الصومال
تحت الأضواء: مدغشقر

٣٣ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
تحت الأضواء: اليمن

٤٥ شرق آسيا والمحيط الهادئ
تحت الأضواء: ميانمار
تحت الأضواء: الفلبين
تحت الأضواء: تونغا

٥٩ جنوب آسيا
تحت الأضواء: باكستان

٧١ الأمريكتان

٨١ أوروبا وآسيا الوسطى
تحت الأضواء: أوكرانيا

٩١ الجزء ٢: النزوح الداخلي والأمن الغذائي

٩٣ أزمات متداخلة
تحت الأضواء: بوركينا فاسو
تحت الأضواء: جنوب السودان

١٠٣ التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

١٠٩ الأمن الغذائي والحلول الدائمة

١١٧ الخاتمة

١١٩ التعليقات الختامية

١٣٥ كيف تقرأ بياناتنا

١٣٧ ملخص الأرقام الرئيسية

١٤١ شكر وتقدير

رجل على شاطئ في جنوب بنغلاديش بعد أن ضرب إعصار سيترانج المنطقة في ٢٥ أكتوبر.
© يونيسيف/UN٠٧٢٤٦٧٧/أبو سفيان جول، أكتوبر ٢٠٢٢

تمهيد

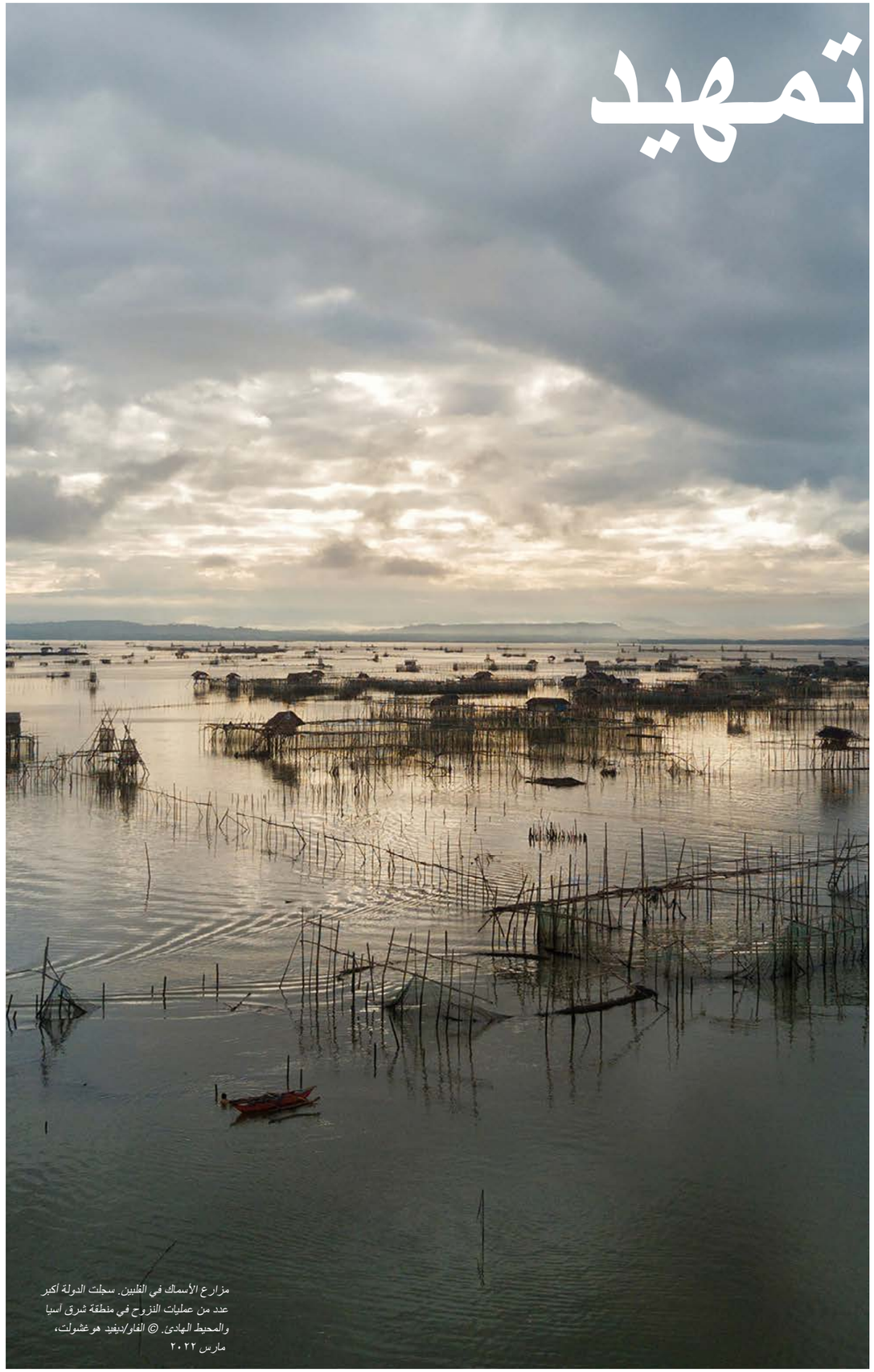

مزارع الأسماك في الفلبين. سجلت الدولة أكبر عدد من عمليات النزوح في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. © الفاو/دنيفيد هو غشولت، مارس ٢٠٢٢

في العام الماضي، تضافرت الصراعات والكوارث والآثار المستمرة لجائحة "كوفيد-١٩" لتؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة الموجودة مسبقًا لدى الناس. جعلت الحرب في أوكرانيا كل شيء أسوأ. وقد أدى ذلك كله إلى تأجيج أزمة الأمن الغذائي العالمية التي أصابت الأشد فقرًا وضعفًا، بما في ذلك النازحون داخليًا. وقوضت هذه العاصفة العاتية سنوات من التقدم المحرز في الحد من الجوع وسوء التغذية في العالم.

ثلاثة أرباع البلدان التي تعاني من أزمات الأمن الغذائي كان بها سكان نازحون داخليًا. في هذا التقرير، يوثق مركز رصد النزوح الداخلي أننا لم نسجل من قبل عمليات نزوح داخلي بهذا الحجم. حتى نهاية عام ٢٠٢٢، كان حوالي ٧١,١ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي، وهي زيادة حادة مقارنةً بعام ٢٠٢١، ويرجع ذلك في الغالب إلى الصراع في أوكرانيا، وأيضًا إلى الصراعات والكوارث الراسخة التي تقتلع الملايين من الناس كل عام. يعيش العديد من النازحين داخليًا في حالة نزوح مطوّلة وانعدام أمن غذائي شديد. والافتقار إلى بيانات شاملة عن هذه الأزمات المتداخلة يعيق الجهود المبذولة لإنشاء قاعدة أدلة حيوية لتنوير السياسات الموجهة لمنع هذه الأزمات والاستجابة لها وتحقيق حلول طويلة الأجل لها.

وهناك حاجة ماسة إلى أن يركز التقرير العالمي عن النزوح الداخلي الصادر هذا العام على الأمن الغذائي. يقدم التقرير مساهمة كبيرة في المناقشة الدائرة حول العلاقة بين النزوح وانعدام الأمن الغذائي، من خلال توفيره أحدث البيانات والتحليلات حول التقائهما، وتسليط الضوء على الفجوات في معرفتنا وتدخلاتنا، واستكشاف إمكانية معالجتهما معًا بدلاً من معالجة كل منهما بشكل منفصل. أرحب بجهود مركز رصد النزوح الداخلي في تسليط الضوء على هذا الموضوع المهم الذي يستحق المزيد من الاهتمام والعمل العاجل.

في المجلس النرويجي للاجئين، نعتقد أن الشراكات الأقوى والبيانات الأفضل والبرمجة المتسقة عبر القطاعات الإنسانية والإنمائية وقطاعات بناء السلام ستساعدنا على مكافحة الجوع وسوء التغذية في العالم في الوقت نفسه الذي نعمل فيه على الحد من مخاطر النزوح الجديد والمطوّل. نعتقد أيضًا أن لقطاع الأغذية والزراعة مساهمة قيمة في تحقيق حلول دائمة للنزوح. وبالعمل معًا، يمكننا معالجة التحديات المستمرة وتقليل الاتجاهات المعروضة في هذا التقرير، التي ينبغي اعتبارها دعوة للاستيقاظ لتعزيز سعينا الجماعي من أجل مستقبل أكثر استدامة.

يان إيجلاند

الأمين العام
للمجلس النرويجي للاجئين

النتائج الرئيسية

حطم النزوح الداخلي أرقامًا قياسية جديدة في عام ٢٠٢٢

- كان ٧١,١ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم في نهاية عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٢٠ في المئة خلال عام وأعلى رقم سُجِّل على الإطلاق.
- سُجلت ٦٠,٩ مليون حالة نزوح داخلي أو حركة خلال العام، بزيادة ٦٠ في المئة عن عام ٢٠٢١ وأيضًا أعلى رقم على الإطلاق.
- بلغ عدد حالات النزوح المرتبطة بالصراع والعنف الضعف تقريبًا بواقع ٢٨,٣ مليون. تسببت الحرب في أوكرانيا في ١٦,٩ مليون حالة، وهو أعلى رقم يسجل في أي دولة على الإطلاق.
- استمرت ظاهرة النينيا الجوية للعام الثالث على التوالي، مما أدى إلى مستويات قياسية من النزوح بسبب الفيضانات في بلدان مثل باكستان ونيجيريا والبرازيل. كما تسببت في أسوأ موجة جفاف على الإطلاق في الصومال وإثيوبيا وكينيا، مما أدى إلى ٢,١ مليون حركة.

الاتجاهات الوطنية والإقليمية

- خلف الصراع والعنف ٦٢,٥ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح في ٦٥ دولة وإقليم في نهاية عام ٢٠٢٢. وكانت الكوارث سببًا في ما يزيد عن ٨,٧ مليون حالة نزوح في ٨٨ دولة وإقليمًا.
- النزوح الداخلي ظاهرة عالمية، لكن ما يقرب من ثلاثة أرباع النازحين داخليًا في العالم يعيشون في ١٠ دول فقط: سوريا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا وكولومبيا وإثيوبيا واليمن ونيجيريا والصومال والسودان. في كثير من الأحيان، تداخلت الكوارث والصراعات في عام ٢٠٢٢ مما أدى إلى إطالة وضع النازحين داخليًا وتشريد البعض للمرة الثانية أو الثالثة.
- وعلى غرار السنوات العشر الماضية، كان أكبر عدد من النازحين داخليًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وزادت الأرقام في جميع المناطق باستثناء شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- وفي بلدان مثل الفلبين ومدغشقر وجنوب السودان، أجبرت الكوارث المتتالية الناس على الفرار مرارًا وتكرارًا مما قوّض تعافيهم وأطال أمد نزوحهم.
- أدى ما يقرب من نصف الأحداث الكارثية ذلك العام إلى أقل من ١٠٠ حركة نزوح. ولكن إذا ما نظرنا إليها مجتمعةً وجدنا أن حجمها وتأثيراتها المحلية كانت كبيرة كما كان الحال في بلدان مثل إندونيسيا وماليزيا وفيتنام.

تداخل النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي

- وأدت الصراعات والكوارث والنزوح إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي، الأمر الذي كان بالفعل مصدر قلق نتيجة الانتعاش البطيء وغير المتكافئ من جائحة "كوفيد-١٩".
- والبيانات المتوفرة حول الأمن الغذائي والنزوح الداخلي بعيدة كل البعد عن الشمولية، لكنها تكشف عن كيفية تداخل الظاهرتين. فثلاثة أرباع البلدان التي أجريت فيها تقييمات للأمن الغذائي بها نازحون داخليًا.
- كان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وأفغانستان وإثيوبيا واليمن أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الحاد للأمن الغذائي في عام ٢٠٢٢. كما أنها كانت موطنًا لأكثر من ٢٦ مليون نازح، أي أكثر من ثلث الإجمالي العالمي.
- أوكرانيا وروسيا من بين أكبر منتجي الأسمدة والحبوب في العالم. وقد كان للصراع بينهما آثارًا متتالية على سلاسل التوريد العالمية وأسعار المواد الغذائية، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان حيث يمثل النزوح الداخلي مشكلة أيضًا.

السعي وراء الحلول

- المساعدة النقدية غير المشروطة هي وسيلة حيوية لدعم الاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين من النزوح وانعدام الأمن الغذائي. وهي مفيدة بشكل خاص للنازحين، نظرًا إلى أن احتياجاتهم وأولوياتهم تتغير نتيجة تركهم منازلهم وسبل عيشهم.
- إن تطوير سبل عيش النازحين داخليًا ومهاراتهم من شأنه أن يساعد على تسهيل الحلول الدائمة من خلال زيادة أمنهم الغذائي وتعزيز الاعتماد الذاتي لدى مجتمعاتهم وبلدانهم في الوقت نفسه.
- بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الفورية، هناك حاجة إلى الاستثمار في الإجراءات الاستباقية وتدابير الحد من المخاطر التي تعزز قدرة المجتمعات النازحة على الصمود.
- تحد فجوات البيانات من فهمنا لكيفية تأثر النازحين باضطرابات النظم الغذائية. وسيساعد ملؤها في تسليط الضوء على الدوافع المشتركة للنزوح وآثاره وانعدام الأمن الغذائي وتقديم أدلة تستنير بها الحلول.

عائلات نازحة تعيش على قمة ضفة نهر بعد أن ضربت الفيضانات القرى في إقليم السند بباكستان.
© Getty Images/عاصم حفيظ/بلومبيرغ، أغسطس ٢٠٢٢

الجزء ١: الصورة العالمية

أطفال إثيوبيون يركضون. تعاني البلاد من أسوأ موجة جفاف مرت عليها منذ أربعة عقود، وقد أدت إلى ٦٨٦,٠٠٠ حركة في عام ٢٠٢٢. © *Getty Images/إدواردو سوتيراس/وكالة فرانس برس، يناير ٢٠٢٣*

النازحون داخليا
في نهاية عام ٢٠٢٢

٧١,١ مليون

ما هو العدد الإجمالي للنازحين داخليًا؟

العدد الإجمالي للنازحين داخليًا هو لقطة من جميع الناس الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي في نهاية العام
(انظر ص ١٣٥ لمزيد من المعلومات)

نازح بسبب الصراع والعنف

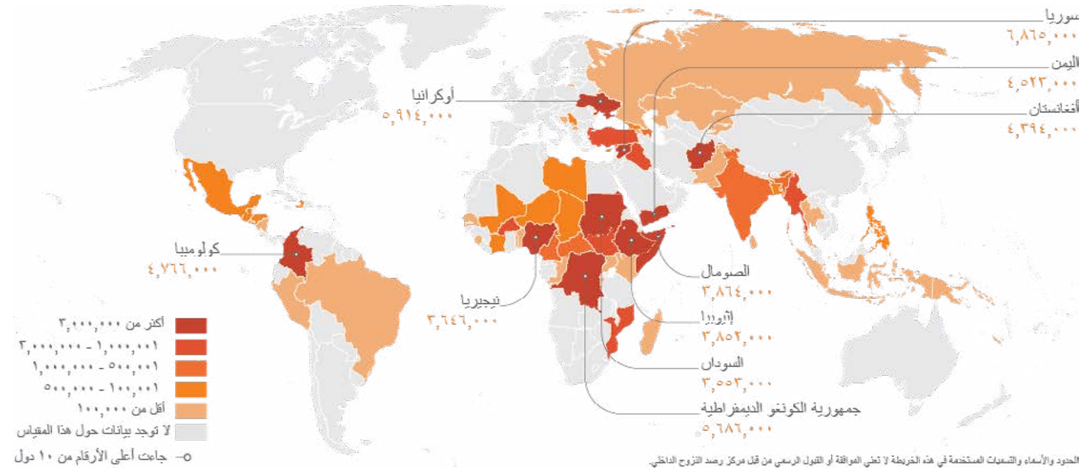

٦٢,٥ مليون

نازح داخليًا نتيجة للصراع والعنف في ٦٥ دولة وإقليمًا اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٪١٧

زيادة في عدد النازحين داخليًا بسبب الصراع والعنف منذ عام ٢٠٢١

النازحون بسبب الكوارث

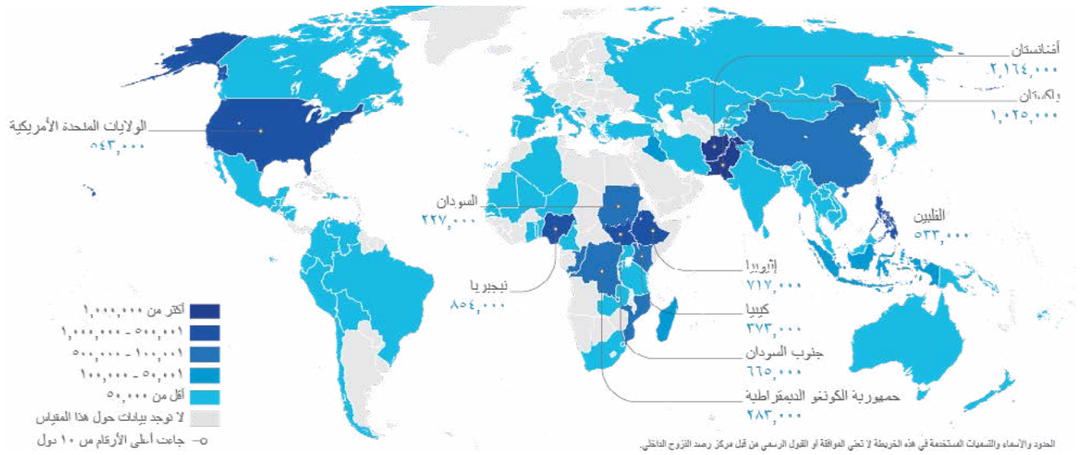

٨,٧ مليون

النازحون داخليًا نتيجة الكوارث في ٨٨ دولة وإقليم اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٪٤٥

نسبة الزيادة في عدد النازحين داخليًا بسبب الكوارث منذ عام ٢٠٢١

أعداد النازحين تواصل الارتفاع

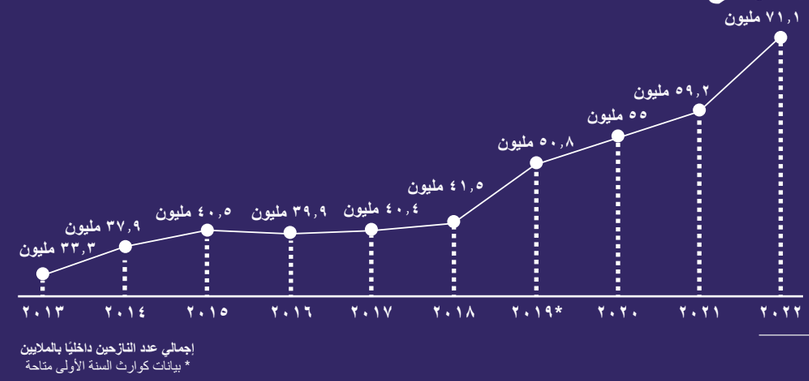

لماذا يتزايد عدد النازحين داخليًا؟

أُجبر الملايين على الفرار في عام ٢٠٢٢ بسبب الصراع والعنف المتصاعدان بسرعة في بلدان مثل أوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكوارث الكبيرة مثل الفيضانات في باكستان. وانضموا إلى عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون بالفعل في حالة نزوح مطوّل نتيجة للصراعات التي طال أمدها والكوارث المتكررة والافتقار إلى حلول دائمة.

ما المطلوب لتقليل عدد النازحين؟

دعم النازحين داخليًا للعودة أو الاندماج محليًا أو إعادة التوطين في أماكن أخرى في بلدانهم أمر ضروري. التحصل على بيانات وأدلة أفضل حول الحلول يعتبر مفتاحًا لتنوير عملية الوقاية والاستجابة المصممة خصيصًا والتي تسمح بقياس نهاية النزوح بشكل فعال. ويجب تعزيز حل الصراعات وبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي والحد من الفقر.

حالات النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢
الكوارث

٣٢,٦ مليون

٥٣٪
حصة حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث

ما هي حالات النزوح الداخلي؟

يشير عدد حالات النزوح الداخلي إلى عدد التحركات القسرية للأشخاص داخل حدود بلادهم المسجلة خلال العام (انظر ص ١٣٥ لمزيد من المعلومات)

جاءت أعلى الأرقام من خمسة دول

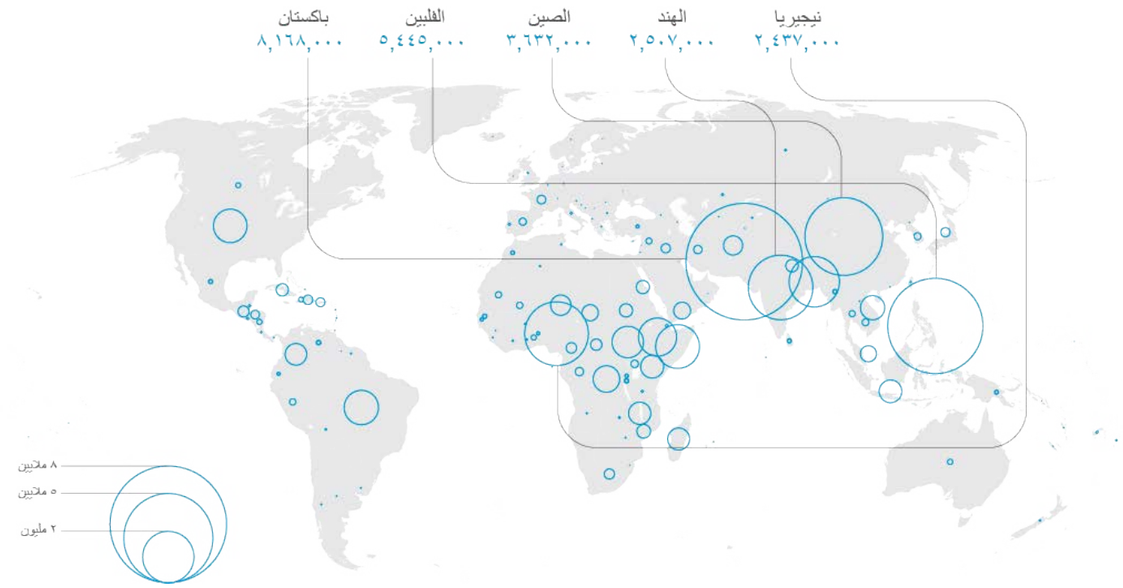

التقسيم حسب نوع الخطر

أخطار متعلقة بالطقس
٣١,٨٤٥,٠٠٠

- الفيضانات ١٩,٢١٩,٠٠٠
- العواصف ٩,٩٨٠,٠٠٠
- الأعاصير ٧,٥٩٢,٠٠٠
- الجفاف ٢,٢١٥,٠٠٠
- حرائق الغابات ٣٦٦,٠٠٠
- عواصف أخرى ٢,٣٨٨,٠٠٠
- الانهيارات الأرضية ٥٣,٠٠٠
- درجات الحرارة الشديدة ١٢,٠٠٠

أخطار جيوفيزيائية
٧١٦,٠٠٠

- الزلازل* ٦٩٩,٠٠٠
- الانفجارات البركانية* ١٣,٠٠٠
- الانهيارات الأرضية ٣,٧٠٠

٦ من كل ١٠
حالات نزوح بسبب الكوارث كانت بسبب الفيضانات، متجاوزة العواصف للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٦

٩٨٪
من حالات النزوح بسبب الكوارث كانت بسبب الأخطار المتعلقة بالطقس مثل الفيضانات والعواصف والجفاف

*قد تشمل أيضًا التسونامي.

بسبب التقريب الحسابي، قد لا تتطابق بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المنفصلة.

حالات النزوح الرئيسية

٢٥٪
من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث العالمية بسبب الفيضانات الموسمية في باكستان

١,١ مليون
حركات سُجلت في الصومال، فيما شهدت البلد أسوأ موجة جفاف تمر عليها منذ ٤٠ عامًا

٢٪
من سكان تونغا أُجبروا على الانتقال بعد ثوران بركاني نادر للغاية

أعلى رقم في عقد كامل

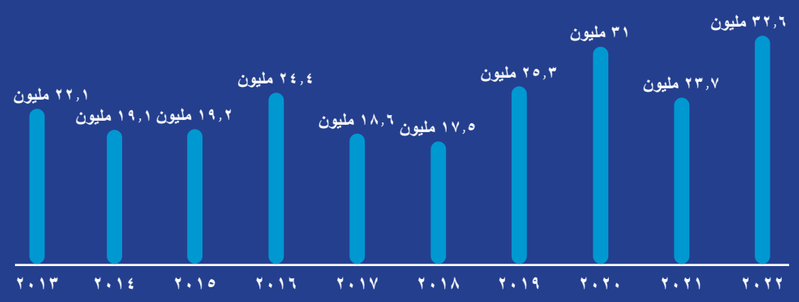

حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث بالملايين

حالات النزوح بسبب الكوارث في عام ٢٠٢٢ كانت أعلى بنسبة

٤١٪

من المتوسط السنوي للسنوات العشر الماضية

حالات النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢
الصراع والعنف

٢٨,٣ مليون

٤٧٪
حصة حالات عمليات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراع والعنف

ما هي حالات النزوح الداخلي؟

يشير عدد حالات النزوح الداخلي إلى عدد التحركات القسرية للأشخاص داخل حدود بلادهم المسجلة خلال العام (انظر ص ١٣٥ لمزيد من المعلومات)

جاءت أعلى الأرقام من خمسة دول

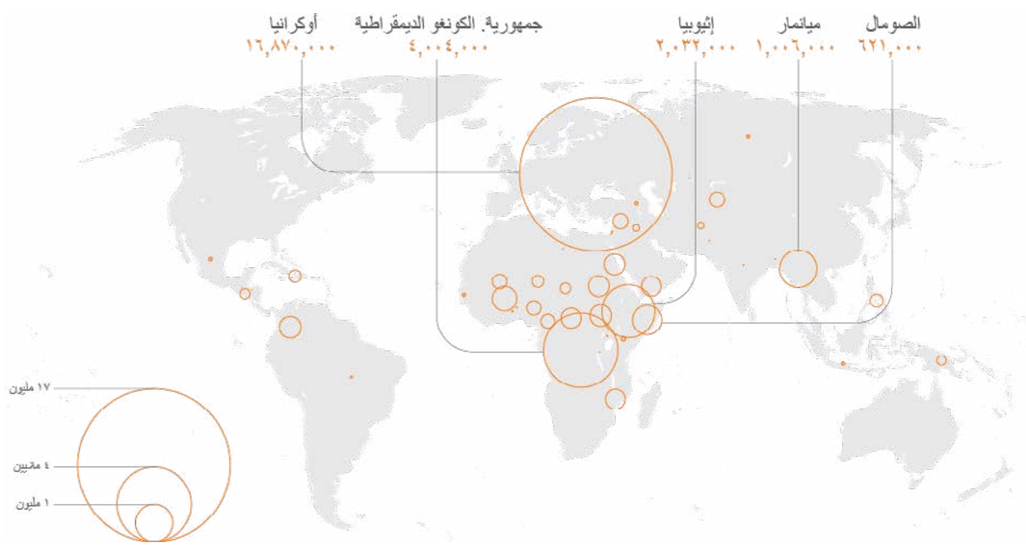

التقسيم حسب نوع العنف[1]

الصراع المسلح الدولي ١٧,٠٥٣,٠٠٠	الصراع المسلح غير الدولي ٨,٨٥٩,٠٠٠	العنف الطائفي ٩٦٩,٠٠٠
العنف المرتبط بالجريمة ٣٤٥,٠٠٠	عنف الدولة المدنية ٧٠,٠٠٠	أشكال أخرى من العنف ١,٠٣٢,٠٠٠

٦ من أصل ١٠
حالات نزوح نجمت الصراعات المسلحة الدولية

زيادة بنسبة ٧٥٪
في عدد حالات النزوح الناجمة عن الصراعات المسلحة غير الدولية في السنوات الثلاث الماضية، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تصاعد العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال

بسبب التقريب الحسابي، قد لا تتطابق بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المنفصلة.

حالات النزوح الرئيسية

٦٠٪
من حالات النزوح بسبب الصراعات العالمية سُجلت في أوكرانيا حيث فر الناس مرارًا وتكرارًا من خطوط القتال التي كانت تتغير بسرعة

٤ مليون
من حالات النزوح بسبب الصراعات حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بزيادة ١,٥ مرة عما كانت عليه في عام ٢٠٢١

١٠٦,٠٠٠
حالات نزوح داخلي في هايتي، بزيادة بلغت خمسة أضعاف مقارنة بعام ٢٠٢١ وأعلى رقم على الإطلاق يسجله هذا البلد

أعلى رقم في عقد كامل

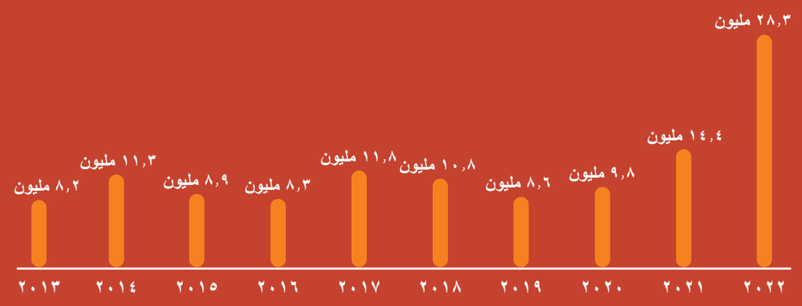

النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف بالملايين

حالات النزوح بسبب الصراعات في عام ٢٠٢٢ كانت أعلى

بـ ٣ مرات

من المتوسط السنوي للسنوات العشر الماضية

لمحات إقليمية

عائلة تنظر إلى منزلها الذي غمرته المياه في جنوب السودان. تركت الفيضانات ثلثي البلاد تحت المياه وأثرت على المجتمعات النازحة التي تعيش في المخيمات.
© العمل ضد الجوع/بيتر كاتون، ٢٠٢٢

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أطفال في مخيم "٧٧" للنازحين، إقليم دجوغو، مقاطعة ايتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية. © المجلس النرويجي للاجئين/ هيو كينسيلا كانينغهام، مايو ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

٣١,٧ مليون	٤٥٪ الحصة من الإجمالي العالمي	٢٨ مليون من النازحين داخليًا بسبب الصراع والعنف	٣,٧ مليون نازح داخليًا بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في إفريقيا جنوب الصحراء حتى نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية:	إثيوبيا:	نيجيريا:	الصومال:	السودان:
٥,٦٨٦,٠٠٠ | ٢٨٣,٠٠٠	٣,٨٥٢,٠٠٠ | ٧١٧,٠٠٠	٣,٦٤٦,٠٠٠ | ٨٥٤,٠٠٠	٣,٨٦٤,٠٠٠	٣,٥٥٣,٠٠٠ | ٢٢٧,٠٠٠

إجمالي عدد النازحين في إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

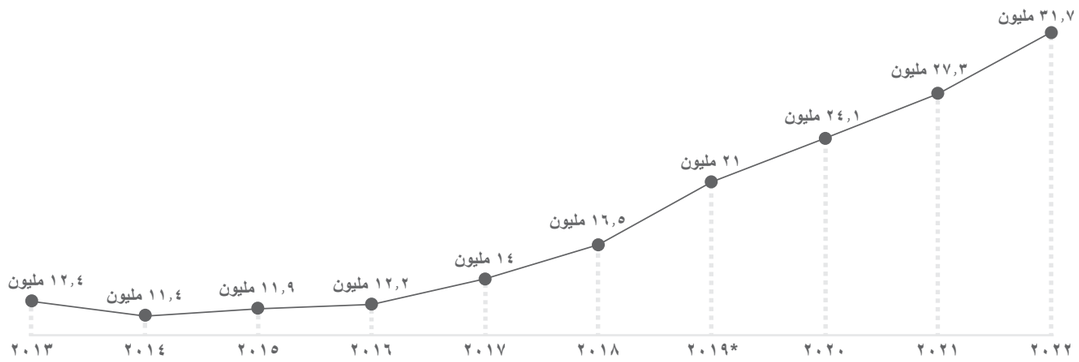

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

١٦,٥ مليون	٢٧٪ الحصة من الإجمالي العالمي	٩ مليون حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف	٧,٤ مليون حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمسة بلدان لديها معظم حالات النزوح الداخلي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
جمهورية الكونغو الديمقراطية:	إثيوبيا:	نيجيريا:	الصومال:	جنوب السودان:
٤,٠٠٤,٠٠٠ | ٤٢٣,٠٠٠	٢,٠٣٢,٠٠٠ | ٨٧٣,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠ | ٢,٤٣٧,٠٠٠	٦٢١,٠٠٠ | ١,١٥٢,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠ | ٥٩٦,٠٠٠

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٠١٣-٢٠٢٢)

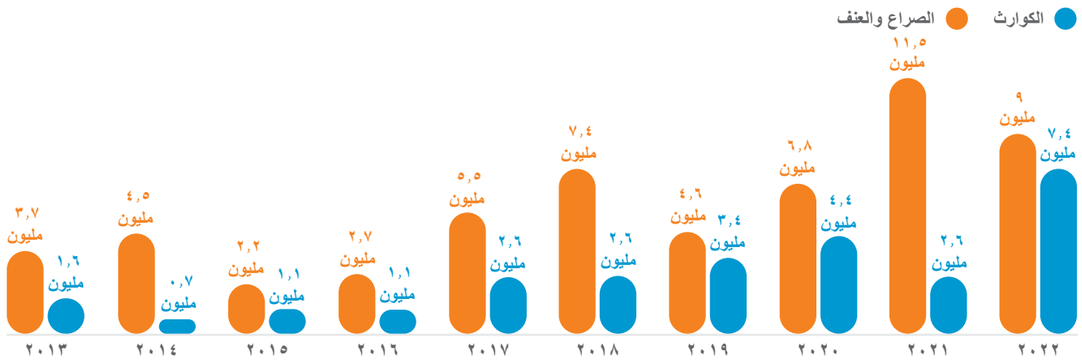

حالات النزوح الداخلي بالملايين

سُجلت حوالي ١٦,٥ مليون حالة نزوح داخلي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٧ في المئة مقارنة بالعام السابق. ويمكن تفسير ذلك من خلال زيادة تقارب ثلاثة أضعاف في عدد النازحين بسبب الكوارث إلى ٧,٤ مليون، وهو أعلى رقم تسجله المنطقة.

فاستمرار ظاهرة النينيا وانخفاض درجات الحرارة السطحية في وسط وشرق المحيط الهادئ الاستوائي على نطاق واسع أدى إلى حدوث جفاف واسع النطاق في القرن الإفريقي وعواصف وفيضانات في أماكن أخرى من المنطقة. ضاعت المحاصيل والماشية مما أدى إلى تقويض سبل عيش الناس وزيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة. عانى حوالي ١٦٥ مليون شخص في ٣٨ دولة وإقليم من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية العام، وهو وضع كان شديد الخطورة خاصةً في الأماكن التي تعاني بالفعل من أزمات النزوح (انظر الإطار ١ في الصفحة ٩٥ لمزيد من المعلومات).[٢]

أدى الصراع والعنف إلى نزوح تسعة ملايين شخص فيما ضربت موجات جديدة من انعدام الأمن بعض البلدان. جمهورية الكونغو الديمقراطية بها ما يقرب من نصف المجموع. كان هناك ٢٨ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة الصراع والعنف في جميع أنحاء المنطقة بنهاية العام، وهو أعلى رقم تسجله على الإطلاق وأكثر من ٤٠ في المئة من الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من احتياجات النازحين المتزايدة، فإن القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد أعاقت إيصال المساعدات وفاقمت الوضع الإنساني بشكل متزايد.[٣]

الجفاف والنزوح وانعدام الأمن الغذائي

لطالما تمحورت سبل العيش في القرن الإفريقي حول احتياجات رعي الماشية، ولكن مع تحول التقلبات الموسمية إلى صدمات مناخية، استنفدت آليات التكيف التقليدية مما أجبر المزارعين على الانتقال وبعض الرعاة إلى الاستقرار.[٤]واجهت المنطقة أطول وأشد موجة جفاف سُجلت على الإطلاق في عام ٢٠٢٢ بعد خمسة مواسم مطيرة متتالية كانت دون المتوسط، مما أدى إلى نزوح ٢,١ مليون عبر الصومال وإثيوبيا وكينيا.[٥]بلغ العدد في الصومال وحدها ١,١ مليون، وهو أعلى رقم مسجل على مستوى العالم منذ أن أصبحت بيانات النزوح بسبب الجفاف متاحة في عام ٢٠١٧ (انظر فقرة "تحت الأضواء"، صفحة ٢٩).[٦]

زيادة قدرها
٣ أضعاف
تقريبًا في حالات النزوح بسبب الكوارث منذ عام ٢٠٢١

٤٤٪
من مجموع التحركات التي أثارها الصراع والعنف وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢,١ مليون
حالة نزوح شهدتها المنطقة حيث واجهت أطول وأشد موجة جفاف مسجلة

نساء يمشين على أرض جافة في إثيوبيا حيث سُجلت حوالي ٦٨٦,٠٠٠ حالة نزوح بسبب الجفاف.
© يونيسيف/UN0631304، فبراير ٢٠٢٢

سجلت إثيوبيا المجاورة حوالي ٦٨٦,٠٠٠ حالة نزوح بسبب الجفاف. وكان الوضع حادًا بشكل خاص في منطقتي صوماليو وأوروميا اللتين تضررتا أيضًا جراء الصراع والعنف.[٧] كان من الصعب الحصول على الأرقام الخاصة بكينيا، لكن البيانات من مقاطعات غاريسا وإيسيولو ومارسابيت وتوركانا كشفت عن ما مجموعه ٣١٦,٠٠٠ حركة.[٨] أثر الجفاف على ٤,٥ مليون شخص في جميع أنحاء البلاد.[٩]

أدى حجمه وشدته إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء القرن الإفريقي، مع آثار محتملة طويلة الأمد على النازحين داخليًا. يحتاج الرعاة النازحون عادة إلى ما لا يقل عن خمس سنوات لاستعادة قطعانهم بعد الجفاف، لكن نطاق هذه الكارثة الأخيرة وتأثيرها من المرجح أن يتركا الكثيرين من دون خيار آخر إلا البحث عن مصدر مختلف للدخل.[١٠]

كما أن هناك قلقًا متزايدًا من الجفاف الذي يغذي المنافسة والعنف من أجل الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى الأكثر ندرة. فقد أدت الصراعات المحلية، التي ترتبط أحيانًا بشكل مباشر بملكية الماشية، إلى تعطيل اتجاهات الهجرة الموسمية بدرجة أكبر مما أدى إلى مزيد من النزوح.[١١]

شارك بنك التنمية الإفريقي في استضافة قمة داكار ٢: قمة "إطعام إفريقيا" المنعقدة في يناير ٢٠٢٣ التي تجمع بين الحكومات وأصحاب المصلحة متعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتبادل الممارسات الواعدة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك زيادة المرونة الزراعية في مواجهة الجفاف. تطرقت القمة للاستراتيجيات الفردية للبلدان بخصوص التنمية الزراعية وأمثلة ناجحة للمحاصيل المقاومة للحرارة والموفرة للمياه.[١٢] ويجب الحفاظ على استمرارية هذه المبادرات لأنها تدعم جهود تعزيز مرونة البلدان في مواجهة الصدمات المناخية في المستقبل.

بلدة ماكوفا في زامبيزيا، موزمبيق. ضربت العاصفة الاستوائية "انا" اليابسة في وسط موزمبيق وشمالها في ٢٤ يناير، مما تسبب في تدمير المساكن وتشريد السكان في خمس مقاطعات. © يونيسيف/UN0583834/برونو بيدرو، يناير ٢٠٢٢

٢,٤ مليون

حالة نزوح بسبب الكوارث في نيجيريا، وهو أعلى رقم تسجله البلاد في عقد كامل

وفي دول مثل تشاد وجنوب إفريقيا وموريتانيا، تسببت الفيضانات في تسجيل أعلى أرقام النزوح على الإطلاق

هطول الأمطار والفيضانات بمعدلات تفوق المتوسط

في أماكن أخرى من المنطقة، غذت ظاهرة النينيا أمطارًا فاقت المتوسط مما أدى إلى فيضانات واسعة النطاق عبر العديد من البلدان، وسجلت بعضها أعلى مستوياتها على الإطلاق من النزوح بسبب الكوارث.[١٣] فاضت أحواض الأنهار الرئيسية عبر غرب إفريقيا على ضفافها، كما أن بعض المناطق التي غمرتها الفيضانات كانت تواجه نزوحًا بسبب الصراع وانعدام الأمن الغذائي. مع تداخل هذه الأوضاع، ازدادت الاحتياجات الإنسانية للنازحين.[١٤]

سجلت نيجيريا ٢,٤ مليون حالة نزوح بسبب الكوارث، وهي أعلى مستوياتها في عقد كامل وأعلى مستوى في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٢٢. كانت الزيادة في الغالب نتيجة للفيضانات الشديدة بين شهري يونيو ونوفمبر. سُجلت نصف حالات النزوح في ولاية بايلسا الجنوبية في دلتا نهر النيجر، ولكن ولايتي أنامبرا وكوجي تأثرتا أيضًا بشدة.[١٥] تعرضت جميع الولايات المتاخمة للكاميرون للفيضانات بشكل معتدل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تسرب المياه الزائدة من أحد السدود في البلد المجاور.[١٦] كما غمرت المياه مخيمات النازحين في ولاية بورنو الشمالية الشرقية، مما أجبر آلاف الأشخاص الذين كانوا نازحين بالفعل بسبب الصراع على الفرار مرة أخرى.[١٧]

تدمر ما يزيد عن ٦٧٦,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية مما أثر على المحاصيل الأساسية مثل الأرز. أدى انخفاض العرض وما تبعه من زيادة في تكلفة السلع الأساسية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي لدرجة أن الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ طلبت مساعدة الأمم المتحدة في أكتوبر للاستجابة للكارثة.[١٨]

تضاعف عدد حالات النزوح بسبب الكوارث في النيجر تقريبًا مقارنة بعام ٢٠٢١ إلى أكثر من ٢٤٨,٠٠٠، بينما كان الرقم في مالي أعلى بأربع مرات تقريبًا. كانت الزيادة الأخيرة جزئيًا نتيجة لتحسن إمكانات الوصول إلى البيانات. ضربت الفيضانات منطقة موبتي في مالي في سبتمبر وديسمبر، مما أدى إلى دمار واسع النطاق للمنازل في منطقة تأثرت أيضًا على نطاق واسع بالنزاعات.[١٩]

سجلت تشاد ١٥٨,٠٠٠ حالة نزوح بسبب الكوارث، أي أكثر من السنوات التسع الماضية مجتمعة. أُعلنت حالة الطوارئ في منتصف أكتوبر، حيث أدى هطول الأمطار الغزيرة منذ ٣٠ عامًا إلى كسر السدود وأدى إلى فيضانات واسعة النطاق.[٢٠] فاض نهرا تشاري ولوغون، مما أدى إلى إغراق ربع عاصمة البلاد نجامينا.[٢١] وتدمر ما يقرب من ٥٧,٠٠٠ منزل، وأوت السلطات المحلية النازحين في ٢٠ موقعًا.[٢٢] ومع ذلك، كان الكثير منها مكتظًا مما أدى إلى تشكيل مستوطنات عشوائية في المناطق المعرضة للفيضانات.[٢٣]

بعد عامين من الجفاف، سجلت موريتانيا أمطارًا وفيضانات أعلى من المتوسط في نهاية يوليو تسببت في ٢٣,٠٠٠ حركة نزوح، وهو أعلى رقم على الإطلاق للنزوح بسبب الكوارث. وكانت المناطق الوسطى والجنوبية من الحوض الغربي والعصبة وتاكانت هي الأشد تضررًا. وتدمر أكثر من ٣,٨٠٠ منزل وتضررت البنية التحتية والأراضي الزراعية.[٢٤] وسجلت السنغال المجاورة أيضًا أعلى معدل نزوح من الفيضانات منذ سنوات، وحدثت معظم التحركات في المناطق الحضرية مثل داكار وتييس وماتام.[٢٥]

كما تسبب هطول الأمطار بمعدل يفوق المتوسط في حدوث فيضانات شديدة في جنوب إفريقيا، حيث تسببت في حدوث ٦٢,٠٠٠ حركة نزوح، وهو أعلى رقم للنزوح بسبب الكوارث في البلاد منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٨. وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ الوطنية في يناير مع بدء فيضان السدود، لكن هذا لم يكن أسوأ ما حدث.[٢٦] فقد تعرضت مقاطعات كوازولو ناتال وكاب الشرقية لفيضانات مدمرة بين ١١ و ١٣ أبريل أدت إلى نزوح حوالي ٤٢,٠٠٠ شخص.[٢٧]

وأدى حجم الكارثة إلى تفعيل ميثاق الكوارث الدولي، الذي يوفر الإفراج عن بيانات الأقمار الصناعية للمنظمات الإنسانية لدعم عملياتها.[٢٨] وقامت الحكومة ببناء ملاجئ مؤقتة للنازحين وعملت على إصدار الوثائق الشخصية المفقودة.[٢٩]

عواصف متتالية

ضربت ثلاثة أعاصير مدارية وعاصفتان استوائيتان منطقة جنوب إفريقيا في الربع الأول من العام، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٩٠ شخصًا وتسبب في نزوح ٦٩٦,٠٠٠ شخص.[٣٠] أدت العاصفة المدارية "آنا" التي ضربت مدغشقر وملاوي وموزمبيق وزيمبابوي في يناير إلى أكبر عدد من النازحين.

وكانت مالاوي الأكثر تضررًا من العواصف المتتالية. تسببت "آنا" في أضرار ودمار كبيرين للمنازل وتسببت في نزوح أكثر من ١٩٠,٠٠٠ شخص من ١٦ منطقة في الأجزاء الجنوبية من البلاد.[٣١] واعتبارًا من أبريل ٢٠٢٢، كان معظم الناس قد غادروا مخيمات الإيواء طواعيةً، لكن ٥,٤٠٠ فرد ما زالوا ينتظرون إعادة التوطين.[٣٢] كما زادت العواصف من مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه. وتفشي الكوليرا الذي حدث في فبراير ٢٠٢٣ اشتد حتى قيل إنه الأسوأ منذ ٢٠ عامًا.[٣٣]

كانت مدغشقر ثاني أكثر البلدان تضررًا، حيث سجلت ما يقرب من ٢٨٦,٠٠٠ حالة نزوح. أعقبت العواصف الجفاف الشديد الذي بدأ في عام ٢٠٢١، مما أدى إلى تدمير المحاصيل وزيادة انعدام الأمن الغذائي (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٣١).

ضرب إعصار "غومبي" المداري مالاوي وضرب موزمبيق لكن بدرجة أقل في أوائل مارس، مما أدى إلى نزوح ١٣١,٠٠٠ في جميع أنحاء البلدين. قوّض "غومبي" أيضًا تعافي النازحين السابقين مما أدى إلى إطالة محنتهم. حيث كان حوالي ١٢٧,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الكوارث التي وقعت في موزمبيق في نهاية العام، بعضهم منذ إعصاري "إيداي" في عام ٢٠١٩ و"إلويز" في عام ٢٠٢١,[٣٤]

الصراعات المطوّلة

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الأمن وتعزيز بناء السلام، استمر النزوح بسبب النزاعات في الزيادة في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٢٢، مما أوجد في المنطقة أكبر عدد ممن يعيشون في حالة نزوح نتيجة للصراع والعنف في جميع أنحاء العالم. واستأثرت عشرة بلدان تواجه أزمات طويلة الأمد بنسبة ٩٥ في المئة من ٢٨ مليون نازح في المنطقة. كما أدى الصراع والعنف المتأصلان إلى حدوث تسعة ملايين حالة نزوح جديدة ومتكررة على مدار العام.

٢٩٧,٠٠٠

حالة نزوح بسبب الكوارث مُسجلة في ملاوي فيما ضربت البلاد عواصف متتالية

٩٥٪

من النازحين جراء الصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتمركزون في ١٠ دول فقط

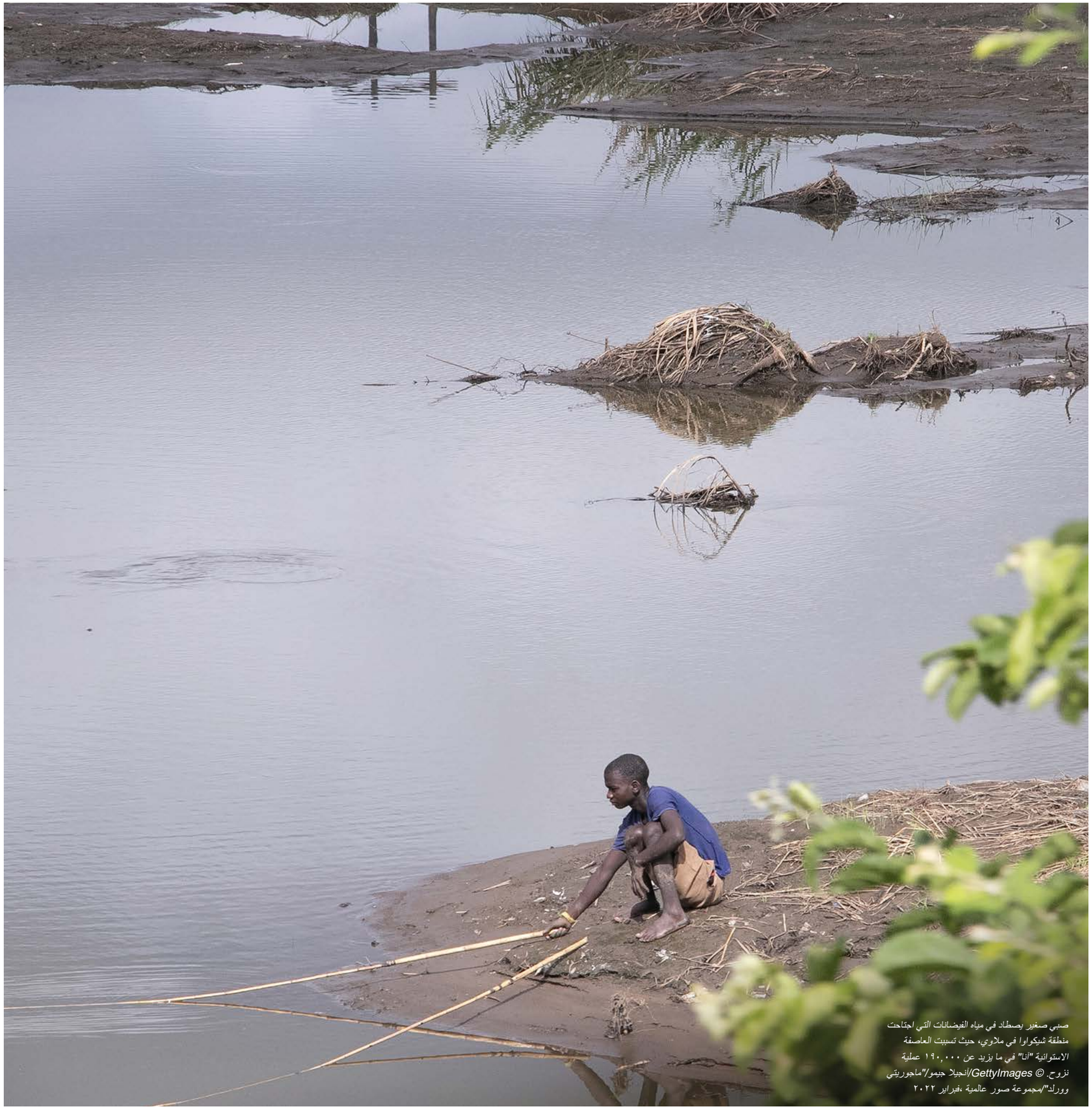

صبي صغير يصطاد في مياه الفيضانات التي اجتاحت منطقة شيكواوا في ملاوي، حيث تسببت العاصفة الاستوائية "آنا" في ما يزيد عن ١٩٠,٠٠٠ عملية نزوح. © GettyImages/انجيلا جيمو/"ماجوريتي وورلد"/مجموعة صور عالمية ،فبراير ٢٠٢٢

امرأة في جنوب السودان، وهو بلد يتمتع بإمكانيات زراعية كبيرة ولكن لا يُزرع فيه إلا أربعة في المئة من الأراضي بشكل مستمر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الصراع الذي طال أمده والفيضانات المتكررة. © العمل ضد الجوع/بيتر كاتون، أغسطس ٢٠٢٢

٢٨ مليون

شخص نزحوا بسبب النزاع والعنف في نهاية عام ٢٠٢٢

٦٢١,٠٠٠

حالة نزوح داخلي بسبب الصراع والعنف في الصومال، بزيادة قدرها ١٣٪ عن عام ٢٠٢١

سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها أربعة ملايين، وهو أعلى رقم تسجله منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٨ وهو ما جعلها مرة أخرى الدولة الأكثر تضررًا في المنطقة. والصراع المتصاعد في المقاطعات الشرقية يفسر هذا الرقم المرتفع إلى حد كبير، لكنه كان أيضًا نتيجة لتحسن إمكانات الوصول إلى البيانات. إذ خلف الصراع المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم وبين البلدان التي يوجد بها معظم النازحين داخليًا، مما يوضح الطبيعة المتداخلة للأزمتين (انظر فقرة "تحت الأضواء" ص. ٢٧).[٣٥]

كما تسبب الصراع والعنف في حدوث ٦٢١,٠٠٠ حركة نزوح في الصومال، وهو أعلى رقم تشهده البلاد منذ أكثر من عقد. بحلول نهاية العام، كان حوالي ٣,٩ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح، لتشهد البلاد ارتفاعًا عن الرقم السابق قبل ١٢ شهرًا الذي بلغ ثلاثة ملايين، وتسجل أعلى رقم منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٩. وكانت الزيادة أيضا نتيجة لتوسيع نطاق التغطية وتحسين جمع البيانات، ولا سيما في مقديشو.[٣٦]

شنت الحكومة هجومًا عسكريًا واسع النطاق ضد حركة الشباب المسلحة في أغسطس، وأدى القتال الذي أعقب ذلك إلى نزوح أكثر من ١٨٢,٠٠٠ شخص في منطقة حيران. كما شهدت جلجدود وشبيلي السفلى أعمال عنف واستمرت الاشتباكات حتى نهاية العام.[٣٧]

وفي إثيوبيا المجاورة، أدى الصراع والعنف إلى حدوث مليوني حركة نزوح في عام ٢٠٢٢، انخفاضًا من ٥,١ مليون في عام ٢٠٢١ عندما تصاعد الصراع في المناطق الشمالية، ولا سيما تيغراي، مما دفع الرقم إلى أعلى مستوى له على الإطلاق.[٣٨] أعلنت الحكومة هدنة إنسانية في مارس. وعلى الرغم من استئناف القتال في أغسطس، فقد وقع الطرفان على اتفاق سلام في نوفمبر مما رفع آمال النازحين باحتمال إيجاد حلول دائمة.[٣٩] وحتى إذا استمر اتفاق السلام، فإن تحقيق الاستقرار الكامل في المناطق الشمالية من البلاد سيستغرق سنوات.[٤٠] كان هناك

ما يقرب من ٣,٩ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف في جميع أنحاء إثيوبيا في نهاية العام، وهو ثالث أعلى رقم تشهده المنطقة.

كما استضاف عدد من دول غرب إفريقيا أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا بنهاية عام ٢٠٢٢. بلغ عدد سكان نيجيريا ٣,٦ مليون نسمة، يعيش ١,٩ مليون منهم في حالة نزوح مطوّل في ولاية بورنو الشمالية الشرقية. وسُجلت حوالي ١٤٨,٠٠٠ حركة نزوح خلال العام، وهذا أقل من عام ٢٠٢١. وكان معظمها في ولايات زامفارا وكادونا وبورنو.

وفي منطقة الساحل الأوسط، كانت بوركينا فاسو موطنًا لـ١,٩ مليون نازح داخلي بنهاية عام ٢٠٢٢، وهو أعلى رقم مسجل لها. حيث تسيطر الجماعات المسلحة غير الحكومية على أجزاء كبيرة من أراضي البلاد، مما أعاق إيصال المساعدات إلى النازحين.[٤١] ولم تكن المناطق الواقعة تحت الحصار قادرة على استقبال الشحنات إلا عن طريق الجو. وشهدت هذه المناطق وغيرها من المناطق التي يصعب الوصول إليها مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ، وكانت الخدمات محدودة للغاية بالنسبة إلى ملايين الأشخاص (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٩٧).[٤٢]

في النيجر، كان ما يقرب من ٣٧٢,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح حتى نهاية العام، وهو أعلى من ٢٢٤,٠٠٠ عام ٢٠٢١. وكانت الغالبية في منطقتي تيلابيري وديفا.[٤٣] وظل الجنوب الغربي والجنوب الشرقي للبلاد يتعرضان لهجمات مسلحة أسفرت عن نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص، على الرغم من عدم معرفة مصير العديد منهم. وتسببت أعمال العنف في ديفا الواقعة في حوض بحيرة تشاد في اندلاع أكثر من ١٦,٠٠٠ عملية نزوح ثانوية من موقع نزوح أولي في أغسطس.[٤٤]

كما استمر الصراع في المناطق الوسطى والشمالية في مالي، مما أدى إلى حدوث ١٥٤,٠٠٠ حالة نزوح في جميع أنحاء البلاد. وكما هو الحال في بوركينا فاسو، أدى التدهور الكبير في وصول المساعدات الإنسانية إلى زيادة احتياجات النازحين داخليًا في كل من مالي والنيجر.[٤٥]

وينطبق الشيء نفسه على السودان، حيث ازداد العنف بين الطوائف ولا سيما في غرب دارفور.[٤٦] وسيحتاج حوالي ١٥,٨ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك ٢,٥ مليون نازح.[٤٧] وكان حوالي ٣,٦ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء البلاد ككل حتى نهاية العام، وهذا أعلى من ٣,٢ مليون في عام ٢٠٢١.

اتفاق السلام الذي جرى تجديده والذي وقعته الأطراف في عام ٢٠١٨ جدد الآمال في إنهاء الصراع في جنوب السودان، لكن الخلافات بين الموقعين الرئيسيين عليه أدت إلى إعاقة العملية.[٤٨] وقد شهدت البلاد انتهاكات متكررة للاتفاقية في عام ٢٠٢٢ مع استمرار تصاعد العنف، مما أدى إلى نزوح ٣٣٧,٠٠٠ شخص معظمهم في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة.[٤٩] وكان ما يقرب من ١,٥ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح بنهاية العام، وهو رقم لم يتغير إلى حد كبير خلال السنوات الأربعة الماضية. كما تعرضت البلاد لفيضانات شديدة أعاقت تقديم المساعدات الإنسانية وزادت من انعدام الأمن الغذائي (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ١٠١).[٥٠]

طلبت حكومة موزمبيق من مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية دعم حربها ضد الجماعات المسلحة غير الحكومية في كابو ديلجادو عبر تحالف عسكري إقليمي في عام ٢٠٢١. واشتعل العنف في كابو ديلجادو ومقاطعة نامبولا المجاورة مجددًا لا سيما في النصف الثاني من العام، مما أدى إلى ما مجموعه ٢٨٣,٠٠٠ حركة نزوح بزيادة ٥٠ في المئة عن عام ٢٠٢١,[٥١] وعندما بدأ التحالف العسكري يحقق مكاسبًا، أطلق التحالف برنامج دعم بناء السلام الذي يهدف إلى تحسين الحماية الاجتماعية والقانون والنظام والمساعدات الإنسانية.[٥٢] مع انتهاء العام، كان أكثر من مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للصراع والعنف في موزمبيق.

رجل يجمع الحطب من الأدغال في ولاية بورنو الشمالية الشرقية التي نزوح أكثر من نصف النازحين في نيجيريا.
© المجلس النرويجي للاجئين/صامويل جيجدي، ٢٠٢٢

تحت الأضواء - جمهورية الكونغو الديمقراطية: تداخل النزوح وانعدام الأمن الغذائي في الشرق

تدهور الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢٢ حيث زادت الجماعات المسلحة غير الحكومية من هجماتها في المقاطعات الشرقية لإيتوري وشمال كيفو وجنوب كيفو. رُصدت حوالي ٤ ملايين حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء البلاد ككل، بزيادة قدرها ٤٨ في المئة عن عام ٢٠٢١. وكان حوالي ٥,٧ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح في نهاية العام، وهو ثالث أعلى رقم في العالم. جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضًا موطن لأكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم، مما يوضح الطبيعة المتداخلة لهذه الأزمات.[٥٣]

حركة ٢٣ مارس – وهي واحدة من أكثر من ١٢٠ جماعة غير حكومية تعمل في شرق البلاد – قلصت معظم أنشطتها بعد اتفاق السلام الذي أُبرم في عام ٢٠١٣، لكنها جددت هجماتها في نوفمبر ٢٠٢١ بشكل أساسي في شمال كيفو.[٥٤] ويعود ظهورها مجددًا بشكل جزئي إلى تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلًا عن المصالح الاقتصادية.[٥٥] وقد تصاعد العنف بشكل كبير في مارس ٢٠٢٢ واشتد حدته في يونيو وأكتوبر ونوفمبر، مما أدى إلى نزوح أكثر من ٥٢٠,٠٠٠ شخص عندما بدأت المجموعة في بسط سيطرتها لا سيما في أراضي روتشورو ونيراجونجو.[٥٦]

بعد الانضمام إلى جماعة شرق إفريقيا في مارس، دعمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إطلاق العديد من المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تهدئة التوترات وتحقيق السلام الدائم، ولا سيما عمليتي السلام في نيروبي ولواندا.[٥٧] كما دعت إلى دعم دولي للرد على العنف المتصاعد في المقاطعات الشرقية، وشُكلت قوة إقليمية من بوروندي وكينيا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا في يونيو.[٥٨] وقد نشرت أوغندا قوات بشكل منفصل منذ نهاية عام ٢٠٢١ بموجب اتفاق ثنائي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاربة القوات الديمقراطية المتحالفة، وهي جماعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول التي استمرت في شن هجمات عشوائية ضد المدنيين في كلا البلدين.[٥٩]

ومع خروج القوات الحكومية من إيتوري للتعامل مع الوضع الأمني في شمال كيفو، زادت القوات الديمقراطية المتحالفة وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من هجماتها في أجزاء من المقاطعة، مما أدى إلى نزوح حوالي ٨٠,٠٠٠ شخص.[٦٠] والوضع في إيتوري يوضح الأزمة متعددة الأوجه التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تكافح القوات المسلحة لاحتواء مجموعة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والعنف الطائفي الذي يجبر الناس على ترك منازلهم في العديد من المقاطعات.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع سكان البلاد أو ما يُقدر بـ٢٦,٤ مليون شخص كانوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بين شهري يوليو وديسمبر من العام الماضي.[٦١] وأدت قيود الوصول الناجمة عن عنف حركة ٢٣ مارس إلى الحد من التحركات المحلية للأغذية إلى غوما عاصمة شمال كيفو، وزادت من اعتماد السكان على الواردات من البلدان المجاورة.[٦٢] كما استهدفت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول أيضًا المخزونات الغذائية الموجودة، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي السائد.[٦٣]

البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي لا تُصنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية حسب حالة النزوح، ولكن الأدلة السردية تشير إلى أن النازحين داخليًا هم من بين الأكثر ضعفًا. يُجبر الناس على ترك منازلهم وأراضيهم وسبل عيشهم عندما يفرون، ويصبحون أقل قدرة على إنتاج الغذاء لأنفسهم ومجتمعاتهم، مما يجعل المواد الأساسية نادرة ومكلفة بشكل متزايد.[٦٤] وحقيقة أن ٩٣ في المئة من النازحين يقيمون مع عائلات مضيفة تضيف ضغطًا على تلك العائلات التي تواجه بدورها انعدام الأمن الغذائي المتزايد، مما يزيد من احتياجات السكان ككل.[٦٥]

وعلى الرغم من تدهور الوضع الإنساني في الشرق في عام ٢٠٢٢، فإن الاستجابة التي استهدفت ٨,٨ مليون شخص لم تكن ممولة إلا بنسبة ٤٨ في المئة فقط.[٦٦]

نازحون يطبخون في موقع نزوح في مقاطعة إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية. تستضيف البلاد أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. © المجلس النرويجي للاجئين/هيو كينسيلا كانينغهام، أبريل ٢٠٢٢

تحت الأضواء - الصومال: أسوأ موجة جفاف منذ ٤٠ عامًا تؤجج انعدام الأمن الغذائي والنزوح

الجفاف ظاهرة متكررة في الصومال وقد ازداد نطاقه وشدته في العقد الماضي. فقد توفي ما يقرب من ٢٦٠,٠٠٠ شخص في مجاعة حدثت عام ٢٠١١ بعد موسمين من الأمطار تحت المتوسطة.[٦٧] وأُعلن عن حدوث الجفاف والمجاعة في عام ٢٠١٧ وسُجلت ٨٩٢,٠٠٠ حالة نزوح مرتبطة بهما.[٦٨] وأعلنت السلطات حالة الطوارئ في نوفمبر ٢٠٢١ استجابةً للجفاف الذي اشتد في عام ٢٠٢٢ ليصبح الأطول والأقسى منذ ٤٠ عامًا مع خمسة مواسم متتالية مرت بلا مطر.[٦٩]

أثر الجفاف على ما يقرب من نصف السكان وتسبب في حدوث ١,١ مليون حالة نزوح داخلي في عام ٢٠٢٢، أي ما يقرب من ستة أضعاف الرقم المسجل في العام السابق.[٧٠] وظل الوضع على ما هو عليه في بداية عام ٢٠٢٣. كما في السنوات السابقة، تضافرت هذه الظروف مع الصراعات لتأجيج انعدام الأمن الغذائي ودفع الناس لترك منازلهم. كما تؤدي المنافسة والعنف للوصول إلى الموارد المحدودة في المناطق الريفية إلى تفاقم الهشاشة المرتبطة بالجفاف.[٧١]

انتقل معظم النازحين داخليًا إلى أماكن في منطقتهم على أمل الوصول إلى الأمن وفرص كسب العيش والمساعدات.[٧٢] وأشارت النتائج من إحدى الدراسات إلى أن الوجود طويل الأمد للمنظمات الإنسانية قد لعب دورًا في ديناميكيات النزوح، حيث يؤثر توفير الغذاء والنقود والتوظيف على قرارات النازحين بشأن المكان الذي ينتقلون إليه، ومدة بقائهم فيه، واختيار أفراد الأسرة الذين سينتقلون. ونظرًا لأن المساعدات غالبًا ما تستهدف الفئات الضعيفة، فقد تميل النساء والأطفال إلى التحرك أولًا بينما يحاول الرجال إنقاذ سبل العيش في مكان معيشتهم مما يجعل الفصل الأسري آلية للتكيف.[٧٣] وهذا يفسر جزئيًا حقيقة أن ثلثي النازحين منذ بداية الجفاف من الأطفال.[٧٤]

يتركز معظم النازحين داخليًا في المناطق الحضرية، مثل عاصمة البلاد مقديشو في منطقة بنادير ومدينة بيدوا في منطقة باي.[٧٥] إن حجم التدفقات إلى المناطق المكتظة بالفعل يعرض النازحين داخليًا لخطر الإخلاء القسري والتشريد الحضري الثانوي.[٧٦] وقد حظيت هذه الديناميكية بالاهتمام في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تنسيق جهود الوقاية، ووقف عمليات الإخلاء وإضفاء الطابع الرسمي على اتفاقيات الإيجار في مواقع النزوح، وقد ساهمت جميعها في تقليل عدد عمليات الإخلاء.[٧٧] ومع ذلك، ما زالت عمليات الإخلاء تحدث خاصة بعد التدفقات الكبيرة من النازحين الجدد. كان العديد من الذين أخرجوا من مساكنهم المستأجرة في بنادير في فبراير ٢٠٢٢ قد نزحوا من قبل بسبب الجفاف.[٧٨]

وتزيد هذه الكثافة السكانية العالية أيضًا من الاحتياجات الإنسانية من خلال تفاقم تفشي الأمراض وتأجيج انعدام الأمن الغذائي. وقد أدى التدفق الكبير للنازحين إلى بيدوا إلى زيادة الضغط على الموارد الشحيحة بالفعل مما أدى إلى استجابة طارئة.[٧٩] صُنفت العديد من المناطق على أنها تواجه مستويات طارئة، أو المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، من انعدام الأمن الغذائي؛ وبعضها حتى مستويات الكوارث، أو المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[٨٠]

مع توقع فشل سادس موسم أمطار من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٣ وارتفاع أسعار المواد الغذائية لمستويات عالية بشكل استثنائي، صدر تنبيه جديد للمجاعة التي تلوح في الأفق في سبتمبر ٢٠٢٢،[٨١] ودعا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مرارًا وتكرارًا إلى زيادة المساعدات الإنسانية واستدامتها، محذرًا من أن عدد الوفيات قد يكون مرتفعًا كما كان في عام ٢٠١١،[٨٢] ولكن حتى نهاية عام ٢٠٢٢، لم يصل إلا ٥٧ في المئة من التمويل المطلوب.[٨٣]

وهناك توقعات بحدوث مزيد من النزوح بسبب الجفاف في عام ٢٠٢٣ نتيجة لذلك، مع تأثيرات طويلة الأمد. وقد أُغلقت بالفعل أكثر من ٨٠ مدرسة في ولايتي جوبالاند وجالمودوغ اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٢ بسبب آثار الجفاف. وبحلول نهاية العام، توقف تعليم ١,٧ مليون طفل.[٨٤] كما أن الرعاة الذين يشكلون حوالي نصف سكان البلاد لم يتبقَ لهم إلا القليل من الخيارات. فقد نفقت معظم مواشيهم بينما لا يمكن نقل مهاراتهم بسهولة إلى البيئات الحضرية.[٨٥]

وبالنظر إلى أن الزراعة وتربية الماشية هي الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للبلد، فإن الاستثمار في استراتيجيات التكيف وتنويع سبل العيش يمكن أن يتصدى للآثار السلبية للاعتماد المطوّل على المساعدات.[٨٦] ولهذه الغاية، يهدف مشروع "ساميتا" – وهو شراكة جديدة بين الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة – إلى تعزيز الحلول الدائمة لأكثر من ٧٥,٠٠٠ من النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة لهم من خلال الاستثمار في التنمية الريفية والتكامل الحضري.[٨٧]

كما أن آليات مثل مجموعة العمل الخاصة بالنازحين داخليًا، والتي تشمل أصحاب المصلحة الذين يعملون في القضايا الإنسانية وقضايا النزوح، قد أنشأت أيضًا قاعدة أدلة أكثر دقة حول ديناميكيات النزوح.[٨٨] ينتج الشركاء بيانات مفصلة في برامجهم ويستخدمونها، مما ساعدهم على تحسين توجيه تدابير الوقاية والاستجابة من خلال وضع الأنماط والآثار المختلفة للنزوح في الاعتبار. تساهم هذه البيانات أيضًا في نمذجة النزوح الناشئ بسبب الجفاف لتوجيه العمل الوقائي.[٨٩]

وبالنظر إلى حجم الأزمة الحالية، تعتبر الاستجابة الإنسانية أولوية لكنها لن تحل وحدها الدوافع الهيكلية وآثار النزوح الداخلي. من المرجح أن يستمر تقلب المناخ وتغيره في التسبب في عدم انتظام هطول الأمطار الذي سيؤثر بدوره على المجتمعات الريفية، وسيؤدي النزوح اللاحق إلى زيادة الضغط على النظم الحضرية المرهقة بالفعل، مما يعني أن نهج التنمية لدعم الوقاية والحلول الدائمة لا سيما في المدن ستكون أساسية.

١,١ مليون

النزوح الداخلي بسبب الجفاف من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢

عاصفة رملية في جوبالاند جنوب غرب الصومال، يعاني نصف سكان البلاد من الجفاف الشديد الذي تسبب في حدوث ١,١ مليون حالة نزوح في عام ٢٠٢٢.
© سالي هيدن/GettyImages/SOPA Images، أبريل ٢٠٢٢

تحت الأضواء - مدغشقر: العواصف والجفاف يؤديان إلى النزوح ويزيدان من انعدام الأمن الغذائي

مزيج من الفقر والضعف والتعرض لمجموعة واسعة من المخاطر يجعل مدغشقر واحدة من أكثر بلدان العالم عرضةً للكوارث.[٩٠] جاءت العواصف الشديدة في العام الماضي إلى جانب الجفاف المستمر الذي قلل من قدرة التربة على امتصاص التربة وزاد من آثار الفيضانات والكوارث الأخرى التي ضرب الكثير منها المستوطنات الحضرية غير الرسمية.[٩١] أدت الآثار المجتمعة للكوارث البطيئة وتلك التي ظهرت فجأة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأدت إلى ٢٩١,٠٠٠ حالة نزوح داخلي، وهو أعلى رقم تسجله البلاد على الإطلاق.

وضربت البلاد ست عواصف مدارية، من بينها ثلاثة أعاصير، في الفترة ما بين يناير وأبريل مما أدى إلى حدوث ٢٨٦,٠٠٠ حركة نزوح. وكانت الفترة الأكثر كثافة بين منتصف يناير ونهاية فبراير، حيث كانت الأمطار شبه متواصلة. وإذا وضعنا الرقم في سياقه، فإنه يمثل حوالي ٢٠ في المئة من جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة في مدغشقر منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٨. دمرت الرياح القوية والأمطار الغزيرة والفيضانات أكثر من ١٥٦٠٠ منزل مما أدى إلى إبعاد احتمالات عودة النازحين.[٩٢]

لم تكن العاصفة المدارية "آنا" التي ضربت في ١٧ يناير هي الأشد من حيث شدة المخاطر، لكن آثارها في منطقة العاصمة أنتاناناريفو الكبرى شكلت ٤٠ في المئة من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث التي رُصدت في عام ٢٠٢٢,[٩٣] إعصارا "باتسيراي" و"إيماتي" اللذان ضربا في يناير وفبراير كانا أقوى ولكن أدى بينهما إلى عدد أقل من عمليات النزوح. ويُفسَّر حجم النزوح ومدى الضرر الذي أحدثته "آنا" جزئيًا بالتوسع الحضري السريع وغير الرسمي الذي حدث في السنوات الأخيرة.[٩٤] حيث يعيش حوالي ٧٠٠,٠٠٠ شخص في مستوطنات غير رسمية معرضة للفيضانات في العاصمة.[٩٥]

يرجع النزوح من الريف إلى الحضر جزئيًا إلى التقلبات المناخية الدورية في البلاد وفترات هطول الأمطار المنخفضة التي تتعرض لها منطقة جراند سود بشكل خاص.[٩٦] أدت مواسم متتالية من عدم نزول الأمطار منذ عام ٢٠١٩ إلى إدخال المنطقة في أسوأ جفاف تشهده منذ ٤٠ عامًا.[٩٧] ونظرًا لأن المزارعين قد يحتاجون إلى ما يصل إلى ثلاث سنوات للتعافي تمامًا من عام واحد من الجفاف، فإن الكوارث والدوافع الاقتصادية تجتمع لتؤدي إلى الهجرة والنزوح.[٩٨]

تتفاقم آثار الأخطار الطبيعية بسبب التآكل الذي يتسبب فيه الإنسان بسبب الإدارة غير المستدامة للأراضي، بما في ذلك إزالة الغابات على نطاق واسع وإعادة تخصيص الأراضي للإسكان بما يتعارض مع اللوائح. ويتأثر الآن ما يصل إلى ثلث موارد أراضي الجزيرة بالتآكل، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على سبل العيش والزراعة والأمن الغذائي.[٩٩]

دمرت عواصف عام ٢٠٢٢ المتتالية الكسافا والذرة والمحاصيل النقدية، مما زاد ضعف الإنتاج الزراعي الذي كان محدودًا بالفعل في البلاد. كما غمرت المياه حوالي ٦٠,٠٠٠ هكتار من حقول الأرز مرتين، مما أدى إلى انخفاض المحصول عن المتوسط.[١٠٠] ودخلت منطقة غراند سوديست لأول مرة في أزمة، أو المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[١٠١]

ومع نفاد مخزون الغذاء، لم يكن لدى بعض الناس بديل إلا الاعتماد على المساعدات الإنسانية. احتلت مدغشقر المرتبة الرابعة في العالم من حيث عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات كارثية، أو المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢١ لا سيما في غراند سود.[١٠٢] تم توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ نتيجة لذلك، مما ساعد على منع المجاعة لكن الظروف ظلت خطيرة بالنسبة إلى الكثيرين.[١٠٣] من بين ٢١ في المئة من السكان الذين خضعوا للتقييم، ظل حوالي ٢,٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية العام.[١٠٤] انتقل العديد من أفراد الأسر بحثًا عن فرص عمل أفضل وعاد عدد قليل منهم، مما زاد من ضعف المُعالين الذين خلفوهم وراءهم.[١٠٥]

وحتى بدون تأثير تغير المناخ، فإن انخفاض هطول الأمطار جزء من التقلبات المناخية الدورية للبلاد ولا بد من أن يتكرر.[١٠٦] وهذا يعني أن هناك حاجة إلى استراتيجيات محسّنة ومنسقة للتخفيف من آثار تغير المناخ والاستثمار في المحاصيل المقاومة للجفاف إذا أردنا تحقيق حلول مستدامة للنزوح الداخلي. كما ينبغي تشجيع الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية الشمالية الغربية مثل ماهاجانجا التي استقبلت تدفقات من الناس من أجزاء أخرى من البلاد.[١٠٧]

بذلت حكومة مدغشقر جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لفهم المخاطر ووضع سياسات لمعالجة آثار الكوارث وتغير المناخ. وقد أعدت قاعدة بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث في عام ٢٠١٥، وهي مبادرة كان من شأنها تحسين المعلومات الأساسية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالنزوح بسبب الكوارث.[١٠٨] وأعقب ذلك مراجعة لقانون إدارة مخاطر الكوارث في الدولة وإدخال استراتيجية وطنية بشأن هذه المسألة في العام التالي.[١٠٩] كما اعتمدت الحكومة خطة للتكيف مع التغيرات المناخية في ديسمبر ٢٠٢١، لكن النزوح لا يظهر في هذه المبادرات.[١١٠]

وقد أعقبت هذه التعهدات مشاريع لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث، بما في ذلك مشروع تدعمه عدة من الشركاء الدوليين في أنتاناناريفو الكبرى لتطوير تخطيط حضري واع بالمخاطر من خلال تحسين أنظمة الصرف واستخدام الحلول القائمة على الطبيعة للحد من المخاطر.[١١١] بالنظر إلى أن البلد حتمًا سيتأثر بمزيد من الأحداث المناخية الموسمية التي تؤدي إلى النزوح، فإن إدراج العناصر التي تعالج هذه الظاهرة على وجه التحديد في السياسات الحالية والمستقبلية أمر بالغ الأهمية.

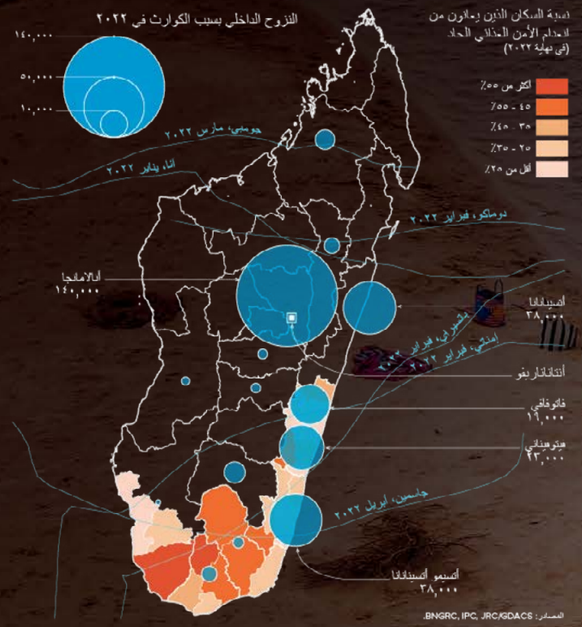

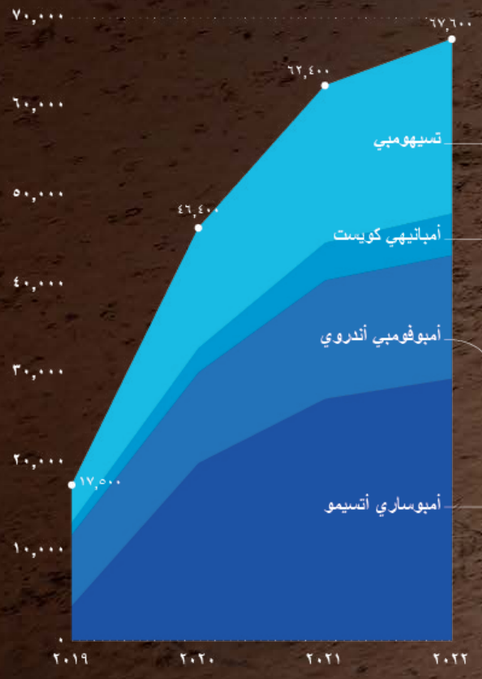

٦٧,٦٠٠

إجمالي عدد النازحين داخليًا نتيجة الجفاف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المصدر: IOM DTM

فاض نهر ماندراري في منطقة غراند سود في مدغشقر بعد عواصف متتالية ضربت البلاد في يناير ٢٠٢٢، مما أدى إلى تفاقم آثار الجفاف المستمر. © يونيسيف/UN0673576/سافيدي أندريانانتينينا، يونيو ٢٠٢٢

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مخيّم تدمر يفعل المعارك في سوريا. بينما يجبر الصراع والعنف الناس على الفرار، يمكن أن يكون لهما أيضًا تأثيرات شديدة على سبل عيشهم مما يثبط العوائد المستدامة.
© المجلس النرويجي للاجئين/طارق مناديلي، يوليو ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

١٢,٨ مليون

٪١٨
الحصة من الإجمالي العالمي

١٢,٧ مليون
من النازحين داخليًا بسبب الصراع والعنف

٧١,٠٠٠
نازح داخليًا بسبب الكوارث

خمس دول بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
سوريا:	اليمن:	العراق:	ليبيا:	فلسطين:
٦,٨٦٥,٠٠٠	٤,٥٢٣,٠٠٠	١,١٦٩,٠٠٠ | ٦٩,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠	١٢,٠٠٠

إجمالي عدد النازحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

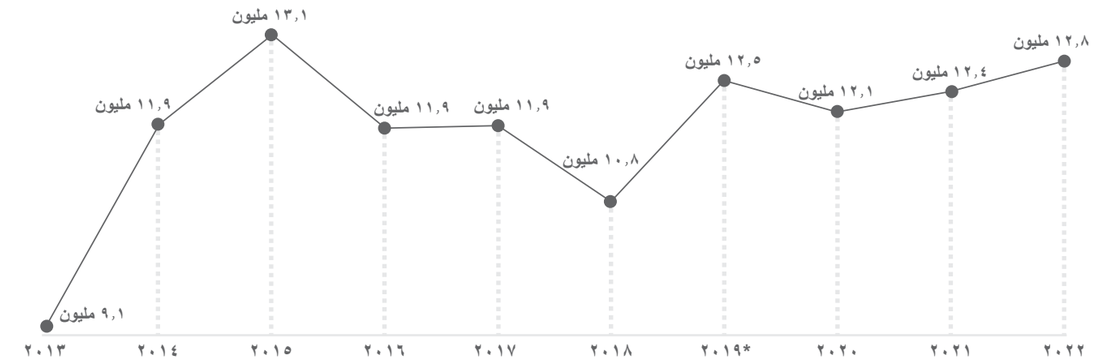

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

٧٨٧,٠٠٠

٪١
الحصة من الإجمالي العالمي

٤٨٢,٠٠٠
حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف

٣٠٥,٠٠٠
حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها معظم حالات النزوح الداخلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
اليمن:	سوريا:	العراق:	إيران:	المغرب:
٢٧٦,٠٠٠ | ١٧١,٠٠٠	١٧١,٠٠٠ | ٢١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠ | ٥١,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٩,٥٠٠

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠١٣-٢٠٢٢)

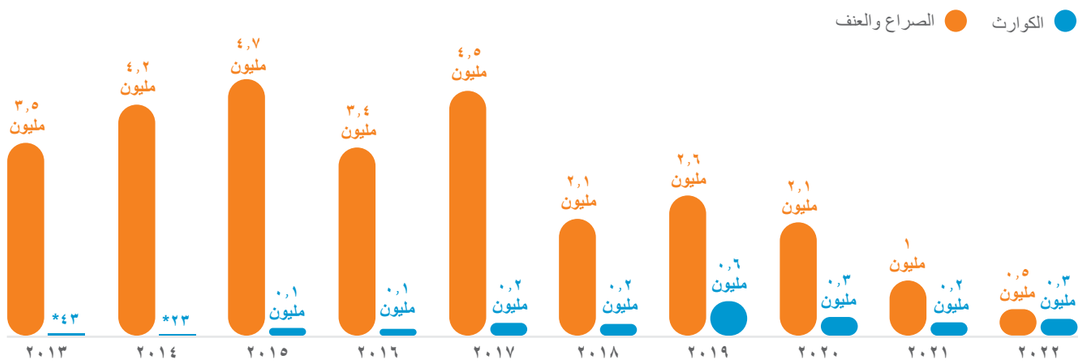

حالات النزوح الداخلي بالملايين
* بالآلاف

انخفض عدد حالات النزوح الداخلي المرتبطة بالصراع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠٢٢. حيث سُجلت حوالي ٤٨٢,٠٠٠ حالة، أقل من المليون حالة المسجلة في عام ٢٠٢١. من ناحية أخرى، تسببت الكوارث في ٣٠٥,٠٠٠ حالة نزوح، بزيادة قدرها ٢٥ في المئة عن العام السابق. وكان معظمها في البلدان المتضررة بالفعل من النزاعات، مما يوضح كيفية تقارب الدوافع في المنطقة.

كان حوالي ١٢,٨ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى نهاية العام، ٩٨ في المئة منهم نتيجة للصراع والعنف في سوريا واليمن والعراق. وتُظهر الاتجاهات أنه على الرغم من الانخفاض الكبير في الصراعات، فإن النزوح المطوّل يمثل تحديًا رئيسيًا يجب معالجته.

النزوح المطوّل بسبب النزاعات

انخفض الصراع واسع النطاق وما يترتب عليه من نزوح بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات القليلة الماضية، لكن الحلول الدائمة ما زالت بعيدة المنال بالنسبة إلى العديد من النازحين في المنطقة. وبالفعل، فقد زاد عدد النازحين داخليًا بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٢. وتُظهر هذه الاتجاهات المتعارضة أن الحد من العنف لا يُترجم بالضرورة إلى انخفاض أعداد النازحين داخليًا إذا ظل الناس غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو الاندماج محليًا أو إعادة التوطين في مكان آخر. تمثل سوريا والعراق واليمن وليبيا فيما بينها ٢٠ في المئة من مجموع الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للصراع والعنف في جميع أنحاء العالم.

وقد تواصلت أعمال العنف في سوريا العام الماضي لا سيما في محافظتي إدلب وحلب الشماليتين. ودفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية وانخفاض قيمة للعملة البلاد إلى أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها منذ بدء الحرب، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني.[١١٢] حقق المجتمع الإنساني تقدمًا في بناء ملاجئ كريمة للنازحين الذين يعيشون في المخيمات، ولكن الاستثمارات طويلة الأجل ضرورية من أجل استعادة المساكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية حتى يحقق النازحون داخليًا البالغ عددهم ٦,٩ مليون حلولًا دائمة.[١١٣]

رأى اليمنيون النازحون داخليًا مخيمهم والأمطار الغزيرة تغمره في ضواحي تعز في سبتمبر ٢٠٢٢.
© GettyImages/أحمد الباشا/وكالة فرانس برس، سبتمبر ٢٠٢٢

٥٢٪
نسبة الانخفاض في حالات النزوح بسبب الصراع ولكن العديد من النازحين ما زالوا يعيشون في حالة نزوح مطوّل

٢٥٪
نسبة زيادة حالات النزوح بسبب الكوارث في عام ٢٠٢٢

المباني المتضررة في المدينة القديمة في غرب الموصل في العراق ما زالت قيد إعادة الإعمار حتى مع انحسار القتال في السنوات الماضية. © المجلس النرويجي للاجئين/أحمد كاكا، يونيو ٢٠٢٢

٦,٩ مليون

نازح في سوريا حتى نهاية عام ٢٠٢٢. هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية لتعزيز الحلول

على الرغم من الانخفاض الكبير في حدة الصراع وحركات النزوح الجديدة في اليمن بعد الهدنة التي عُقدت في أبريل، فالأزمة الإنسانية في البلاد لم تنحسر. وبحلول نهاية العام، ظل في البلاد ٤,٥ مليون نازح. وقد حاول البعض العودة، لكن آفاقهم محدودة بسبب التهديد المستمر بتجدد العنف ونقص فرص كسب العيش. يُعتقد أن أكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد وما زال وصول المساعدات الإنسانية مقيدًا بشدة (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٤٣).[١١٤]

واجه العراق وليبيا أيضًا نزاعًا طويلًا وأزمات نزوح، لكن كليهما سجل انخفاضًا كبيرًا في أعداد النازحين في كل منهما في السنوات الأخيرة. حدث الانخفاض في العراق منذ هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات أمام الحلول، بما في ذلك الافتقار إلى ضمان الحيازة وانتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. أظهرت أحدث الأرقام أن أكثر من ٥٩٢,٠٠٠ عائد يعيشون في ظروف من الفقر والضعف، ويتعرضون لمخاطر متعلقة بالحماية بما في ذلك الاستغلال والإيذاء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر.[١١٥]

وقد تسببت جيوب العنف في ما يقرب من ٣٢,٠٠٠ حالة نزوح في عام ٢٠٢٢. ووقع ثالث في شمال العراق في أوائل مايو عندما اشتبكت قوات الأمن مع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.[١١٦] وقد عاد القليل منهم إلى ديارهم، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الافتقار إلى فرص كسب العيش والتأخير في التعويض عن المساكن المتضررة وصدمة النزوح المتكرر والعنف.[١١٧] وما زالت العودة المستدامة تواجه عقبات بسبب الوضع الأمني الهش وانتشار الجماعات المسلحة المتعددة، لا سيما في المحافظات التي شهدت قتالًا عنيفًا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

معدلات البطالة بين النازحين في العراق أعلى بنسبة ١٠٪ على الأقل من نظرائهم من غير النازحين، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي لديهم. وقد دفع هذا الكثيرين إلى تبني استراتيجيات سلبية للتكيف، بما في ذلك إخراج أطفالهم من المدارس وبيع الأصول الإنتاجية والتورط في الجرائم والزواج المبكر.[١١٨]

وفي ليبيا، عاد ما يقرب من ٦٧٤,٠٠٠ نازح إلى ديارهم منذ عام ٢٠١٦,[١١٩] وكان عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح في نهاية عام ٢٠٢٢ هو الأدنى منذ عام ٢٠١٣ عند حوالي ١٣٥,٠٠٠. وكان نصفهم تقريبا في غرب البلاد، حيث تضررت المنازل والبنية التحتية بشدة وظلت مناطق العودة تفتقر إلى الخدمات الأساسية.[١٢٠]

يواجه النازحون داخليًا مخاطر متزايدة تتعلق بالحماية والأمن، بما في ذلك خطر الطرد من المنازل المستأجرة. أُمهل حوالي ٢,٨٠٠ يومًا واحدًا لإخلاء مستوطنتهم في مايو من دون تقديم أي سكن بديل.[١٢١] وقد أطلقت الحكومة والأمم المتحدة إطارًا للتعاون الإنمائي المستدام لمدة ثلاث سنوات في ديسمبر. دمج هذا الإطار إدارة الهجرة مع استراتيجيات الحلول الدائمة لتحسين التنسيق وزيادة نطاق البرامج لتعزيز التماسك الاجتماعي. وهي خطوة مهمة نحو إنهاء النزوح بشكل مستدام.[١٢٢]

لكن الاستقرار الذي تحقق منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر ٢٠٢٠ كان مهددًا العام الماضي بسبب التأخر في إجراء الانتخابات، الأمر الذي أجج التوترات بين الإدارتين المتنافستين وأثار مخاوف من تجدد القتال.[١٢٣] اندلعت الاشتباكات في طرابلس يومي ٢٧ و ٢٨ أغسطس، مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى وحدوث ٣٦٠ حالة نزوح في أكبر تصعيد للعنف منذ أكثر من عامين.[١٢٤] ووردت أنباء عن قصف عشوائي لمناطق مكتظة بالسكان وتدمير ممتلكات مدنية بما في ذلك السيارات والمنازل والمرافق الطبية.[١٢٥]

يعتبر التهجير الداخلي في فلسطين من أكثر حركات النزوح التي طال أمدها في العالم. فالأعمال العدائية وهدم المنازل تجبر الناس على ترك منازلهم كل عام.[١٢٦] سُجل ما يقرب من ١,٨٠٠ حالة نزوح في عام ٢٠٢٢. ووقع أهم حدث في قطاع غزة في أغسطس، عندما ضررت الغارات الجوية الإسرائيلية أكثر من ١,٧٠٠ منزل وتسببت في أكثر من ٦٤٠ حالة نزوح.[١٢٧] سجلت حوالي ١٠٠٠ حالة نزوح في الضفة الغربية خلال العام، معظمها نتيجة لهدم المنازل. وكان هناك حوالي ١٢,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء فلسطين حتى نهاية العام.

بينما انخفض عدد النازحين داخليًا في ليبيا بشكل كبير، تعرضت المنازل والبنية التحتية لأضرار كبيرة وهناك نقص في الخدمات الأساسية في مناطق العودة

النزوح الداخلي في فلسطين هو من بين أكثر حركات النزوح التي طال أمدها في العالم

الفيضانات والعواصف

تسببت الفيضانات في نزوح ٢٠٩,٠٠٠ شخص في جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠٢٢. وسجل اليمن ١٧٠,٠٠٠ حالة نزوح، أو حوالي ٨١ في المئة من الإجمالي في المنطقة. كان العديد منها عبارة عن تحركات ثانوية للأشخاص الذين كانوا قد فروا من قبل من الصراع والذين كانوا يعيشون في ظروف هشة (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٤٣).

يُظهر تكرار الفيضانات وشدتها مرة أخرى الحاجة إلى حماية أكبر للنازحين داخليًا الذين غالبًا ما يكونون أكثر عرضة للمخاطر من غيرهم، تلك الفيضانات التي أثارت الفوضى في عام ٢٠٢٠ أيضًا عندما أدت إلى أعلى رقم للنزوح بسبب الكوارث تسجله البلاد على الإطلاق. كما يدعو ذلك إلى اتخاذ تدابير أكثر شمولًا للحد من مخاطر الكوارث في المستوطنات الحضرية غير الرسمية حيث يعيش معظم النازحين داخليًا، وفي مخيمات النزوح التي يمكن أن تغمرها الفيضانات مما يجبر الناس على الانتقال مرة أخرى.[١٢٨]

وقد تسببت الفيضانات في إيران في حدوث ما لا يقل عن ١٩,٠٠٠ حالة نزوح في الأيام الأولى من عام ٢٠٢٢، وهو أكبر حدث نزوح في البلاد هذا العام.[١٢٩] كما تسببت الفيضانات والانهيارات الأرضية الموسمية في نهاية يوليو في تهجير ١١,٢٠٠ شخص آخر.[١٣٠]

وفي سوريا، أدت الرياح العاتية إلى أكثر من ١٣,٠٠٠ حالة نزوح في بداية شهر يناير، بعد أسابيع قليلة من تدمير الفيضانات خيام أكثر من ٥٠٠٠ شخص في المنطقة نفسها كانوا قد فروا من الصراعات.[١٣١] وكانت العواصف الثلجية والشتاء القاسي قد دمرت الخيام في يناير مما أدى إلى حوالي ١٥٠٠ حالة نزوح.[١٣٢] أدت الظروف، إلى جانب تدمير البنية التحتية على مدى عقد من الصراع، إلى إبطاء تقديم المساعدات والخدمات الصحية للمحتاجين.[١٣٣]

كما تجلت الآثار المتداخلة للنزاعات والكوارث في فلسطين في عام ٢٠٢٢ حيث أدت الفيضانات إلى ٢٢٠ عملية إخلاء مؤقتة في قطاع غزة.[١٣٤] أدى الحصار المفروض على غزة إلى زيادة مخاطر الفيضانات بسبب إعاقة تطوير البنية التحتية المرنة وزيادة ضعف سكان القطاع.[١٣٥]

٦٩,٠٠٠

نازح بسبب الجفاف وحرائق الغابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠١٦

تأثرت اليمن وسوريا والعراق بشدة من الآثار المجتمعة للكوارث والصراعات

الجفاف وحرائق الغابات

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه. والمنطقة على هذا النحو تواجه مخاطر بطيئة الظهور بما في ذلك الجفاف وهي شديدة التأثر بتأثيرات تغير المناخ.[١٣٦] ومع ذلك، ما زال فهمنا لكيفية زيادة نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى النزوح محدودًا، لأن البيانات ليست متاحة إلا لعدد قليل من البلدان.

تسبب الجفاف وحرائق الغابات في ٦٩,٠٠٠ حالة نزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠١٦. في العراق، سُجلت ٥١,٠٠٠ حالة نزوح وهو ما يمثل حوالي سُدس جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في جميع أنحاء المنطقة ككل. تأثرت ثماني محافظات ولا سيما ذي قار حيث تقع أهوار بلاد ما بين النهرين.[١٣٧] الأراضي الرطبة هي موطن لمجتمعات كبيرة من رعاة جواميس الماء الذين تأثرت سبل عيشهم بشدة بسبب نفوق الماشية.[١٣٨]

كما أدى الجفاف أيضًا إلى انخفاض إنتاج الغذاء وارتفاع الأسعار مما قوض سبل عيش المزارعين والرعاة على نطاق أوسع، لا سيما في الجنوب.[١٣٩] وأدى سوء إدارة المياه وبناء السدود إلى تفاقم الوضع.[١٤٠] كان ما يقرب من ٦٩,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة الجفاف في نهاية العام. وكانوا منتشرين في أكثر من نصف محافظات البلاد وكانت ميسان تستضيف أكبر عدد من بينهم.[١٤١]

كما أدى نقص الأمطار إلى تأجيج حرائق الغابات في جميع أنحاء المنطقة مما أدى إلى نزوح أعداد أكبر مقارنة بالسنوات السابقة. كانت البلدان الواقعة على طول حوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك المغرب والجزائر من أكثر البلدان تضررًا خلال موجة الحر في شهري يوليو وأغسطس. وتسببت حرائق الغابات في ٩,٥٠٠ حالة نزوح من المناطق الريفية في شمال المغرب في منتصف يوليو.[١٤٢] وتدمر المزيد من الأراضي في جميع أنحاء البلاد بسبب حرائق الغابات بحلول أكتوبر ٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات التسع السابقة مجتمعة.[١٤٣]

الأشخاص الذين نزحوا بالفعل بسبب الصراع في شمال حلب في سوريا، تضررت خيامهم بسبب العواصف الثلجية في يناير ٢٠٢٢. © GettyImages/عمر ألبام/صور SOPA، يناير ٢٠٢٢

كما أدت حرائق الغابات إلى ٢٠٠٠ حالة نزوح في شمال شرق الجزائر، حيث دمرت ١٠ في المئة من محمية تنوع بيولوجي مهمة والمنطقة المحيطة بها، مما أسفر عن مقتل العشرات من الناس والعديد من رؤوس الماشية.[١٤٤] وفي اليمن، حدث ما يقرب من ١٢٠٠ حركة نزوح معظمها في محافظة الحديدة المتضررة من الصراع.[١٤٥]

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٢ دولة من أصل ١٧ دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من مخاطر الجفاف وإدارة أنظمة المياه بشكل أفضل.[١٤٦] دخلت دول الأردن ولبنان والمغرب في شراكة مع المعهد الدولي لإدارة المياه من أجل مشروع يهدف إلى توقع آثار الجفاف والاستعداد لها والتخفيف من حدتها.[١٤٧] ومن شأن مبادرة مماثلة أن تفيد أيضًا بلدانًا مثل سوريا والعراق اللتين تواجهان الآثار المتداخلة للجفاف والنزاع، حيث سبق للجفاف أن أجج التوترات الطائفية والعنف والنزوح.[١٤٨]

في المغرب، دمرت حرائق الغابات المزيد من الأراضي في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات التسع السابقة مجتمعة

ينبغي توسيع نطاق المبادرات التي تدعم إمكانات البلدان لتوقع آثار النزوح الناجم عن الكوارث والاستعداد له والتخفيف من حدته في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تحت الأضواء - اليمن: استمرار الأزمة على الرغم من الهدنة وتراجع النزوح بسبب الصراع

تميز العام الثامن من الصراع في اليمن بانخفاض كبير في القتال والقتلى وما يرتبط به من نزوح بعد الهدنة.[١٤٩] ومع ذلك، ظل العدد الإجمالي لحالات النزوح الداخلي الجديدة بسبب الصراع والعنف مرتفعًا بشكل مستمر في عام ٢٠٢٢، بواقع ٢٧٦,٠٠٠ حالة. تسببت الكوارث أيضًا في عدد كبير من حركات النزوح بلغ مجموعها ١٧١,٠٠٠. هذا هو ثاني أعلى رقم للبلد منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٨. كانت الغالبية ناتجة عن الفيضانات المفاجئة خلال موسم الأمطار.

اشتدت الاشتباكات بين أنصار الله والتحالف الذي تقوده المملكة السعودية في نهاية عام ٢٠٢١ واستمرت في إثارة عدد كبير من عمليات النزوح في الربع الأول من عام ٢٠٢٢. سُجلت ما يقرب من ٧١,٠٠٠ حركة في شهر يناير وحده وتدهور الوضع الإنساني للنازحين. الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والعقبات الإدارية أعاقت الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة وإيصالها إلى ٢١,٦ مليون يمني محتاج.[١٥٠] وأعقب ذلك هدنة لمدة شهرين دخلت حيز التنفيذ في ٢ أبريل بعد أسابيع من المفاوضات التي يسرتها الأمم المتحدة. وتقرر تمديده مرتين حتى ٢ أكتوبر مما ساهم في انخفاض أكثر من خمسة أضعاف في حالات النزوح الداخلي من متوسط ٤٨,٠٠٠ في الربع الأول إلى متوسط ٩١٠٠ في الربع الأخير.[١٥١]

وعلى الرغم من الهدوء الكبير في الصراع الذي أعقب الهدنة، استمر تسجيل بعض حالات النزوح لا سيما حول المناطق المكتظة بالسكان وخطوط القتال. وما يقرب من نصف التحركات المرتبطة بالنزاع حدثت في محافظتي الحديدة ومأرب حيث دارت معظم المعارك.[١٥٢]

كما كانت المحافظتان، إلى جانب حجة، الأكثر تضررًا من جراء النزوح الناجم عن الكوارث لا سيما خلال موسم الأمطار من يونيو إلى أغسطس. كانت الأمطار في عام ٢٠٢٢ أعلى بنسبة ٣٠٠ في المئة من متوسط الشدة السنوية واجتاحت ٨٠ في المئة من البلاد، مما أجبر العديد من الأشخاص الذين نزحوا بالفعل بسبب الصراع على الفرار مرة أخرى.[١٥٣] وكما حدث خلال فيضانات عام ٢٠٢٠، كانت مصادر المياه ملوثة مما أدى إلى الحد من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة وزيادة مخاطر الأمراض التي تنتقل عبر المياه.[١٥٤] وقد كان الوضع قاسيًا بشكل خاص بالنسبة إلى النازحين الذين يعيشون في المخيمات، والتي تميل إلى الافتقار إلى البنية التحتية الكافية لإدارة المياه والنفايات.[١٥٥]

وأدت الهدنة إلى زيادة عدد العائدين بنسبة ٧٧ في المئة في الأشهر الست التي أعقبت إعلانها مقارنة بالأشهر الست التي سبقتها، من ١٣,٢٠٠ إلى ٢٣,٥٠٠. واختلف الوضع بشكل كبير من محافظة إلى أخرى. فقد تضاعف عدد العائدين إلى الحديدة بمقدار أربعة أضعاف، بينما انخفض العائدون إلى مأرب بمقدار النصف.[١٥٦] وأدى نقص البيانات إلى عدم وضوح مدى أمانهم واستدامة أوضاعهم بعد العودة.

وتسببت العودة إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها سابقًا بالقرب من الخطوط الأمامية على سبيل المثال في تعرض النازحين داخليًا للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما تسببت الفيضانات في تحرك تلك الأجهزة إلى مناطق جديدة وتدمر علامات التحذير. وأصيب أو قُتل نحو ٣٤٣ مدنيًا نتيجة للأشهر الست التي أعقبت الهدنة مقارنة بـ٣٣٨ في عام ٢٠٢١ بأكمله. وذكر خمس النازحين الذين شملهم الاستطلاع أن إزالة المتفجرات التي خلفتها الحرب هي مفتاح عودتهم.[١٥٧]

ويجب أن يكون الحد من مخاطر الكوارث وإزالة المتفجرات التي خلفتها الحرب من الأولويات إذا أردنا الحد من النزوح الدوري والمطوّل وتجنبه ككل في نهاية المطاف. كما أن استمرار ارتفاع مستويات انعدام الأمن ونقص فرص كسب الرزق في مناطق العودة تثبط عزيمة العديد من النازحين داخليًا عن العودة، ويفضلون بدلًا من ذلك انتظار إشارات واضحة لبناء السلام قبل عودتهم إلى ديارهم.[١٥٨]

يمكن أن يكون الاندماج المحلي حلًا محتملًا للعديد من النازحين داخليًا، ولكن الزيادة الكبيرة في عمليات الإخلاء القسري كانت عائقًا أمام ذلك فيما مضى، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن النازحين داخليًا غير قادرين على تحمل تكاليف الإيجار في المناطق التي تستضيفهم.[١٥٩] وهذه العوامل مجتمعة تعني أن اليمن يسجل باستمرار مستويات عالية من التحركات الجديدة والمتكررة، وعدد متزايد من الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح في نهاية كل عام. بلغ عدد النازحين لعام ٢٠٢٢ ٤,٥ مليون، أحد أعلى المعدلات في العالم.

٤,٥ مليون

النازحون داخليًا في اليمن، حيث استمرت النزاعات والكوارث في إحداث عمليات نزوح جديدة ومتكررة في عام ٢٠٢٢

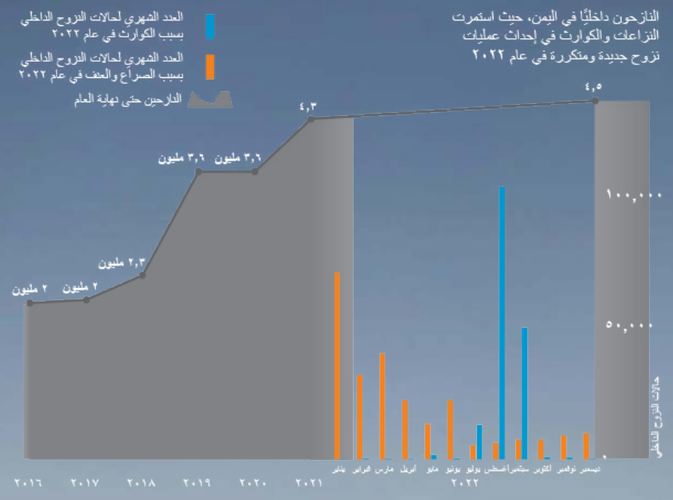

المصادر: IOM-DTM، أداة الاستجابة السريعة التابعة لصندوق الأمم المتحدة

تعرضت ٨٠ في المئة من أراضي اليمن لسقوط أمطار بمعدل يفوق المتوسط في أغسطس ٢٠٢٢، مما أدى إلى حدوث فيضانات وتشريد الأشخاص الهاربين بالفعل من الصراعات.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

بحيرة سينتاني في منطقة جايابورا في بابوا، إندونيسيا. تزدي الكوارث الجيوفيزيائية والكوارث المتعلقة بالطقس إلى مئات الآلاف من حالات النزوح كل عام في جميع أنحاء البلاد.
© يونيسيف/UN0711549/كلارك، يوليو ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

٢,٦ مليون

٤٪
الحصة من الإجمالي العالمي

١,٨ مليون
نازح داخليًا بسبب الصراع والعنف

٨١٩,٠٠٠
نازح داخليًا بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
ميانمار:	الفلبين:	الصين:	إندونيسيا:	بابوا غينيا الجديدة:
١,٤٩٨,٠٠٠ | ٣,٠٠٠	٥٣٣,٠٠٠ | ١٠٢,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	٦٨,٠٠٠ | ٧٢,٠٠٠	١٩٠ | ٩١,٠٠٠

إجمالي عدد النازحين داخليًا في شرق آسيا والمحيط الهادئ بنهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

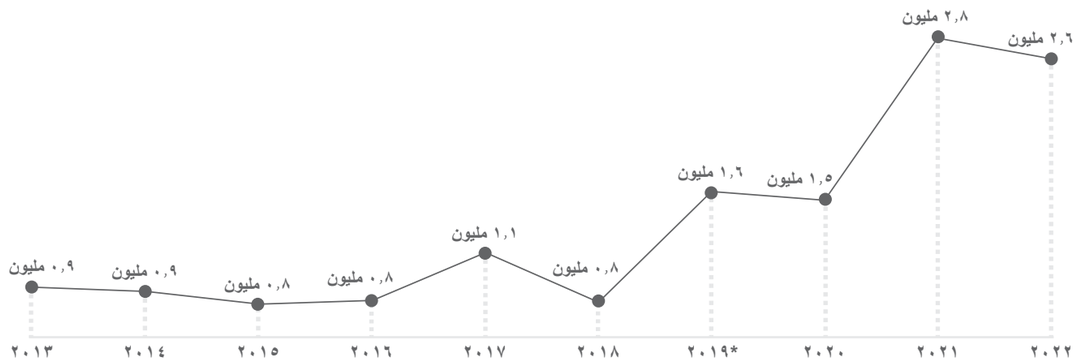

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

١١,٣ مليون

١٩٪
الحصة من الإجمالي العالمي

١,٢ مليون
حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف

١٠,١ مليون
حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها معظم حالات النزوح الداخلي في شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
الفلبين:	الصين:	ميانمار:	فيتنام:	إندونيسيا:
١٢٣,٠٠٠ | ٥,٤٤٥,٠٠٠	٣,٦٣٢,٠٠٠	١٣,٠٠٠ | ١,٠٠٦,٠٠٠	٣٥٣,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠ | ٧,١٠٠

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في شرق آسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٣-٢٠٢٢)

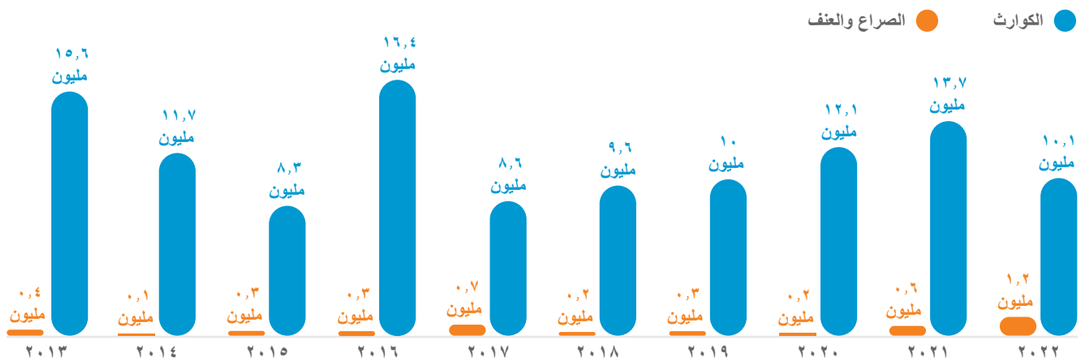

حالات النزوح الداخلي بالملايين

كانت الكوارث هي السبب الرئيسي للنزوح الداخلي في شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٢. سُجلت حوالي ١٠,١ مليون حركة نزوح، انخفاضًا من ١٣,٧ مليون في عام ٢٠٢١ وأقل من المتوسط السنوي البالغ ١١,٦ مليونًا خلال العقد الماضي. في حدث نادر، استمرت ظاهرة النينيا للعام الثالث على التوالي مما أدى إلى تغيير أنماط الطقس بشكل كبير. وشهدت معظم أجزاء شرق آليا وجنوب شرقها مواسم أقل كثافة للأمطار والأعاصير، وسجلت عددًا أقل من حالات النزوح المرتبطة بها.[١٦٠] ومع ذلك، رصد ما يقرب من ثلث بلدان المنطقة زيادة في حركات النزوح الناجم عن الكوارث، العديد منها في جنوب شرق آسيا.

وارتفع عدد حالات النزوح المرتبطة بالنزاع والعنف بنسبة ٩٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢١ لتصل إلى ١,٢ مليون، وهو أعلى رقم مسجل منذ أن أصبحت البيانات متاحة. وكان الصراع والعنف المتصاعدان في ميانمار مسؤولين عن حوالي مليون حالة نزوح، وهو أعلى رقم يُرصد على الإطلاق في البلاد (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٥٣). كما زادت عمليات النزوح بسبب الصراع في بابوا غينيا الجديدة إلى أكثر من ٦٤,٠٠٠، بزيادة قدرها سبعة أضعاف تقريبًا عن ٩٥٠٠ حالة سُجلت في عام ٢٠٢١.

وكان حوالي ٢,٦ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء المنطقة حتى نهاية العام، ١,٨ مليون منهم نتيجة للصراع والعنف والأغلبية العظمى في ميانمار. يصعب الحصول على أرقام الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح نتيجة للكوارث، لأن تقييمات معظم البلدان تنتهي بعد فترة وجيزة من انحسار الآثار الرئيسية للكوارث مما يترك العديد من النازحين في عداد المفقودين.

العواصف

كانت العواصف أقل حدة مما كانت عليه في السنوات السابقة، لكنها ما زالت تسبب عمليات نزوح أكثر من أي خطر آخر. سُجلت حوالي ٦,٨ مليون حالة نزوح، انخفاضًا من ثمانية ملايين في عام ٢٠٢١. الفلبين والصين اللتان هما عرضة وبشدة للأخطار سجلتا أعلى الأرقام مرة أخرى. وتعرض كلا البلدين للعاصفة الاستوائية "نالغي" وإعصار "مويفا" والعاصفة الاستوائية "ميجي". وقد تسببت جميعها في أكثر من ثلاثة أرباع حالات النزوح بسبب العواصف في المنطقة.

زيادة قدرها

ضعفين

تقريبًا في عدد النازحين بسبب الصراع والعنف في المنطقة منذ عام ٢٠٢١

٢٧٪

انخفاض في عدد الحركات المترتبة على الكوارث في المنطقة منذ عام ٢٠٢١، نتيجة ضعف موسم الأعاصير

قرية غمرتها المياه في شانجراو بمقاطعة جيانغسي الصينية حدثت أكثر من ٣,٦ مليون حالة نزوح بسبب الكوارث في البلاد. © Getty Images / VCG، يونيو ٢٠٢٢

"نالغي"، المعروفة محليًا باسم "بآنغ" مرت بعشر مقاطعات في الفلبين بين ٢٦ و ٣٠ أكتوبر، مما أدى إلى حدوث حوالي ثلاثة ملايين حالة نزوح وهو أعلى رقم ينجم عن حدث واحد في المنطقة العام الماضي. كانت معظمها عمليات إجلاء استباقية بقيادة الحكومة التي أقامت ما يقرب من ١٠,٧٠٠ مركز إجلاء لاستضافة النازحين.[١٦١] وكان ما يقرب من ٥٥,٠٠٠ شخص ما زالوا نازحين نتيجة "نالغي" في نهاية العام.[١٦٢]

ضربت "ميغي" البلاد في أبريل، وحلت في نفس المناطق التي تضررت قبل أربعة أشهر من إعصار "راي" الذي كان الأعنف في ٢٠٢١. عندما ضربت "ميغي"، اضطر الأشخاص الذين كانوا نازحين بالفعل بسبب "راي" إلى الفرار مرة أخرى. يُلقي الوضع مزيدًا من الضوء على الطبيعة المتكررة للنزوح بالنسبة للعديد من الأشخاص المعرضين للعواصف الشديدة في الفلبين (انظر فقرة "تحت الأضواء، ص. ٥٥).

٥١٪

من بين جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة نتجت عن ٣ عواصف: "نالغي" و"مويفا" و"ميغي"

وقد تحركت العديد من العواصف التي ضربت الفلبين شمالًا نحو الصين الساحلية، حيث تسببت في نزوح حوالي ١,٨ مليون شخص معظمهم في مقاطعات تشجيانغ وغوانغدونغ وغوانغشي. تسبب إعصار "مويفا" في حدوث ١,٣ مليون حركة في تشجيانغ، كانت جميعها عمليات إجلاء استباقية مع اقتراب العاصفة.[١٦٣] وشكلت عمليات الإجلاء الوقائية ٧٢ في المئة من جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في الصين العام الماضي.[١٦٤] وكما هو الحال في الفلبين، فإن تعرض البلاد الشديد للعواصف العاتية دفع السلطات إلى إنشاء أنظمة إنذار مبكر وبروتوكولات إجلاء نجحت في تقليل عدد المصابين والقتلى بسبب الكوارث.

وُضعت بروتوكولات مماثلة في بلدان أخرى شديدة التعرض لهذه المخاطر مثل فيتنام واليابان. حوالي ٩٦ في المئة من جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة في فيتنام العام الماضي كانت عمليات إجلاء استباقية قبل إعصار "نورو".[١٦٥] عمليات الإجلاء في اليابان ليست إلزامية. وقد أصدرت الحكومة تنبيهات إجلاء لما يقرب من مليوني شخص مع اقتراب إعصار "نانمادول"، ولكن بحلول الوقت الذي وصلت فيه العاصفة إلى اليابسة في ١٨ سبتمبر، لم تمم إلا ٣٠,٠٠٠ حالة نزوح.[١٦٦]

الفيضانات

تسببت الفيضانات في حدوث ٢,٧ مليون حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء المنطقة، وهو أقل بكثير من الـ٥,٣ مليون حالة المُسجلة في عام ٢٠٢١. وكانت الفيضانات في الصين خلال موسم الرياح الموسمية في شرق آسيا بين مايو وسبتمبر مسؤولة عما يقرب من ثلثي العدد الكلي. تسببت فيضانات موسم الأمطار أيضًا في نزوح ٢٠,٠٠٠ شخص في إندونيسيا، وهو انخفاض كبير عن ٤١١,٠٠٠ حالة رُصدت في عام ٢٠٢١,[١٦٧]

وعلى النقيض من ذلك، شهدت عمليات النزوح من الفيضانات في المحيط الهادئ زيادة كبيرة. وتأثرت أستراليا بشكل خاص. وشهدت ولايات نيو ساوث ويلز وكوينزلاند الشرقية فيضانات من أواخر فبراير إلى أوائل أبريل ومرة أخرى في يوليو، مما أدى إلى ما يقرب من ١٦,٠٠٠ حركة، بعضها اشتمل على نزوح متكرر لنفس الأشخاص. وأدى حجم الفيضانات إلى إعلان السلطات حالة طوارئ وطنية. وهذا هو أول إعلان من نوعه منذ مراجعة الكونجرس للقانون بعد موسم حرائق الغابات ٢٠/٢٠١٩,[١٦٨]

وضرب مزيد من الأمطار والفيضانات جنوب شرق البلاد في أكتوبر، مما أدى إلى نزوح ١٠٠٠ عبر ولايات فيكتوريا وتازمينيا ونيو ساوث ويلز، حيث كانت التربة مشبعة بالفعل والسدود ممتلئة بعد هطول أمطار غزيرة سابقًا.[١٦٩] وتعتبر الأرقام الإجمالية للنزوح متحفظة بالنظر إلى الافتقار إلى عمليات الرصد والإبلاغ المنتظمين في البلاد. تعتبر فيضانات نيو ساوث ويلز أكثر كارثة وطأةً على أستراليا من حيث التكلفة على الإطلاق.[١٧٠]

كما رُصدت فيضانات في أجزاء أخرى من المحيط الهادئ بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا وكاليدونيا الجديدة.[١٧١] وأبلغت نيوزيلندا عن هطول أمطار غزيرة في المناطق الشمالية والوسطى لا سيما في أغسطس، مما تسبب في فيضانات نتج عنها نزوح ما يقرب من ٢٦٠٠ شخص.

المخاطر الجيوفيزيائية

نظرًا لموقعها على منطقة الحزام الناري على المحيط الهادئ، فإن العديد من البلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ معرضة للزلازل وموجات التسونامي والأنشطة البركانية. وقد تسببت هذه المخاطر في حدوث ٥١٨,٠٠٠ حالة نزوح في عام ٢٠٢٢، ٩٨ في المئة منهم في الفلبين وإندونيسيا والصين.

حيث ضرب زلزالان قويان مقاطعة أبرا في الفلبين خلال ثلاثة أشهر. الأول كان بقوة ٧,٠ درجات ووقع في ٢٧ يوليو والثاني كان بقوة ٦,٤ درجة ووقع في ٢٥ أكتوبر. وتسببا معًا في نزوح حوالي ٢٠٥,٠٠٠ شخص، وخلفا ٥٠,٠٠٠ شخص ما زالوا يعيشون في حالة نزوح بحلول نهاية العام.

وفي إندونيسيا، ضرب زلزال بقوة ٥,٦ درجة على مقياس ريختر بالقرب من بلدة سيانجور في جاوة الغربية في ٢١ نوفمبر، مما أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ١١٥,٠٠٠ شخص. وقُتل أكثر من ٣٠٠ شخص، ثلثهم تقريبًا من الأطفال.[١٧٢] وأدت الانهيارات الأرضية إلى عزل العديد من المجتمعات المحلية، وتركها عاجزة عن الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما أعاقت الهزات الارتدادية والأمطار الموسمية جهود الإنقاذ والإغاثة.[١٧٣]

وفي اليابان، ضرب زلزال بقوة ٧,٤ درجة ساحل فوكوشيما مما أدى إلى نزوح ١٧٠٠ شخص.[١٧٤] وقع الزلزال بالقرب من المنطقة التي كانت قد تضررت سابقًا من زلزال وتسونامي شرق اليابان عام ٢٠١١،

٥٠٪
انخفاض في الحركات المترتبة على الفيضانات مقارنة بعام ٢٠٢١

٧٢٪
من بين جميع حالات النزوح بسبب الكوارث في الصين كانت عمليات إجلاء استباقية

منازل مدمرة بسبب الزلزال الذي بلغت قوته ٥,٦ درجة والذي ضرب سيانجور في مقاطعة جاوة الغربية في إندونيسيا، في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢. وقد أدى الزلزال إلى نزوح ما لا يقل عن ١١٥,٠٠٠ شخص.
© GettyImages/أندينا ايراوان/NurPhoto، نوفمبر ٢٠٢٢

مما دفع سلطات إدارة الكوارث إلى مراقبة الوضع عن كثب.[١٧٥] وفي نهاية العام، كان حوالي ٤٥,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الكوارث على الصعيد الوطني، من بينهم ٣١,٠٠٠ نزحوا بسبب كارثة عام ٢٠١١.

كما أدى ثوران بركان "هونغا تونغا-هونغ هاباي" تحت الماء في تونغا في يناير إلى أضرار وعمليات نزوح تعتبر كبيرة بالنسبة إلى حجم البلد وعدد سكانه. وقد تسبب البركان في حدوث موجات مد عاتية ضربت عدة جزر عبر الأرخبيل، مما أدى إلى حدوث نحو ٢٤٠٠ حركة نزوح. كما عطلت كارثة تسونامي شبكة الكهرباء في البلاد، مما تسبب في تباطؤ جهود الاستجابة (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٥٧).[١٧٦]

الصراع والعنف

تسبب الصراع والعنف في حدوث ١,٢ مليون حالة نزوح عبر شرق آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى رقم تسجله المنطقة منذ أن أصبحت البيانات متاحة في عام ٢٠٠٨. وقد وقعت في ميانمار والفلبين وبابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا، حيث يمثل العدد في بميانمار ٨٤ في المئة من المجموع الكلي فيما استمرت الحالة الأمنية في البلاد في التدهور (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٥٣).

في الفلبين، تسبب الصراع والعنف في حدوث حوالي ١٢٣,٠٠٠ حالة نزوح، حدثت ٩١ في المئة منها في منطقة بانجسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح نتيجة للصراع والعنف في جميع أنحاء البلاد من ٤٤٥,٣٠٠ في عام ٢٠١٧ إلى ١٠٢,٠٠٠ في نهاية العام الماضي. ويعزى الانخفاض إلى عودة معظم الأشخاص الذين فروا من صراع عام ٢٠١٧ في مدينة مراوي، لكن الحدث ما زال يمثل ما يقرب من ٨٠ في المئة من النازحين المتبقين في البلاد بسبب النزاعات حتى نهاية عام ٢٠٢٢.[١٧٧]

زاد النزوح بسبب النزاعات في بابوا غينيا الجديدة في السنوات الأخيرة. فقد أججت الانتخابات الوطنية في يوليو ٢٠٢٢ التوترات، وأدى العنف الذي أعقبها إلى نزوح ٦٤,٠٠٠ شخص. أدى استمرار انعدام الأمن في منطقة المرتفعات إلى إعاقة تقييم الاحتياجات مما جعل تقديرات النزوح متحفظة. وشهدت البلاد تعطل تعليم الأطفال إلى جانب زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي ونقص في توفير الرعاية الصحية حيث تشردت الطواقم الطبية وتعطلت الإمدادات وتضررت المرافق.[١٧٨] وفي نهاية العام، كان حوالي ٩١,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف على الصعيد الوطني، من بينهم ١٣,٠٠٠ ما زالوا نازحين منذ أكثر من خمس سنوات.

أدى العنف المحلي في إندونيسيا إلى نزوح ٧١٠٠ شخص، أي أقل بأربع مرات مما كان عليه الحال في عام ٢٠٢١. وافق البرلمان في البلاد في يوليو على تشريع لتشكيل ثلاث مناطق حكم ذاتي جديدة في مقاطعة بابوا - بابوا الجنوبية وبابوا الوسطى ومرتفعات بابوا.[١٧٩] قوبلت هذه الخطوة بمقاومة في بابوا وبابوا الغربية، مما أدى إلى احتجاجات وأعمال عنف.[١٨٠] وفي نهاية العام، كان حوالي ٧٢,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف على الصعيد الوطني، والعديد منهم لفترات طويلة.

الدمار الذي أعقب زلزالا بقوة ٧,٣ درجة وقع في شيروينشي في اليابان، في ١٧ مارس ٢٠٢٣. سُجلت حوالي ١٧٠٠ حالة نزوح نتيجة لهذا الحدث. © GettyImages/شارلي تريبالو/وكالة الأنباء الفرنسية، مارس ٢٠٢٢

تحت الأضواء - ميانمار: تصعيد الصراع يؤدي إلى حركات نزوح غير مسبوقة

في فبراير ٢٠٢١، أشعل الانقلاب العسكري احتجاجات قوبلت بقمع عنيف. ومع ذلك، سرعان ما تطورت المظاهرات إلى حركة مقاومة مسلحة انتشرت في جميع أنحاء البلاد، وهي قوات الدفاع الشعبي.[١٨١] واستمرت القوات في النمو في عام ٢٠٢٢، مما أضاف طبقة من التعقيد إلى النزاعات طويلة الأمد بين الجيش وعدد من الجماعات العرقية المسلحة غير التابعة للدول.

وتصاعد القتال في جميع أنحاء البلاد. حيث تسببت الهجمات واسعة النطاق والهجمات العشوائية في حدوث حوالي مليون حالة نزوح داخلي في ١١ ولاية ومنطقة من أصل ١٤ ولاية في ميانمار، وهو أعلى رقم سنوي يُسجل في البلاد. وبحلول نهاية العام، كان ١,٥ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة للصراع الجديد والممتد، بزيادة مضاعفة مقارنة بالأرقام التي شهدتها البلاد قبل الانقلاب العسكري.[١٨٢]

حدث ما يقرب من ٦٧ في المئة من الحركات الجديدة في المناطق الشمالية الغربية من ساغاينغ وماغواي، حيث سجلت المدينتان ٥٦٨,٠٠٠ و١٠٤,٠٠٠ حالة نزوح على التوالي.[١٨٣] لم تتأثر المنطقتان نسبيًا بالعنف قبل عام ٢٠٢١، لكن سرعان ما أصبحتا نقاط مقاومة مشتعلة.[١٨٤] وأجبرت الغارات العسكرية وهجمات الحرق المتعمدة قرى بأكملها على الفرار ودمرت ما يقرب من ٣٦,٠٠٠ منزل في ساجينج في عام ٢٠٢٢.[١٨٥]

كما أجبر الصراع آلاف الأشخاص على ترك منازلهم في جنوب شرق البلاد. وزادت الاشتباكات المسلحة والغارات الجوية بشكل كبير في منطقة باغو في يوليو، مما أدى إلى حركة نزوح كبيرة.[١٨٦] وكان حوالي ٥٦,٠٠٠ شخص يعيشون في نزوح في باغو اعتبارًا من ٣١ ديسمبر، أي أكثر بـ٩١ مرة أكثر مما كان عليه الرقم في بداية العام.[١٨٧]

وعلاوة على الصراع الذي أشعله الانقلاب العسكري، اندلعت التوترات بين جيش أراكان والقوات المسلحة في ولايتي راخين وتشين في يونيو، مما أدى إلى وقف إطلاق نار غير رسمي استمر قرابة عامين.[١٨٨] تسببت الاشتباكات المسلحة والخوف من العنف في نزوح ١٧,٠٠٠ شخص في أغسطس وسبتمبر، إضافة إلى ٧٧,٠٠٠ نازح داخليًا بسبب الصراعات في الدولتين منذ عام ٢٠١٨,[١٨٩] وأعلن وقف إطلاق نار غير رسمي مرة أخرى في ٢٦ نوفمبر، لكن الوضع ظل هشًا واستمر رصد حالات نزوح في ديسمبر.[١٩٠]

زادت الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. ومن المتوقع أن يحتاج حوالي ١٧,٦ مليون شخص إلى المساعدة في عام ٢٠٢٣، ارتفاعًا من ١٤,٤ مليون في عام ٢٠٢٢,[١٩١] يعيش النازحون داخليًا في ظروف قاسية بشكل خاص نظرًا لتعرضهم الشديد للعنف والتحديات التي يواجهونها في الحصول على الدعم. ويعيش معظمهم في مواقع غير رسمية مثل الأديرة أو الكنائس أو الغابات المحيطة بقراهم. كما أن الارتفاع المفاجئ في استخدام الألغام الأرضية أصبح مصدر قلق بالغ.[١٩٢] إذا أبلغ النازحون في جميع أنحاء البلاد عن حدوث وفيات وإصابات أثناء البحث عن الأمان والغذاء والإمدادات الأساسية، ويقولون إن الألغام الأرضية تشكل عقبة أمام العودة.[١٩٣]

أصيب النظام الصحي في ميانمار بالشلل بعدما استولى الجيش على السلطة وأصبح متورطًا بشكل متزايد في الصراع. ورُصدت عن ما لا يقّل عن ٢٨٦ حادثة عنف ضد مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها خلال العام.[١٩٤] وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى حظر الإمدادات إلى مخيمات النازحين، إلى ترك العديد من النازحين عاجزين عن الحصول على الرعاية الصحية.[١٩٥]

وكان حوالي ١٥,٢ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي حتى أكتوبر، مع تركز أعلى مستويات الاحتياجات في الشمال الغربي والجنوب الشرقي.[١٩٦] من المرجح أن تختل قدرة النازحين في هذه المناطق على الوصول إلى الدخل والمحاصيل والأسواق. أدى انعدام الأمن والقيود المفروضة على الحركة في ولاية راخين إلى تعليق البرامج الغذائية والإنسانية في ثماني بلدات اعتبارًا من سبتمبر.[١٩٧] وعادت حرية التنقل في بعض المناطق بحلول ديسمبر، لكن التحديات استمرت وظلت الاحتياجات مرتفعة.[١٩٨] كما أكد شركاء العمل الإنساني في ولاية شان على الحاجة إلى توسيع البرامج الغذائية الموجهة لدعم النازحين المهددين بسبب إغلاق المخيمات.[١٩٩]

وبالنظر إلى شدة الصراع والدمار الواسع للمنازل، فإن احتمالات العودة محدودة. في ولاية كاياه، على سبيل المثال، لم يعد من الأشخاص النازحين منذ فبراير ٢٠٢١ إلى منازلهم إلا عشرة بالمئة فقط اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٢,[٢٠٠] وقد وسّع الشركاء برامجهم على الصعيد الوطني، لكن خطة الاستجابة الإنسانية لم تُمول إلا بنسبة ٤١,٧ في المئة فقط على الرغم من تدهور الأوضاع.[٢٠١] ومن دون تخفيف حدة الصراع وتحسين وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، من المرجح أن تزداد احتياجات الناس ويزداد خطر حدوث المزيد من حالات النزوح المطوّل.

امرأة مسنة في مزرعة في ولاية كاياه، ميانمار.
© GettyImages/كونغ زاو هيان/
صور SOPA، يوليو ٢٠٢٢

تحت الأضواء - الفلبين: تأثيرات تداخل الكوارث وأهمية رصد حركات النزوح

تقع الفلبين في منطقة الحزام الناري على المحيط الهادئ وفي حزام الأعاصير في شرق آسيا، وهي واحدة من أكثر البلدان تضررًا من جراء الكوارث الناجمة عن النزوح على مستوى العالم.[٢٠١] العواصف هي سبب غالبية الحركات، ولم يكن عام ٢٠٢٢ استثناءً، عندما تسببت العواصف في ٤٫٦ مليون حالة نزوح. يمثل هذا الرقم ٨٥ في المئة من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة في البلد خلال العام. كان العديد منها عبارة عن تحركات متكررة لأشخاص فروا من كوارث سابقة.

فقد دفع تكرار العواصف وغيرها من الأخطار المتعلقة بالطقس السلطات إلى تعزيز أنظمة المراقبة الخاصة بها لإنتاج المزيد من البيانات العملية التي استُخدمت لتنوير السياسات والعمليات للحد من مخاطر الكوارث وإيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي.

تُعد جهود مركز رصد ومعلومات عمليات الاستجابة للكوارث مثالًا جيدًا على كيفية إنتاج هذه البيانات والفهم الأكثر شمولًا الذي تتيحه لاتجاهات النزوح. ومن الأمثلة على ذلك رصدها للوضع بعد وقوع كارثتين وهما إعصار "راي" والعاصفة الاستوائية "ميغي"، اللذين ضربا نفس المناطق بفارق أربعة أشهر.

حيث تسبب إعصار "راي" المعروف محليًا باسم "أوديت" في حدوث حوالي ٣٫٩ مليون حالة نزوح في ديسمبر ٢٠٢١، وهو أعلى رقم يسجله أي حدث واحد في ذلك العام على مستوى العالم. وأدت الرياح المستمرة التي بلغت سرعتها ١٩٥ كم/ساعة إلى تدمير حوالي ١٫٧ مليون منزل ونزوح حوالي ٥٩٠٫٠٠٠ شخص حتى نهاية العام.[٢٠٣] ظل نصفهم غير قادرين على العودة إلى منازلهم في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٢.[٢٠٤]

وبفضل المراقبة الشاملة لمركز رصد ومعلومات عمليات الاستجابة للكوارث، استطعنا فهم وتيرة العودة في أعقاب "راي".[٢٠٥] حدثت معظم حالات النزوح بين ١٦ و٢١ ديسمبر ٢٠٢١، وبدأ بعض الأشخاص في العودة في غضون أيام.

وفي غرب فيساياس، حيث رُصدت معظم حالات النزوح، كانت وتيرة العودة أسرع بكثير. إذ عاد ما يقرب من ٩٥ في المئة من النازحين إلى منازلهم في غضون ثلاثة أسابيع.[٢٠٦] نُفذت خطة إعادة تأهيل وإنعاش محددة للمنطقة بالنظر إلى حجم عمليات النزوح وكانت الخطة مفيدة في ضمان الاستجابة السريعة للكارثة.[٢٠٧] لم يظل في وضع النزوح إلا ١٢٠٠ شخص فقط حتى منتصف أكتوبر ٢٠٢٢ لأن منازلهم تضررت بشدة أو تدمرت تمامًا.[٢٠٨] وكانت هذه آخر نقطة بيانات متاحة لهذا العام.

بدأت العاصفة الاستوائية "ميغي" المعروفة محليًا باسم "أجاتون" في التكوّن في ٤ أبريل.[٢٠٩] واشتدت لتصبح عاصفة استوائية بعد ستة أيام، مما أدى إلى نزوح أكثر من ٨٧٢٫٠٠٠ شخص.[٢١٠] ضربت "ميغي" نفس المناطق التي مر بها "راي"، وهي كاراجا وفيساياس الغربية وفيساياس الوسطى، وكانت تلك المناطق معًا تشهد ما يقرب من ٨٠ في المئة من حركات النزوح.[٢١١] وكان غرب فيساياس هو الأكثر تضررًا مرة أخرى. حوالي ٤٠ في المئة من العائدين إلى المنطقة بعد إعصار "راي" أجبروا على القرار مرة أخرى، والأشخاص الذين كانوا يعيشون بالفعل في مواقع النزوح طال أمد محنتهم.[٢١٢]

كان حجم النزوح الذي تسببت فيه العاصفتان وتأثيرهما كبيرين، لكنها تظهر أيضًا مدى المرونة في مواجهة الكارثتين. كان إعصار "راي" مشابهًا في شدته لإعصار "هايان" الذي ضرب المنطقة في عام ٢٠١٣ وكان يعتبر أكثر العواصف التي حلت بالفلبين تدميرًا على الإطلاق.[٢١٣] ومع ذلك، كان عدد القتلى بسبب "راي" أقل بـ١٥ مرة، ويرجع الفضل في ذلك بقدر كبير إلى الاستثمارات التي تم ضخها منذ "هايان" في تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها.[٢١٤]

كان إنتاج البيانات المفيدة والتحصل عليها في الوقت المناسب لدعم الإنذار المبكر والعمل المبكر محليًا أمرًا أساسيًا للتخفيف من آثار الكوارث وتسريع التعافي وتحقيق الحلول الدائمة. وقد احتاج العديد من النازحين إلى ما يزيد عن عامٍ كامل للعودة إلى ديارهم بعد "هايان"، لكن وتيرة العودة بعد "راي" كانت أسرع بكثير. وعاد حوالي ٩٥ في المئة في غضون ثلاثة أسابيع.[٢١٥]

يمكن استخدام بيانات مركز رصد ومعلومات عمليات الاستجابة للكوارث لإجراء تحليلات السلاسل الزمنية وفهم اتجاهات النزوح والعودة بمرور الوقت. وعند رسمها على الخرائط، فإنها تكشف عن البصمة الجغرافية للنزوح الناجم عن الكوارث وتحدد النقاط الساخنة. هذه المعلومات مفيدة في تنظيم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب في أعقاب الكوارث وتنوير القرارات المستقبلية بشأن تعبئة الموارد والاستعداد للأحداث المماثلة.[٢١٦]

من شأن تصنيف البيانات على نطاق أكبر حسب الجنس والعمر وحالة الإعاقة أن يساعد السلطات على كسب فهم أفضل لنقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية للنازحين. لا يزال هذا العمل قيد التقدم، لكن جهود مركز رصد ومعلومات عمليات الاستجابة للكوارث الموجهة في رصد النزوح الناجم عن الكوارث بشكل منهجي عبر المكان والزمان تعتبر جهودًا كبيرة، لا سيما أنها تتماشى بقوة مع إطار سنداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وهي تمثل نموذجًا يمكن تكراره وتعديله ليلائم البلدان التي تواجه مستويات مماثلة من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث.[٢١٧]

دمر إعصار "راي" هذا الممر الخشبي في سيارجاو، في ميندناو في الفلبين. بعد بضعة أشهر، تعرضت العديد من مناطق البلاد مرة أخرى للعاصفة الاستوائية "ميغي".
© GettyImages/ريو ديلوفيو/وكالة الأناضول، يناير ٢٠٢٢

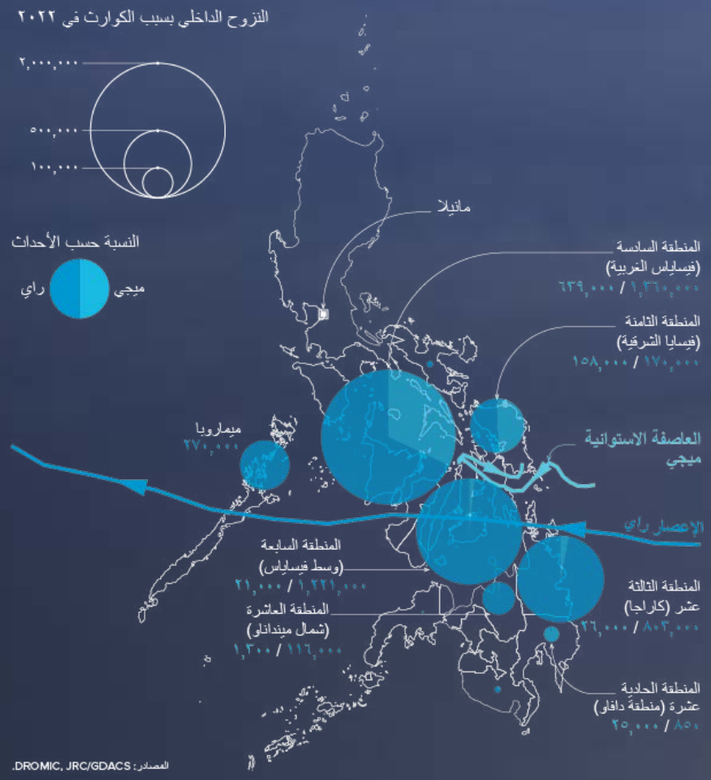

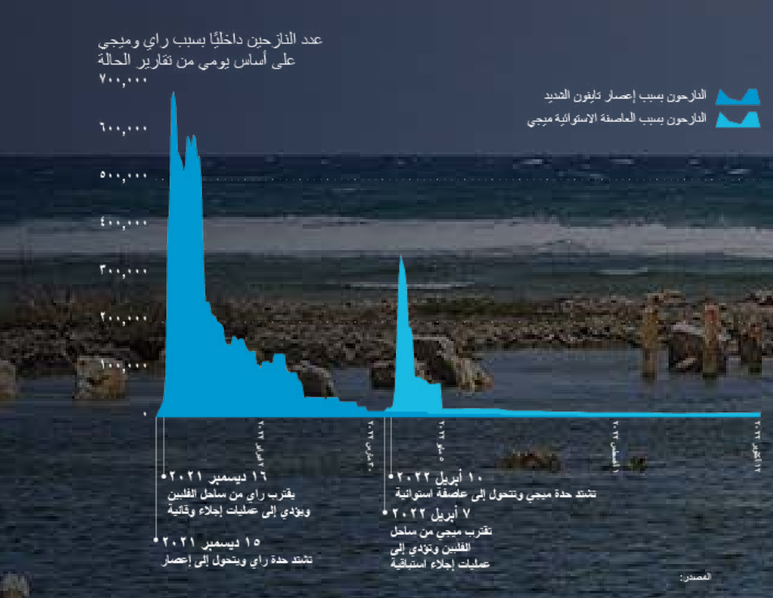

تحت الأضواء - تونغا: الثوران البركاني والتسونامي يعززان الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود

بعد أسابيع من النشاط، أنتج بركان "هونغا تونغا - هونغ هاباي" في تونغا أكبر ثوران بركاني في العالم منذ أكثر من قرن في ١٥ يناير ٢٠٢٢،[٢١٨] تسبب الحدث في حدوث موجات تسونامي وصل ارتفاعها إلى ١٥ مترًا، مما تسبب في أضرار جسيمة للمنازل في المناطق الساحلية وغطى جزر البلاد بطبقة سميكة من الرماد.[٢١٩] كما تسبب في نزوح ما يقرب من ٢٤٠٠ شخص في مجموعات جر تونجاتابو وهاباي وإيوا. ثلث النازحين كانت تقل أعمارهم عن ١٦ عامًا.[٢٢٠]

كانت آثار الكارثة كبيرة، إذ حدثت بينما كانت البلاد ما زالت تتعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة "كوفيد-١٩". دمرت موجات تسونامي جميع المنازل في جزيرة مانجو، وهي واحدة من أقرب الأماكن إلى البركان الموجود تحت سطح البحر.[٢٢١] وقال ٥٣ في المئة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في مجموعة جزر هاباي إن منازلهم تضررت بشدة وقال ١٧ في المئة إن الأضرار التي لحقت بمنازلهم كانت متوسطة.[٢٢٢]

كما تسبب الانفجار البركاني في قطع كابلات الإنترنت تحت الأرض، مما تسبب في ضائقة للأسر المنفصلة بسبب قطع قنوات الاتصال بينهم وتقويض تقييمات الاحتياجات.[٢٢٣] بالنظر إلى أن ما يقرب من ٤٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد يعتمد على التحويلات التي تتم معالجتها إلكترونيًا في معظمها، كان لانقطاع الإنترنت عواقب وخيمة.[٢٢٤] فالنساء يعتمدن بشكل خاص على مصادر الدخل هذه، وهن أقل قدرة على التعامل مع الصدمات المالية، خاصة بعد أن أدت الجائحة إلى توقف صناعة السياحة.[٢٢٥]

وزادت الكارثة أيضًا من مخاطر العنف الأسري بين النساء النازحات. يقلل النزوح من خيارات المأوى والدعم المجتمعي مع زيادة الضغوط التي تواجهها الأسر.[٢٢٦] وقد كان هذا مقلقًا بشكل خاص خلال حالة الطوارئ التي وقعت في تونغا، نظرًا لأن ثمانية من كل عشر نساء كنّ قد تعرضن بالفعل للعنف قبل ظهور الجائحة.[٢٢٧]

أدت الآثار البيئية للكارثة، وأبرزها الرماد السام، إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا والتسبب في عواقب وخيمة ودائمة على الأمن الغذائي للمجتمعات.[٢٢٨] يعتمد حوالي ٨٦ في المئة من سكان تونغا على الزراعة وصيد الأسماك لكسب عيشهم، وقد تركت الآثار المجتمعة للإعصارين المداريين "غيتا" في ٢٠١٨ و"هارولد" في ٢٠٢٠ والجائحة بالفعل ما يقرب من ربع السكان في حالة من انعدام الأمن الغذائي.[٢٢٩] علاوة على هذه الآثار، فإن حوالي ٧٠ في المئة من الأسر التي تربي الماشية خسرت عددًا من حيواناتها أو عانت من أضرار في المراعي أو تلوثت لإمدادات المياه الخاصة بهم نتيجة للانفجار.[٢٣٠]

وعلى الرغم من انقطاع الاتصالات الذي أعاق الاستجابة في أعقاب الكارثة مباشرة، فقد استعانت الحكومة وشركاؤها الدوليون بالعلماء لإنتاج بيانات عن آثار الانفجار والتسونامي، وزادوا جهودهم لإجراء تقييمات لمخاطر الكوارث. ولّدت هذه المبادرات معلومات لتنوير عمليات التعافي وإعادة الإعمار.[٢٣١]

ويُنذل ما تيسر من الجهود لدعم النازحين داخليًا في تحقيق حلول دائمة. يهدف مشروع "باليتوا" إلى بناء قرية جديدة في جزيرة ماتاتوا لإعادة توطين مئات الأشخاص.[٢٣٢] كما نُقل أشخاص آخرون من جزيرة أتاتا إلى منازل جديدة في قرية ماسيلاميا في جزيرة تونغاتابو.[٢٣٣] ونُقل سكان جزيرة مانجو إلى منطقة إعادة توطين جديدة في إيوا في أوائل عام ٢٠٢٣.[٢٣٤]

كما أطلقت الحكومة خطة بناء القدرة على التعافي والصمود لمواجهة "هونغا-تونغا-هونغغا-هاباي". وتركز الخطة بشكل أساسي على إصلاح البنية التحتية الرئيسية وإعادة بنائها.[٢٣٥] هذه مبادرة مهمة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التدابير لدعم النازحين داخليًا في تحقيق الحلول واستعادة شبكات الأمان الاجتماعي التي تعزز اعتمادهم على الذات. وسيكون دعم تعافي قطاعي الزراعة وصيد الأسماك عاملًا رئيسيًا في تحقيق هذا الهدف.[٢٣٦]

ستستمر تونغا في مواجهة النزوح الناجم عن الكوارث في السنوات القادمة، لا سيما بالنظر إلى تعرضها لتأثيرات تغير المناخ. وقد حظيت هذه القضية باهتمام متزايد في أجندة الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في البلاد.[٢٣٧] أطلقت الحكومة أول خارطة طريق استراتيجية لإدارة الطوارئ ومخاطر الكوارث في عام ٢٠٢١ وأنشأت مجموعة لإدارة النزوح بسبب الكوارث. كما تجري مناقشة مشروع قانون لإدارة الطوارئ ومن المرجح أن يتضمن تدابير للحد من الظاهرة ومعالجتها.[٢٣٨] وهذه المبادرات مجتمعة تبشر ببلد أكثر قدرة على الصمود.

جزيرة نوموكا، تونغا، مغطاة بالرماد بعد الانفجار البركاني في ١٧ يناير. سيكون للآثار البيئية للكارثة عواقب دائمة على الأمن الغذائي. © GettyImages/ قوة الدفاع النيوزيلندية، يناير ٢٠٢٢

جنوب آسيا

تسببت الأمطار الموسمية غير المسبوقة في باكستان في ٤٢ في المئة من جميع حالات النزوح المرتبطة بالفيضانات على مستوى العالم.
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/بيير بيرون، سبتمبر ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

٨,٨ مليون	٪١٢ الحصة من الإجمالي العالمي	٥,٥ مليون نازح داخليًا بسبب الصراع والعنف	٣,٣ مليون نازح داخليًا بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في جنوب آسيا اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
أفغانستان:	باكستان:	الهند:	بنغلاديش:	نيبال:
٤,٣٩٤,٠٠٠ | ٢,١٦٤,٠٠٠	٢١,٠٠٠ | ١,٠٢٥,٠٠٠	٦٣١,٠٠٠ | ٣٢,٠٠٠	٤٢٧,٠٠٠ | ٨,٦٠٠	٥٨,٠٠٠

إجمالي عدد النازحين داخليًا في جنوب آسيا في نهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

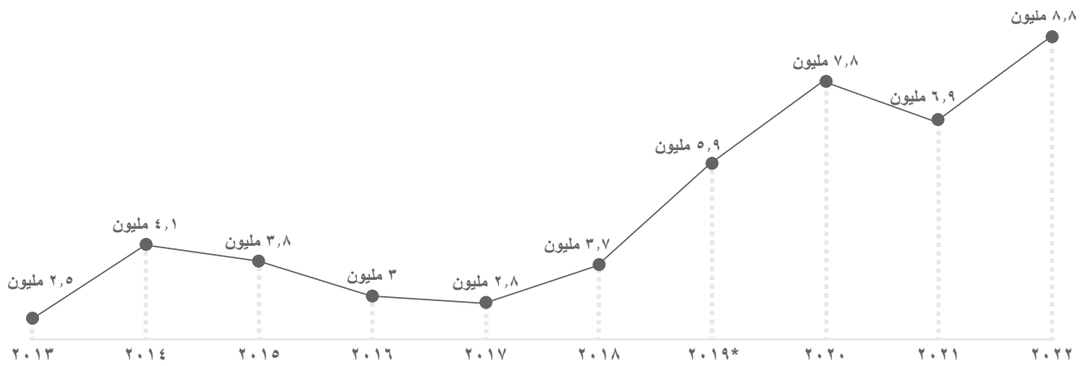

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

١٢,٦ مليون	٪٢١ الحصة من الإجمالي العالمي	٣٥,٠٠٠ حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف	١٢,٥ مليون حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها معظم حالات النزوح الداخلي في جنوب آسيا في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
باكستان:	الهند:	بنغلاديش:	أفغانستان:	نيبال:
٦٨٠ | ٨,١٦٨,٠٠٠	١,٠٠٠ | ٢,٥٠٧,٠٠٠	٥٦٠ | ١,٥٢٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠ | ٢٢٠,٠٠٠	٩٣,٠٠٠

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في جنوب آسيا (٢٠١٣-٢٠٢٢)

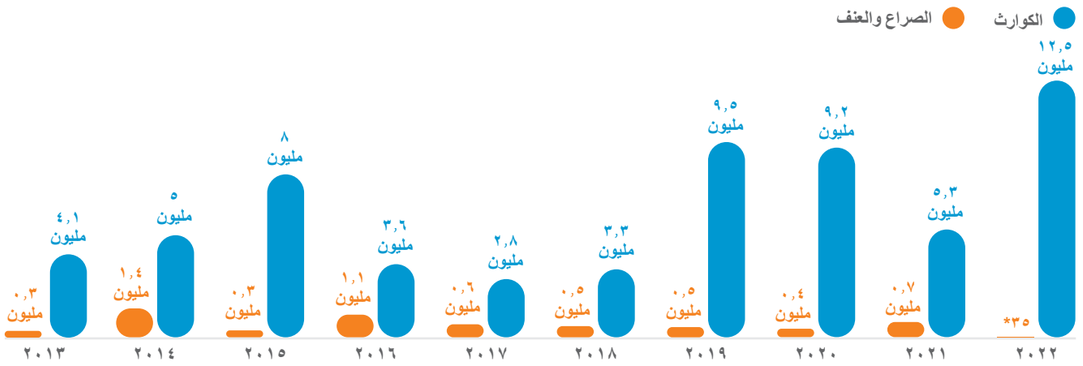

حالات النزوح الداخلي بالملايين
* بالآلاف

كانت الكوارث تتسبب في الغالبية العظمى من عمليات النزوح الداخلي في جنوب آسيا كل عام، ولم يكن عام ٢٠٢٢ استثناءً. سُجلت حوالي ١٢,٥ مليون حالة نزوح، أي ضعف المتوسط السنوي البالغ ٦,٣ مليون خلال العقد الماضي. وكانت الزيادة في الغالب نتيجة للفيضانات الشديدة واسعة النطاق التي حدثت في باكستان خلال موسم الرياح الموسمية.

أدى الصراع والعنف إلى تهجير ٣٥,٠٠٠ شخص، بانخفاض ٩٥ في المئة عن عام ٢٠٢١. وكان هذا في المقام الأول نتيجة الهدوء في الصراع الجاري في أفغانستان الذي كان مسؤولًا تاريخيًا عن معظم حالات النزوح بسبب الصراعات في المنطقة. كان حوالي ٨,٨ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء جنوب آسيا حتى نهاية العام، ٥,٥ مليون منهم نتيجة للصراع والعنف و٣,٣ مليون نتيجة للكوارث.

موسم متغير للرياح الموسمية

تسببت الفيضانات في ٩٠ في المئة من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة في عام ٢٠٢٢. وسجلت جميع البلدان نزوحًا بسبب الفيضانات، لكن باكستان والهند وبنغلادش كانت الأكثر تضررًا. كانت الأمطار الموسمية طبيعية أو أقل من المتوسط في معظم البلدان، وحدثت معظم تحركات النزوح خلال فترة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية بين يونيو وسبتمبر.

ومع ذلك، كانت باكستان استثناءً ملحوظًا. فالأمطار والفيضانات المفاجئة التي سجلت رقمًا قياسيًا في الفترة من يوليو إلى سبتمبر تركت وراءها ١٠ في المئة من البلاد تحت الماء وأدت إلى أعلى مستويات للنزوح تشهدها البلاد في عقد كامل من الزمان.[٢٣٩] كانت الفيضانات هي الحدث الكارثي الذي تسبب في معظم حالات النزوح على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢ بواقع ٨,٢ مليون حركة، أي ما يقرب من ثلثي إجمالي حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة ككل.[٢٤٠]

وكان لمثل هذا الحدث الاستثنائي آثار شديدة فورية وطويلة الأجل. فقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الإصابة بالأمراض بين النازحين بحلول أكتوبر، وتوقع الخبراء أن يؤدي الضرر الذي لحق بالبنية التحتية والزراعة وسبل العيش إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر في حياة ملايين الأشخاص، وإطالة أمد نزوح العديد من النازحين داخليًا (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٦٩).[٢٤١]

٩٠٪

من عمليات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة كانت بسبب الفيضانات في عام ٢٠٢٢

٢٥٪

من حالات النزوح الناجمة عن الكوارث العالمية بسبب الفيضانات الموسمية في باكستان

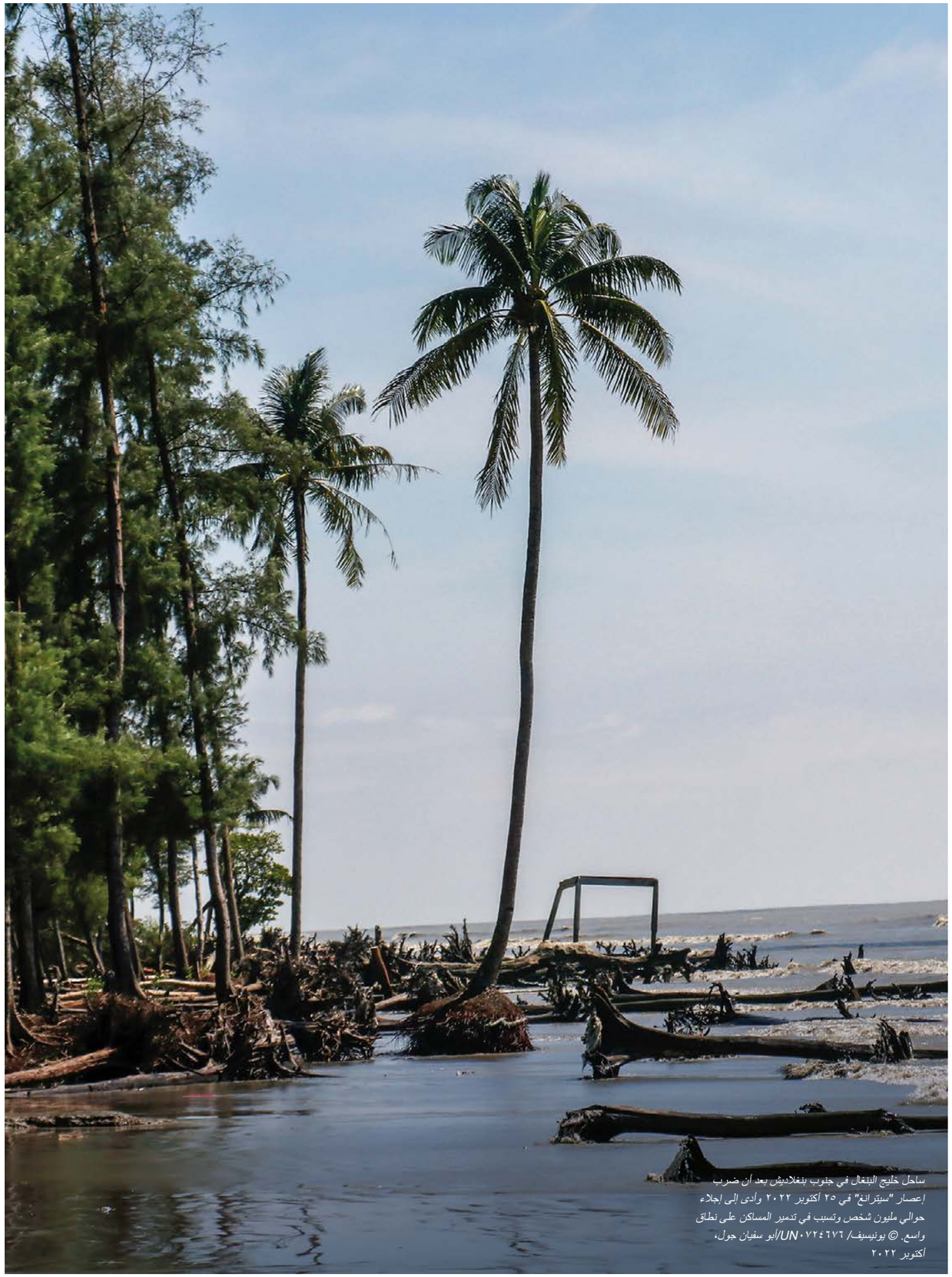

ساحل خليج البنغال في جنوب بنغلاديش بعد أن ضرب إعصار "سيترانغ" في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ وأدى إلى إجلاء حوالي مليون شخص وتسبب في تدمير المساكن على نطاق واسع. © يونيسيف/ UN٠٧٢٤٦٧٦/أبو سفيان جول، أكتوبر ٢٠٢٢

بدأت الهند وبنغلاديش في مواجهة الفيضانات حتى قبل بدء موسم الرياح الموسمية رسميًا، وهو يستمر عادة بين منتصف يوليو وسبتمبر.[٢٤٢] تأثرت ولاية أسام الواقعة شمال شرق الهند بالفيضانات المبكرة في مايو وغمرت المياه المناطق نفسها مرة أخرى في يونيو. وتأثر ما يقرب من خمسة ملايين شخص في جميع أنحاء الولاية. فر الناس في قوارب مؤقتة فيما تدمرت منازلهم، وكثير منهم اتجه إلى مخيمات كانت فيها ظروف المياه والصرف الصحي سيئة.[٢٤٣] في منطقة ناجون، ارتفع نهر كوبيلي إلى مستوى قياسي يزيد عن متر فوق مستوى الخطر.[٢٤٤] وسُجلت نحو ٧٤٢,٠٠٠ حالة نزوح من الفيضانات خلال موسم ما قبل الرياح الموسمية بين منتصف مايو ومنتصف يوليو.[٢٤٥] كما تسببت الأمطار الغزيرة التي أثرت على الهند في مايو في فيضان الأنهار في بنغلاديش المجاورة، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من ٥٥٠٠ شخص في مقاطعات هابيجانج وسونامجانج وسيلهيت.[٢٤٦]

كانت الأمطار والفيضانات طبيعية أو أقل من المتوسط فيما تبقى من موسم الرياح الموسمية في كلا البلدين. وسجلت بعض أجزاء الهند في شهر يوليو أدنى معدل لهطول الأمطار منذ ١٢٢ عامًا.[٢٤٧] وبحلول نهاية موسم الرياح الموسمية،رُصدت ٢,١ مليون حالة نزوح في جميع أنحاء الهند، وهو انخفاض كبير عن الخمسة ملايين التي حدثت خلال موسم ٢٠٢١. تسببت الفيضانات الموسمية في بنغلاديش في نزوح ما لا يقل عن ٤٨٢,٠٠٠ شخص. وأدى تضرر الطرق ونقص القوارب إلى إعاقة إيصال المساعدات إلى مراكز الإجلاء والملاجئ المؤقتة.[٢٤٨]

منازل مغمورة في كولومبو، سريلانكا، بعد موسم الرياح الموسمية الهادئ نسبيًا، تسببت الأمطار الغزيرة في منتصف أكتوبر في حدوث فيضانات واسعة النطاق.
© GettyImages/شلينا كالوثوداغ/NurPhoto،
أكتوبر ٢٠٢٢

وفي نيبال، حدث تغير في الفترة المعتادة لبدء موسم الرياح الموسمية. حيث هطلت الأمطار في شهر مايو أي قبل أسبوع تقريبًا من المعتاد، مما أدى إلى تنبؤات بسقوط أمطار بمعدل يفوق المتوسط دفعت المزارعين إلى الزراعة وفقًا لتلك المواعيد، ودفعت السلطات إلى الشروع في بروتوكولات إدارة الكوارث.[٢٤٩] ومع ذلك، لم تأت الأمطار المتوقعة. ربما كان هذا جزئيًا لأن نماذج التنبؤ لم تكن مخصصة لدولة بنيبال، لكن أنماط الطقس نفسها أصبحت أيضًا أكثر اضطرابًا.[٢٥٠]

وبدلًا من ذلك، واجهت العديد من المقاطعات نوبات جفاف وظروف شبيهة بالجفاف في أغسطس، مما قلل من غلة المحاصيل وقدرة المزارعين على الصمود.[٢٥١] ولم يحدث التأثير الكامل للرياح الموسمية حتى أكتوبر، بعد حوالي أسبوع من الموعد المعتاد.[٢٥٢] فتسببت الأمطار غير الموسمية في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية تفاقمت بسبب ظروف التربة الجافة في عدة مقاطعات.[٢٥٣] وسُجلت ما يقرب من ٨٩,٠٠٠ حالة نزوح خلال الرياح الموسمية في جميع أنحاء البلاد، وكان أكثر من نصفها في أكتوبر.[٢٥٤] كما وقعت أحداث مماثلة بعد الرياح الموسمية في عام ٢٠٢١.[٢٥٥]

شهدت سريلانكا رياحًا موسمية هادئة نسبيًا بين مايو وأغسطس، حيث سُجلت ٤٣٠٠ حركة نزوح فقط، أي أقل بنسبة ٩٦ في المئة مما كان عليه الرقم في نفس الفترة من عام ٢٠٢١. ومع ذلك، اشتدت الأمطار قرب نهاية الموسم، مما أدى إلى نزوح كبير في الفترة بين ١٤ و٢٠ أكتوبر، ولا سيما في أكثر مناطق البلاد اكتظاظًا بالسكان في كولومبو وجامباها.[٢٥٦] وتسببت الفيضانات والانهيارات الأرضية في تهجير ٥٦٠٠ شخص في المقاطعات الغربية وساباراغاموا والوسط والشمال الغربي، وهو ما يمثل نصف عدد النازحين السنوي في البلاد.

ومن الواضح أن أنماط الطقس المتغيرة في جنوب آسيا تجعل الرياح الموسمية غير متوقعة، ليس فقط من حيث بداية الموسم وانتهائه ولكن أيضًا من حيث كيفية تطوره. قد يكون لهذا آثار كبيرة على الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث والنزوح. وهذا يدعو لوضع تنبؤات أكثر دقة وأنظمة إنذار مبكر وتخطيط استجابة أكثر مرونة. ومن غير المرجح أن يكون الاعتماد على أنماط الرياح الموسمية السابقة كافيًا في السنوات القادمة.

عواصف أقل في العدد والشدة

تسببت العواصف في حدوث حوالي ١,١ مليون حالة نزوح داخلي عبر جنوب آسيا في عام ٢٠٢٢. وكان خليج البنغال على وجه الخصوص أحد أكثر المناطق تضررًا من الأعاصير المدارية.[٢٥٧] تحدث الأعاصير المدارية طوال فترة الرياح الموسمية ولكنها تصل إلى الذروة في بداية الموسم ونهايته.

تشكّل إعصار "سيترانغ" في خليج البنغال في ٢٠ أكتوبر ووصل إلى اليابسة في بنغلاديش بعد خمسة أيام بسرعة رياح قصوى بلغت ٨٣ كم/ساعة.[٢٥٨] وأثر على أكثر من ١,٥ مليون شخص في ست مناطق وتسبب في إجلاء حوالي مليون شخص. وهو أعلى رقم لعاصفة في المنطقة في عام ٢٠٢٢. كانت آثاره أقل حدة مما كان متوقعًا وعاد جميع النازحين إلى ديارهم في غضون أيام.[٢٥٩] تسبب "سيترانغ" أيضًا في تهجير ٦٦,٠٠٠ شخص في الهند وأدى إلى هطول الأمطار والرياح القوية في ولايتي أوديشا والبنغال الغربية قبل أن يتحول إلى منخفض.[٢٦٠]

تشكل إعصاران آخران في جنوب آسيا خلال العام، وكلاهما أثر على الهند. حيث تسبب إعصار "أساني" في تهجير ١٥٠٠ شخص إلى مخيمات الإغاثة في ولاية أندرا براديش بين ٥ و١٢ مايو، وتسبب إعصار "ماندوس" في ٩٥٠٠ حركة نزوح في تاميل نادو وأندرا براديش وبودوتشيري في ديسمبر.[٢٦١] ولم تلحق أي أضرار جسيمة بالمنازل من جراء الإعصارين، وعاد النازحون في غضون أيام إلى بيوتهم في كلتا الحالتين.

المخاطر الجيوفيزيائية

تسببت الزلازل في حدوث ١٥١,٠٠٠ حالة نزوح في جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠٢٢، أكثر من السنوات الست الماضية مجتمعة. وحدث سبعة وتسعون في المئة من حالات النزوح في أفغانستان، والباقي كان في نيبال وباكستان.

تعرضت مقاطعة بادغيس الأفغانية لزلزال بقوة ٥,٣ درجة في ١٧ يناير.[٢٦٢] وألحق أضرارًا ودمارًا كاملاً بما يقرب من ألف منزل وتسبب في نزوح أكثر من ٢١,٠٠٠ منزل.[٢٦٣] وتسببت الأمطار الغزيرة في إضعاف المنازل المبنية من الطوب اللبن في الأيام السابقة مما جعلها أكثر عرضة للانهيار. ووقع الزلزال أيضًا في منتصف الشتاء، مما عرّض النازحين للثلوج والبرد القارس وزاد من احتياجاتهم.[٢٦٤]

ثم ضرب زلزال ثان البلاد في ٢٢ يونيو. والزلزال الضحل الذي بلغت قوته ٥,٩ درجة الذي يعتبر الأكثر دموية منذ ٢٠ عامًا تسبب هو وتوابعه في حدوث حوالي ١١٨,٠٠٠ حالة نزوح عبر المقاطعات الشرقية في خوست وباكتيكا وباكتيا.[٢٦٥] وقُتل حوالي ١,٠٠٠ شخص، ولحق بـ٧٠ في المئة من المنازل إما أضرارًا أو دمارًا كاملًا في بعض المناطق. وأدى استمرار هطول الأمطار في الأيام التي أعقبت الزلزال إلى زيادة مخاطر الانهيارات الأرضية والفيضانات وتباطؤ الاستجابة الإنسانية.[٢٦٦]

بادغيس واحدة من أكثر مقاطعات أفغانستان فقرًا، حيث تأثرت بالجفاف في السنوات الأخيرة وتصاعد الصراع في عام ٢٠٢١،[٢٦٧] والمجتمعات المتضررة من الزلزال في خوست وباكتيكا لديها بالفعل احتياجات إنسانية عالية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد. وقد أعرب العديد من الناس عن قلقهم بشأن عدم القدرة على تحمل تكاليف إعادة البناء.[٢٦٨]

١٤٧,٠٠٠

نازح بسبب الزلازل في أفغانستان في المناطق التي كانت متأثرة بالفعل بالجفاف والصراع

الحد من الصراع والعنف

تسبب الصراع والعنف في حدوث ٣٥,٠٠٠ حالة نزوح في جنوب آسيا في عام ٢٠٢٢، وهو أدنى رقم تسجله المنطقة منذ أكثر من عقد. جاء الانخفاض إلى حد كبير نتيجة لتحول كبير في ديناميكيات الوضع في أفغانستان، تلك الديناميكيات التي كانت مسؤولة في السابق عن معظم حالات النزوح الناجمة عن الصراعات في المنطقة.

عندما سيطرت طالبان على البلاد في ١٥ أغسطس ٢٠٢١ وانسحبت القوات الأجنبية، هدأ الصراع على نطاق واسع، وانخفض عدد عمليات النزوح المترتبة عليه من ٧٢٣,٠٠٠ في عام ٢٠٢١ إلى ٣٢,٠٠٠ في عام ٢٠٢٢.[٢٦٩] كما أدى انخفاض العنف إلى زيادة كبيرة في عدد العائدين. فعاد أكثر من ٤,٦ مليون شخص إلى ديارهم بين يناير ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢٢، أي ما يقرب من نصف الرقم المسجل منذ عام ٢٠١٢.[٢٧٠]

ومع ذلك، ما زال النازحون داخليًا إلى جانب بقية السكان الأفغان يواجهون واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة في العالم، أزمة يغذيها الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي.[٢٧١] هذه الأزمات المتداخلة ليست دوافع للنزوح الجديد والمتكرر فحسب. بل هي سبب أيضًا في إطالة أمد عمليات النزوح. كان أكثر من ٦,٦ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي في أفغانستان اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٢، كان ثلثاهم نتيجة للصراع والعنف والثلث المتبقي نتيجة للكوارث. ويوجد في البلاد أكبر عدد من النازحين داخليًا في جنوب آسيا، وثاني أكبر عدد من النازحين على مستوى العالم بعد سوريا.

كما حدث صراع محلي وأعمال عنف خلال العام في الهند وباكستان مما أدى إلى عمليات نزوح على نطاق صغير.[٢٧٢] واعتبارًا من نهاية العام، كان حوالي ٦٣١,٠٠٠ شخص في الهند يعيشون في حالة نزوح نتيجة للصراع والعنف.

وفي باكستان، أدت زيادة انعدام الأمن في ولاية باختونخوا إلى نزوح مئات الأشخاص في وادي تيراه في سبتمبر.[٢٧٣] كما أدى الوضع إلى إطالة محنة أكثر من ٢١,٠٠٠ نازح بسبب الصراع والعنف بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. وبدأت المبادرات لتسهيل عودتهم في يونيو لكنها توقفت في غضون شهرين.[٢٧٤]

ويعيش أكثر من ٥,٥ مليون شخص في حالة نزوح داخلي نتيجة للصراع والعنف في جميع أنحاء جنوب آسيا، وقد ظل الكثير منهم على هذا الوضعلعقود. صحيح أن عددهم انخفض في باكستان مقارنة بعام ٢٠٢١، لكن الأرقام في معظم أنحاء المنطقة ظلت من دون تغيير. تتوفر معلومات قليلة عن الظروف المعيشية للنازحين داخليًا أو إلى أي مدى قد يكونون قادرين على تحقيق حلول دائمة لنزوحهم.

٦,٦ مليون

نازح داخليًا في أفغانستان، وهو ثاني أعلى رقم عالميًا بعد سوريا

التقدم والتحديات في عملية الرصد

على الرغم من كون معظم البلدان في جنوب آسيا معرضة بشدة للكوارث، فمعظمها ما زالت تفتقر إلى بيانات شاملة عن النزوح الذي تتسبب فيه تلك الكوارث. تُنتج تقارير الكوارث في بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان عادةً للأحداث المتوسطة إلى كبيرة الحجم فحسب، مما يعني استبعاد الكوارث الصغيرة التي يمكن أن تؤدي مجتمعةً إلى ارتفاع ملحوظ في أرقام النزوح.

وتميل التقييمات أيضًا إلى التركيز على الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث وليس على النزوح. لذلك يجب استقراء الأرقام من بيانات تدمر المساكن بتطبيق حسابات متوسط حجم الأسرة. عندما يُرصد حدوث النزوح على وجه التحديد، لا تلتقط البيانات إلا الأشخاص الموجودين في مخيمات الإغاثة أو الذين تتدخل السلطات لإجلائهم، ولا تتضمن أولئك الذين يبحثون عن مأوى مع عائلات مضيفة أو في مواقع غير رسمية، مما يؤدي إلى تقديرات أقل من الواقع.

إن الافتقار إلى التغطية الشاملة وبيانات السلاسل الزمنية يعني أيضًا الاضطرار إلى إنتاج التقديرات عن طريق تخطيط التقارير الحكومية والإعلامية وتجميعها، وهي تتفاوت في مستويات الموثوقية. كما أن النزوح لا يرتبط بالمخاطر بطيئة الظهور مثل الجفاف وتآكل ضفاف الأنهار والسواحل وذوبان الأنهار الجليدية في كثير من الأحيان.

كانت أفغانستان الدولة الوحيدة التي توفرت فيها بيانات النزوح بسبب الجفاف لعام ٢٠٢٢، عندما سُجلت ١٧,٠٠٠ حركة.[٢٧٥] وواجهت باكستان والهند أيضًا موجة حر شديدة تسببت في الجفاف، لكن لم تتوفر أرقام عن النزوح. ويجب بذل المزيد من الجهود لرصد النزوح الناجم عن الكوارث بطيئة الحدوث، مع الأخذ في الاعتبار قابلية المنطقة للتأثر بالتغيرات المناخية.[٢٧٦]

وعلى الرغم من هذه التحديات، اتُخذت خطوات إيجابية نحو تحقيق فهم أفضل للنزوح في جنوب آسيا في عام ٢٠٢٢. كان المركز الوطني للاستجابة للطوارئ في الهند ينشر تقارير يومية عن الأضرار الناجمة عن الفيضانات وهطول الأمطار، بما في ذلك تدمر المساكن وعدد عمليات الإجلاء والأشخاص الذين يحتمون في مراكز الإغاثة.[٢٧٧] وأنتج المركز أيضًا تقديرًا تراكميًا لعدد الأشخاص النازحين خلال فترة الرياح الموسمية، ليوحد بذلك البيانات المتاحة عبر جميع الولايات والأقاليم الاتحادية ويحسّن موثوقية تقديراتنا.

كما تحسنت عمليات الإبلاغ عن النزوح بسبب الرياح الموسمية في بلدان أخرى. فقد أجرت جمعية الصليب الأحمر النيبالي تقييمات لحالات الطوارئ، وأجرت سلطات إدارة الكوارث في المقاطعات الباكستانية والمنظمة الدولية للهجرة تقييمات للنازحين داخليًا المتضررين من الفيضانات. وقدم كلا المصدرين معلومات عن التحركات الأولية والأشخاص الذين ظلوا نازحين بعد أشهر، مع إعطاء وصف أكثر شمولًا للآثار الجغرافية والزمنية لموسم الرياح الموسمية.[٢٧٨]

وهذه الجهود مفيدة في الكشف عن الحجم الحقيقي للنزوح الناجم عن الكوارث في المنطقة. إن وجود خط أساس أكثر دقة حول مدة النزوح الناجم عن الكوارث والنزاعات سيساعد أيضًا على فهم مدى نجاح برامج دعم الحلول الدائمة في وضع حد لنزوح ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة.

النساء والأطفال يجمعون الماء في قرية جارهوا بالهند تسببت الموجة الحارة الخانقة في ظروف شبيهة بالجفاف في المناطق الزراعية في الهند، ولكن لا توجد أرقام متاحة عن حالات النزوح المرتبطة بالجفاف.
© GettyImages/رتيش شوكلا، مايو ٢٠٢٢

تحت الأضواء - باكستان: الفيضانات تتسبب في أكبر موجة نزوح بسبب الكوارث يشهدها العالم منذ عقد كامل

جلب موسم الرياح الموسمية ٢٠٢٢ كمية قياسية من الأمطار أثرت على ٣٣ مليون شخص في جميع أنحاء باكستان.[٢٧٩] وتسببت الفيضانات في حدوث ٨,٢ مليون حالة نزوح داخلي، مما يجعلها أكبر كارثة نزوح في العالم في السنوات العشر الماضية.[٢٨٠] في ذروة الرياح الموسمية في أغسطس، غمرت المياه حوالي ٨٥,٠٠٠ كيلومتر مربع من الأرض، أي ما يعادل ١٠ في المئة من مساحة البلاد.[٢٨١] واستغرق انحسار المياه شهورًا وتسبب في أضرار مباشرة وخسائر اقتصادية بلغت حوالي ٣٠ مليار دولار، مما أدى إلى أسوأ أزمة إنسانية تنزل بالبلاد منذ عقود.[٢٨٢]

وأدت سلسلة من الكوارث الأخرى إلى تفاقم تأثير الرياح الموسمية لعام ٢٠٢٢ وتقليل قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود. وواجهت عدة مقاطعات جفافًا شديدًا في عام ٢٠٢١ أضر بالمحاصيل والمجتمعات الريفية بشدة. وبحلول مارس ٢٠٢٢، أثرت درجات الحرارة المرتفعة وعجز هطول الأمطار بنسبة ٦٢ في المئة على الملايين من الناس وتسببت في تفاقم الظروف القائمة بالفعل في جميع أنحاء البلاد.[٢٨٣] كما تسببت الموجة الحارة في ذوبان سريع للجليد وحدوث فيضانات في البحيرات الجليدية في مايو.[٢٨٤]

وصلت الرياح الموسمية في يونيو وازدادت حدتها بشكل ملحوظ في أغسطس الذي كان يعتبر الأكثر رطوبة على الإطلاق في بعض المقاطعات. سجلت السند زيادة في هطول الأمطار بنسبة ٧٣٠ في المئة مقارنة بالمتوسط الشهري التاريخي، وكان الرقم في بلوشستان أعلى بنسبة ٥٩٠ في المئة.[٢٨٥] كما تسببت الأمطار الغزيرة والجريان الجليدي في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية، مما جعل ٢٠,٦ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحلول أكتوبر.[٢٨٦]

ومع تضرر أكثر من ٢,٣ مليون منزل أو تدمرها وغمر الطرق، استنزفت الرياح الموسميةقدرة الحكومة والوكالات الإنسانية على الاستجابة.[٢٨٧] فكان حوالي ٧٠ في المئة من النازحين داخليًا من دون مأوى مناسب بعد أسابيع من إعلان حالة الطوارئ.[٢٨٨] وكان الوصول إلى المحتاجين أمرًا معقدًا بسبب حقيقة أن الذين كانوا يحتمون في مخيمات الإغاثة كانوا أقل من ثمانية في المئة من النازحين داخليًا.[٢٨٩] فقد لجأ الملايين إلى جوانب الطرق أو السدود أو فضلوا الإقامة مع الأقارب، بعيدًا عن متناول الجهات التي تمد يد المساعدة.[٢٩٠] وفي السند وبلوشستان اللتين استضافتا ٩٠ في المئة من النازحين بسبب الفيضانات، ظل المأوى هو الاحتياج الأساسي للنازحين في شهر أكتوبر.[٢٩١]

وكان الجفاف قد أدى بالفعل إلى خفض محصول المانجو الصيفي في السند بنسبة ٦٠ في المئة. ومن المتوقع أن يؤدي الفيضان اللاحق لـ٣,١ مليون فدان من المحاصيل إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في باكستان إلى ١٤,٦ مليون في عام ٢٠٢٣، أي ضعف ما كان عليه قبل الفيضانات.[٢٩٢] وفي بلوشستان، نفق ما لا يقل عن ٤٣٥,٠٠٠ رأس من الماشية، مما حرم الناس من مصدر رئيسي للدخل في إقليم كان الجفاف قد تسبب فيه بالفعل في نفوق الحيوانات في عام ٢٠٢١.[٢٩٣] تجنب بعض النازحين مخيمات الإغاثة بسبب القيود المفروضة على إيواء الحيوانات.[٢٩٤]

كما أدى تلوث المياه والأضرار التي لحقت بمرافق الصرف الصحي إلى تفشي الأمراض لا سيما بين النازحين.[٢٩٥] وزادت حالات الإسهال خمسة أضعاف في السند وبلوشستان.[٢٩٦] كان نقص المياه قد أدى بالفعل إلى تفشي وباء الكوليرا في بعض المناطق في وقت سابق من العام.[٢٩٧] والمناطق التي تم تصنيفها على أنها منكوبة كانت تعاني بالفعل من الفقر الشديد ومحدودية الوصول إلى الخدمات قبل حدوث الفيضانات التي من المتوقع أن تدفع ١٢,١ مليون شخص في هذه المناطق إلى هوة الفقر.[٢٩٨]

الكوارث الكبرى ليست ظاهرة جديدة في باكستان. ففي عام ٢٠١٠، تسببت الفيضانات في نزوح ١١ مليون شخص مما دفع الحكومة إلى إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث.[٢٩٩] وقد أحرزت البلاد تقدمًا كبيرًا منذ ذلك الحين فيما يتعلق بالحد من المخاطر والاستجابة لها، لكن الكوارث استمرت في إحداث موجات نزوح كبيرة. حيث رُصدت حوالي ١٦,٤ مليون حركة نزوح خلال العقد الماضي.[٣٠٠] وإذا نظرنا إلى الأمر في سياق أشمل، وجدنا أن فيضانات ٢٠٢٢ سببت ما يقرب من نصف هذا الرقم في غضون أسابيع. وقاد هذا الحدث المتطرف الخبراء إلى اقتراح أن تغير المناخ قد لعب دورًا في حجمه وشدته.[٣٠١]

وظل أكثر من مليون شخص نازحين حتى ديسمبر، مما يدل على التحديات التي يظل النازحون يواجهونها في إيجاد حلول بعد كارثة بهذا الحجم.[٣٠٢] تدرك الحكومة أهمية تحسين استجاباتها وإعادة بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.[٣٠٣] وستكون هناك حاجة ماسة إلى هذا التحسين نظرًا لأن باكستان معرضة بشدة للتأثر بالتغيرات المناخية. ويتوقع العلماء أن احتمال استمرار حدوث الفيضانات وموجات الحرارة احتمالٌ مرتفع، ويرجحون أن تزداد شدتها ومعدلات حدوثها.[٣٠٤]

ويجب أن تجري إعادة الإعمار وإنعاش المجتمع بعد فيضانات عام ٢٠٢٢ جنبًا إلى جنب مع الجهود المبذولة للحد من الفقر كمحرك للمخاطر المترتبة على الكوارث، نظرًا لأن المجتمعات التي تتأثر بشكل متكرر بالكوارث غالبًا ما تكون الأكثر فقرًا وضعفًا.[٣٠٥] وللنجاح في هذا المسعى، فإن فهم النزوح الناتج عن الكوارث وتعميم تدابير منعه ومعالجته في السياسات والأطر القانونية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود سيكون أمرًا ضروريًا.

أعاقت الفيضانات الغزيرة وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين في باكستان. © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ بيير بيرون، سبتمبر ٢٠٢٢

الأمريكتان

قوس قزح في موريندو، شمال غرب كولومبيا. © *المجلس النرويجي للاجئين*، ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

٦,٧ مليون	٪٩	٥,٩ مليون	٧٢٠,٠٠٠
	الحصة من الإجمالي العالمي	نازح داخليًا بسبب الصراع والعنف	نازح داخليًا بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في الأمريكتين حتى نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
كولومبيا:	الولايات المتحدة:	المكسيك:	هندوراس:	غواتيمالا:
٤,٧٦٦,٠٠٠ | ٤١,٠٠٠	٥٤٣,٠٠٠	٣٨٦,٠٠٠ | ٣,٦٠٠	٢٤٧,٠٠٠ | ٣,٩٠٠	٢٤٢,٠٠٠ | ٧,٩٠٠

إجمالي عدد النازحين في الأمريكيتين في نهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

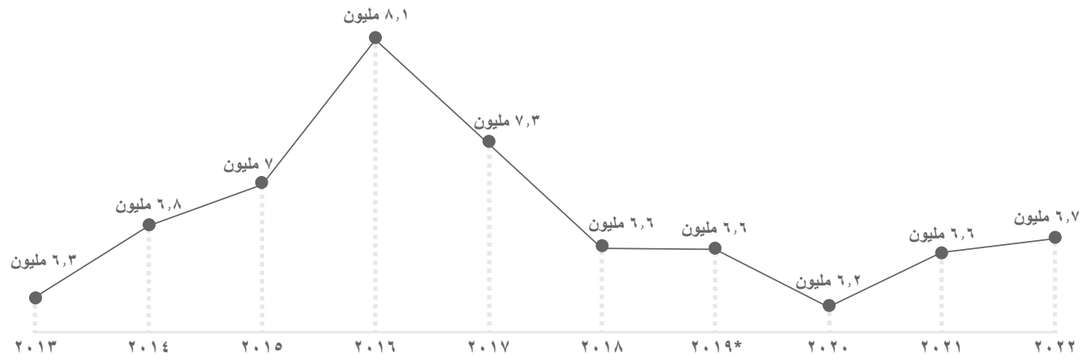

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

٢,٦ مليون	٪٤	٥٣٣,٠٠٠	٢,١ مليون
	الحصة من الإجمالي العالمي	حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف	حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمسة بلدان بها معظم حالات النزوح الداخلي في الأمريكتين في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
البرازيل:	الولايات المتحدة:	كولومبيا:	هايتي:	كوبا:
٧٠٨,٠٠٠ | ٥,٦٠٠	٦٧٥,٠٠٠	٣٣٩,٠٠٠ | ٢٨١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠ | ١٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في الأمريكتين (٢٠١٣-٢٠٢٢)

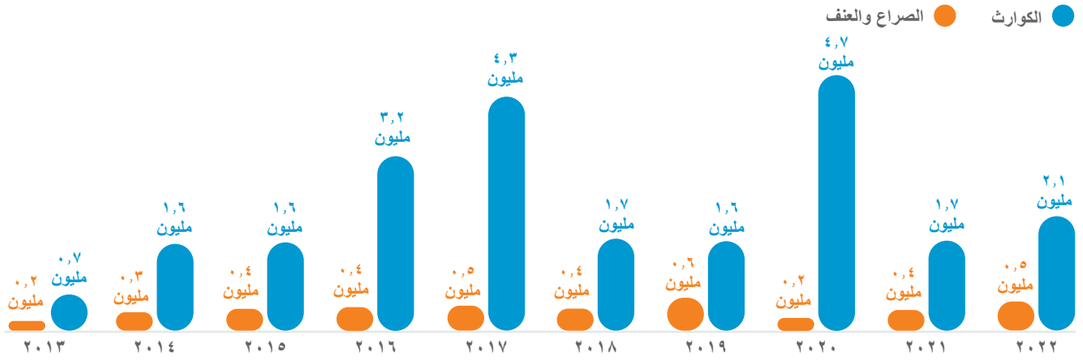

حالات النزوح الداخلي بالملايين

سجلت الأمريكتان ٢,٦ مليون حالة نزوح داخلي في عام ٢٠٢٢، ارتفاعًا من مليوني حالة نزوح في عام ٢٠٢١. وكان حوالي ٨٠ في المئة من الحالات ناجمة عن الكوارث. البرازيل والولايات المتحدة، اللتان يوجد بهما عدد كبير من السكان ويعتبران عرضة للمخاطر، تمثل كل منهما ثلث المجموع. كان حوالي ٧٢٠,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الكوارث في جميع أنحاء المنطقة في نهاية العام. تمثل الولايات المتحدة ثلاثة أرباع هذا المجموع، لكن هذا يرجع جزئيًا إلى أن معظم البلدان في المنطقة لا تراقب النزوح الناجم عن الكوارث بعد مرحلة الأزمة الأولية وتفتقر إلى البيانات المتعلقة بالنزوح المطوّل نتيجة لذلك.

فقد تسبب الصراع والعنف في حدوث حوالي ٥٣٣,٠٠٠ حالة نزوح، وهو تقدير متحفظ ولكنه مع ذلك يمثل زيادة عن الرقم المرصود في عام ٢٠٢١. وشكلت كولومبيا الجزء الأكبر من هذا الإجمالي، لكن العنف المرتبط بالجريمة في هايتي والمكسيك ساهم أيضًا في ذلك. في نهاية العام، كان حوالي ٥,٩ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف في جميع أنحاء المنطقة، ٤,٨ مليون منهم في كولومبيا. وهذا الرقم متأثر بزيادة توافر البيانات مقارنة بالدول الأخرى.

العواصف والفيضانات

تسببت العواصف في نزوح ما يقرب من ١,٢ مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، وتسببت الفيضانات في نزوح ما يقرب من نصف هذا الرقم. حدثت معظم حالات نزوح العواصف خلال موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي في حوض البحر الكاريبي، بينما حدثت عمليات النزوح من الفيضانات على مدار العام وكان معظمها في البرازيل وكولومبيا.

وشهد موسم الأعاصير في عام ٢٠٢٢ عددًا أقل من العواصف المعروفة مقارنة بالعام السابق، لكنه كان ثالث موسم على الإطلاق من حيث التكاليف المتكبدة.[٣٠٦] بدأ الموسم في وقت متأخر عن المعتاد، وكانت العاصفة الأولى هي "فيونا" في منتصف سبتمبر وتسببت في نزوح ٩٤,٠٠٠ شخص. ووقع معظمها في بورتوريكو والجمهورية الدومينيكية،

٣/٢

من بين جميع حالات النزوح الناجمة عن الكوارث في المنطقة حدثت في بلدين فقط: البرازيل والولايات المتحدة

زيادة

١٠ أضعاف

في عدد النازحين بسبب الصراع في هايتي منذ عام ٢٠٢١

ساحل ناغوا، جمهورية الدومينيكان، أثناء مرور الإعصار "فيونا" الذي ضرب المجتمعات التي كانت ما زالت تتعافى من إعصار ماريا في عام ٢٠١٧. © GettyImages/ إيريكا سانتيلايسس/وكالة الأنباء الفرنسية، سبتمبر ٢٠٢٢

حيث تسببت العاصفة في حدوث فيضانات وانهيارات أرضية واسعة النطاق أعاقت إيصال المساعدات الإنسانية ومنعت الناس من الوصول إلى الخدمات الأساسية. وكان بعض المتضررين من فيونا ما زالوا يتعافون من إعصار "ماريا" الذي حدث في عام ٢٠١٧.[٣٠٧]

وكان إعصار "إيان" وهو أكثر عاصفة تدميرًا خلال الموسم قد وصل إلى اليابسة في كوبا كإعصار من الفئة الثالثة في نهاية سبتمبر. وأدى إلى ٨٠,٠٠٠ عملية نزوح كان معظمها عمليات إجلاء استباقية.[٣٠٨] ثم اتجه نحو الولايات المتحدة ووصل إلى اليابسة كإعصار من الفئة الرابعة ودفعت ٣٠١,٠٠٠ شخص إلى النزوح كان معظمهم في ولاية فلوريدا.[٣٠٩] وصدرت أوامر لما يصل إلى ٢,٥ مليون شخص بإخلاء منازلهم قبل العاصفة، لكن عوامل مثل الإعاقة والحواجز اللغوية ونقص وسائل النقل أو المال حالت دون قيام الكثيرين بذلك.[٣١٠] وظلت وكالة إدارة الطوارئ الحكومية تقدم مساعدات الإيواء إلى ٤,٠٠٠ شخص بحلول نهاية العام.[٣١١]

زادت حدة العاصفة الاستوائية "جوليا" فيما اجتازت عدة دول في حوض البحر الكاريبي في أكتوبر، لتصبح إعصارًا قبل أن تصل إلى الساحل الشرقي لأمريكا الوسطى.[٣١٢] وقد تسببت في ٧٢,٠٠٠ حالة نزوح في ثمانية بلدان، كان نصيب غواتيمالا منها ٥٦ في المئة. وكانت العديد من أجزاء أمريكا الوسطى التي حلت بها "جوليا" ما زالت تتعافى من إعصاري "إيتا" و"إيوتا" اللذين تسببا معًا في حدوث ١,٩ مليون حالة نزوح في عام ٢٠٢٠.[٣١٣]

وتسببت عواصف أخرى في عمليات نزوح كبيرة في البرازيل. حيث ضربت أمطار غزيرة ولاية بيرنامبوكو الشمالية الشرقية بين ٢٤ و ٣٠ مايو، مما أدى إلى نزوح أكثر من ١٣١,٠٠٠ شخص. وكان هذا ثاني أكبر حدث في المنطقة بعد إعصار "إيان".[٣١٤] كما تسببت الأمطار في انهيارات أرضية وأدت إلى إعلان حالة الطوارئ في عشرات البلديات.[٣١٥] وكان الحدث يعتبر أسوأ كارثة تضرب الولاية منذ نصف قرن، وتُعزى شدته إلى ظاهرة النينيا وظاهرة جوية محلية.[٣١٦] كانت بلدية جابواتاو دوس غوارارابيس هي الأكثر تضررًا، حيث بلغ عدد النازحين فيها ١,١٠٠,٠٠٠.[٣١٧] استمرت الأمطار الغزيرة التي بدأت بنهاية ٢٠٢١ في التأثير على ولاية ميناس جيرايس في يناير ٢٠٢٢، مما أدى إلى حدوث ١٠٧,٠٠٠ حالة نزوح في الأسبوعين الأولين من الشهر.

وتسبب الحدثان معًا في ما يقرب من ثلث حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة في البرازيل في عام ٢٠٢٢. كما شهدت البلاد ١,٣٠٠ كارثة صغيرة، تسبب ٨٠٠ منها في أقل من ١٠٠ حالة نزوح لكل كارثة. ولكن بحلول نهاية العام، سُجلت ٧٠٨,٠٠٠ حالة نزوح وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد.

كانت أرقام النزوح الناجم عن الكوارث هي الأعلى أيضًا منذ أكثر من عقد في كولومبيا، حيث كانت الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة هي سبب جميع حركات النزوح تقريبًا، وقد بلغ عددها ٢٨١,٠٠٠ حركة. كما ساهمت زيادة توافر البيانات في تسجيل هذا الرقم المرتفع. وحدث أكبر عدد من عمليات النزوح في مقاطعتي سوكري وبوليفار الشماليتين. وحدث أكثر من نصف الحركات المسجلة في سوكري في شهر مايو الذي عادة ما يشهد ذروة موسم الأمطار.

المقاطعتان اللتان تشكلان جزءًا من المنطقة الفرعية الأوسع المعروفة باسم لا موجانا معرضتان بشدة للفيضانات لمرور عدد من الأنهار الكبرى عبرهما مثل نهري كاوكا وماغدالينا. عادةً ما تعمل جغرافية لا موجانا كحاجز للفيضانات، ولكن السنة الثالثة من ظاهرة النينيا وتغير المناخ ونقص كفاءة إدارة الأراضي، كل هذا قلل من امتصاص التربة للمياه وزاد من مخاطر الفيضانات تدريجيًا. لم تتسبب فيضانات ٢٠٢٢ في تدمير المنازل ودفع الناس للنزوح فحسب. بل جعلت أيضًا الطرق غير سالكة، مما أعاق إيصال المساعدات إلى المجتمعات المعوزة.[٣١٨]

كان حوالي ٤١,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الكوارث في كولومبيا في نهاية العام، من بينهم ٣٩,٠٠٠ فروا من الفيضانات والعواصف، معظمهم في المقاطعات المنخفضة التي تشكل منطقة البحر الكاريبي الكبرى والتي تتحمل وطأة تأثيرات ظاهرة النينيا.

٧٠٨,٠٠٠

حالة مسجلة من حالات النزوح بسبب الكوارث في البرازيل، وهو أعلى رقم خلال ما يزيد من عقد

٦٦٪

من عمليات النزوح التي تسببت فيها حرائق الغابات على مستوى العالم سُجلت في منطقة الأمريكتين

دخان في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة، تسبب في ١١١,٠٠٠ حالة نزوح من حرائق الغابات في عام ٢٠٢٢. © Getty Images/اريك تاير/بلومبيرغ، أغسطس ٢٠٢٢

حرائق الغابات

تسببت حرائق الغابات في عمليات نزوح في الأمريكيتين أكثر من أي منطقة أخرى في عام ٢٠٢٢، مما يعكس الاتجاه المرصود على مر السنوات السابقة. فقد سُجلت حوالي ٢٤١,٠٠٠ حالة نزوح، بواقع ٦٦ في المئة من الإجمالي العالمي. وكانت الولايات المتحدة موضع ٢٢٨,٠٠٠ حالة منها حيث أدت الظروف الحارة والجافة المتزايدة إلى اندلاع ٦٦,٠٠٠ حريق، وهو أعلى رقم تشهده البلاد في عقد من الزمان.[٣١٩] ورُصد ما يقرب من ثلاثة أرباع حالات النزوح في ولايات كاليفورنيا وتينيسي ونيو مكسيكو. حتى في الولايات التي تنتشر فيها الحرائق، بدأت الحرائق في وقت أبكر من المعتاد وظلت تشكل تهديدًا على مدار العام. فالتغيرات المناخية وتقلب المناخ يشهدان تحولات وبالتالي يطيلان موسم حرائق الغابات.[٣٢٠]

فقد عانت الدول الغربية على مدى العقدين الماضيين من أسوأ موجة جفاف تحل بها منذ ١,٢٠٠ عام.[٣٢١] وكانت ولاية كاليفورنيا هي الأكثر تضررًا، وشهدت أشد موجة حرارة وأطولها على الإطلاق في عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى اندلاع حرائق الغابات التي تسببت في نزوح ١١١,٠٠٠ شخص.[٣٢٢] وكان أهم حدث هو حريق "فيرفيو" في أوائل سبتمبر الذي أدى إلى نزوح ٦٧,٠٠٠ شخص.[٣٢٣] وتأثرت ولاية تينيسي بشكل كبير بنيران "جبل هاتشر" التي بدأت في مقاطعة سيفير في ٣٠ مارس.[٣٢٤] وبعد حرائق الغابات الشديدة في عام ٢٠١٦، أخذ السكان المحليون تحذيرات الإخلاء على محمل الجد وسُجلت ٢٧,٠٠٠ حالة نزوح في يوم واحد.[٣٢٥]

غالبًا ما يتأثر الجنوب الغربي من البلاد بحرائق الغابات، لكن حريق "هيرمتس بيك" الذي بدأ في ٦ أبريل في غابة سانتا فاي الوطنية في نيو مكسيكو بدأ في موعد أبكر من المعتاد وأصبح أحد أحداث الموسم الرئيسية.[٣٢٦] اندمج الحريق مع حريق وادي "كالف كانيون" في ٢٤ أبريل ليصبح أكبر حريق غابات في الولاية في التاريخ الحديث، مما أدى إلى تدمر ٤٣٠ منزلًا ونزوح ٢٨,٠٠٠ شخصًا.[٣٢٧]

كان نشاط حرائق الغابات في كندا أقل مما كان عليه في عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ظاهرة النينيا التي ساهمت في إطالة الغطاء الثلجي في الربيع.[٣٢٨] لكن عندما أصبحت الظروف أكثر دفئًا وجفافًا بحلول نهاية شهر يونيو، تسببت الحرائق في نزوح ٥٥٠٠ شخص في جميع أنحاء البلاد، وهو أقل بكثير من ٤١,٠٠٠ حالة نزوح في العام السابق.

شهدت كوبا أسوأ حريق غابات على الإطلاق في أغسطس عندما ضرب البرق منشأة تخزين الوقود الرئيسية في البلاد في منطقة ماتانزاس الصناعية. وتسبب الحريق الذي أعقب ذلك في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع وتسبب في نزوح ٤,٧٠٠ شخص.[٣٢٩]

الصراع والعنف

تركز النزوح بسبب الصراع في عدد قليل من البلدان في عام ٢٠٢٢، لا سيما في كولومبيا وهايتي اللتين سجلتا ٣٣٩,٠٠٠ و١٠٦,٠٠٠ حركة نزوح على التوالي. ورُصدت أرقام أصغر في المكسيك وأمريكا الوسطى والبرازيل.

كان الرقم في كولومبيا هو الأعلى منذ أكثر من عقد. وكان ذلك جزئيًا نتيجة لارتفاع عدد عمليات النزوح الناتجة عن الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة غير الحكومية ضد المدنيين والجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى والجيش، لكن التغيير في منهجية تقدير النزوح لعب أيضًا دورًا مؤثرًا.[٣٣٠] وكانت المقاطعات الجنوبية الغربية بما في ذلك كاوكا وفالي ديل كاوكا وبوتومايو ونارينيو من بين الأكثر تضررًا، إلى جانب أنتيوكيا وتشوكو وقرطبة في الشمال الغربي. كما رُصدت حالات نزوح في كاكيتا وقيصر وماغدالينا. ووقعت معظم الحوادث في النصف الأول من العام.[٣٣١]

حيث استهدفت الجماعات المسلحة غير التابعة للدول القادة الاجتماعيين والمحليين والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان بشكل خاص وعملت على ترهيبهم، مما أجبرهم على الفرار.[٣٣٢] كما جردت بعض المجتمعات الريفية من أراضيها.[٣٣٣]

وأدت الزيادة في حالات النزوح وحالات الحبس القسري إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، في حين تدهور الوصول إلى الخدمات

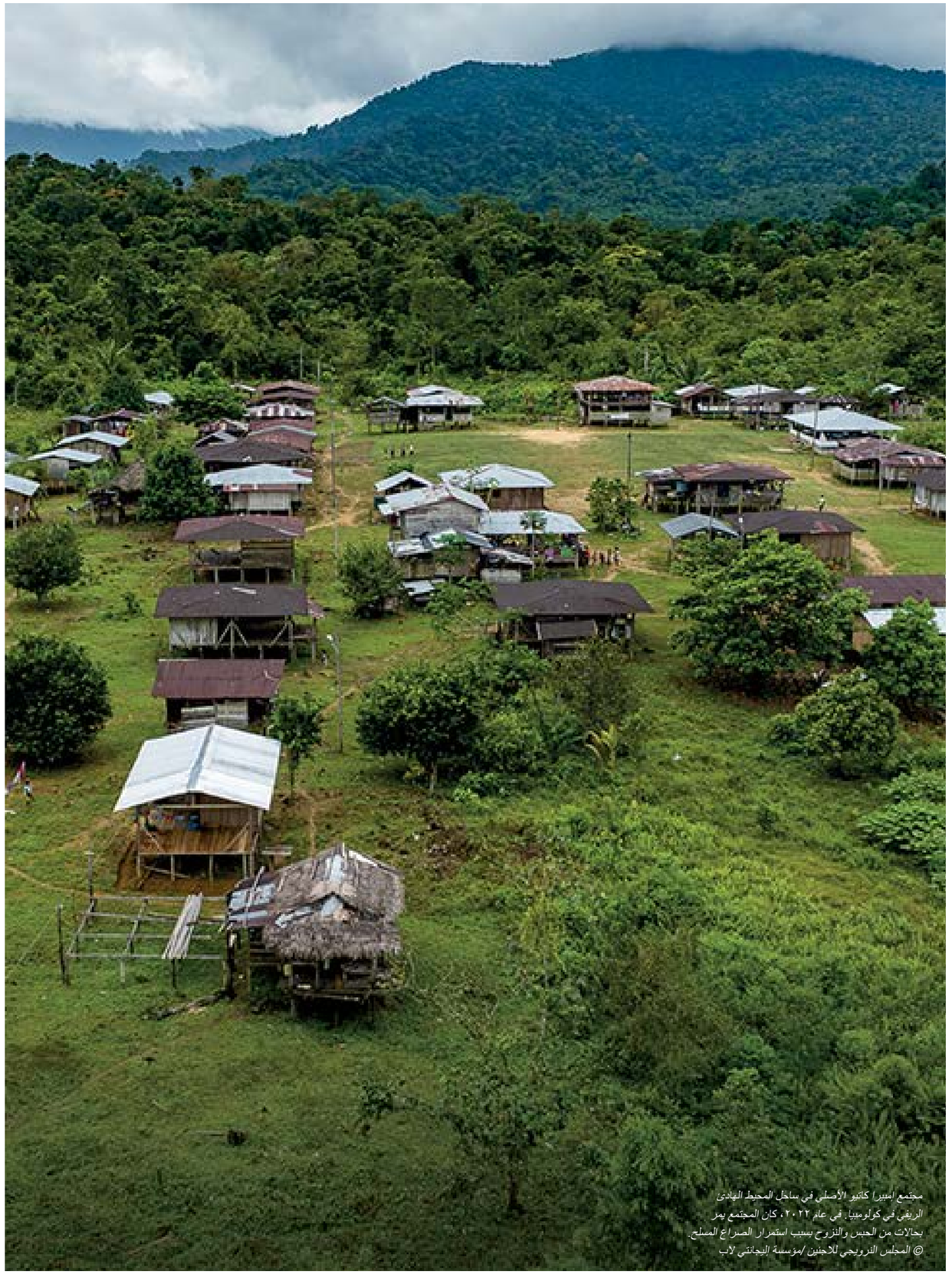

مجتمع أمبيرا كاتيو الأصلي في ساحل المحيط الهادئ الريفي في كولومبيا. في عام ٢٠٢٢، كان المجتمع يمر بحالات من الحبس والنزوح بسبب استمرار الصراع المسلح.
© المجلس النرويجي للاجئين /مؤسسة اليجاندرو لأب

٤٠٪

زيادة في عمليات النزوح بسبب الصراع في الأمريكتين، مدفوعة فقط بالزيادة التي تشهدها كولومبيا وهايتي

الإنسانية خلال العام.[٣٣٤] سبعة وتسعون في المئة من النازحين داخليًا لم تُلبى احتياجاتهم في قطاع واحد على الأقل من قطاعات المساعدة الإنسانية، مقارنةً بنسبة ٦٧ في المئة من المجتمعات المضيفة.[٣٣٥]

تتمتع كولومبيا بواحد من أكثر السجلات تقدمًا بشأن النزوح الداخلي في العالم، لكنها تعتمد على التسجيل الطوعي. سُلط الضوء على كون عدم تسجيل النازحين داخليًا مدعاةً للقلق في العام الماضي، مما يشير إلى أن بعض التقديرات متحفظة.[٣٣٦] وأشارت إحدى الدراسات الاستقصائية إلى أن ٥١ في المئة من النازحين داخليًا لم يُسجلوا، سواء بسبب الخوف على سلامتهم أو عدم معرفة كيفية القيام بذلك أو الاعتقاد بأن ذلك لن يعود عليهم بأي فوائد.[٣٣٧]

وكان هناك ٤,٨ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف بنهاية العام، انخفاضًا من ٥,٢ مليون في عام ٢٠٢١. وهذا لا يتوافق مع الرقم التاريخي الصادر عن وحدة الضحايا الحكومية، وهو رقم تراكمي، لأن مركز رصد النزوح يطرح من الإجمالي النازحين الذين ماتوا أو اختفوا أو تغلبوا على نقاط الضعف المتعلقة بالنزوح وذلك عند حساب الرقم التقديري بنهاية العام. حيث وُجد أن حوالي ٢٠٠,٠٠٠ نازح داخليًا قد تغلبوا على نقاط الضعف هذه في عام ٢٠٢٢,[٣٣٨]

تسبب العنف المرتبط بالجريمة في نزوح ١٠٦,٠٠٠ شخص في هايتي، حيث تزايدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة خاصةً منذ اغتيال رئيس البلاد في يوليو ٢٠٢١,[٣٣٩] إذ تضاعفت حوادث العنف تقريبًا في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق فيما سيطرت العصابات على ٦٠ في المئة من عاصمة البلاد، بورت أو برنس.[٣٤٠] ويجب اعتبار إجمالي عدد النازحين أقل من الواقع نظرًا لأن جمع البيانات كان محدودًا وكان يعيقه انعدام الأمن.[٣٤١]

أدت زيادة العنف في بورت أو برنس أيضًا إلى نزوح ٩,٠٠٠ شخص إلى المقاطعات الجنوبية في غراند آنس وساد، حيث أدى انعدام الأمن وإغلاق الطرق إلى تقييد وصول النازحين إلى المساعدات الإنسانية. ورُصدت حوالي ١١,٠٠٠ حالة نزوح في أماكن أخرى من البلد، لا سيما في مقاطعات أرتيبونيت وسنتر الشمالية التي تأثرت أيضًا بالعنف المحلي.[٣٤٢]

وكان هناك حوالي ١٧١,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح بسبب الصراع والعنف في نهاية العام، بزيادة قدرها عشرة أضعاف عن الرقم لعام ٢٠٢١. ويتركز حوالي ٨٨ في المئة منهم في منطقة العاصمة بورت أو برنس، وقد نزح البعض منذ أكثر من عام. وقد كان ما يقرب من ثلاثة أرباعهم يعيشون مع مجتمعات مضيفة بدلًا من مواقع النزوح. وكان العديد منهم محصورين في أحيائهم مع إمكانية وصول محدودة إلى السلع والخدمات.[٣٤٣] وما زال العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل مصدر قلق كبير في هايتي. الإبلاغ عن الحالات ليس كافيًا بالمرة، لكن المشكلة امتدت إلى المخيمات مما قد يدفع بعض النازحين داخليًا إلى تجنب المواقع الرسمية.[٣٤٤]

تسبب العنف في ٩,٢٠٠ حالة نزوح في المكسيك في عام ٢٠٢٢، وهو انخفاض كبير عن ٢٩,٠٠٠ حالة سُجلت في عام ٢٠٢١ لكنه يتماشى مع أرقام عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠،[٣٤٥] وقد سجلت معظم البلديات التي حدثت فيها عمليات نزوح في عام ٢٠٢٢ بالفعل تحركات في السنوات السابقة.

كانت حالات النزوح المسجلة كلها تقريبًا نتيجة العنف الإجرامي، وحدث ما يقرب من ٩٠ في المئة منها في ولايات تشياباس وميتشواكان وزاكاتيكاس. وأدى العنف في تشياباس إلى حوالي ٤,٣٠٠ حركة نزوح من بلديتي لا ترينيتاريا وفرونتيرا كومالابا في يوليو وهو ما يمثل نصف العدد الإجمالي للبلاد تقريبًا.[٣٤٦]

وكان كارتل "خاليسكو نيو جينيريشن" لتجارة المخدرات مسؤولًا عن ٢,٧٠٠ حالة نزوح على الأقل النزوح في ميتشواكان وزاكاتيكاس. وحدثت حوالي ٢,١٠٠ حالة نزوح في ٢٩ سبتمبر عندما دخل أعضاء الكارتل بلدية تشينيكويلا في ميتشواكان بعد أقل من أسبوعين من وقوع زلزال بقوة ٧,٧ درجة.[٣٤٧] وبحسب ما ورد، فقد أجبروا أكثر من نصف سكان المدينة بالفعل على الفرار بحلول نهاية عام ٢٠٢١،[٣٤٨] وأدت الاشتباكات الجارية بين الجماعات الإجرامية المتناحرة على الأراضي في زاكاتيكاس إلى تهجير ٦٠٠ شخص في مايو، لا سيما في مجتمع الميرادور الريفي. وقد عادت العديد من العائلات لكن استمرار انعدام الأمن يزيد من خطر النزوح المتكرر.[٣٤٩]

كان هناك ٣٨٦,٠٠٠ شخص يعيشون في حالة نزوح نتيجة الصراع والعنف في المكسيك بنهاية العام، وهو رقم ظل يرتفع باستمرار على مدار العقد الماضي.

وما زال الحصول على بيانات حول النزوح المرتبط بالنزاع والعنف في شمال أمريكا الوسطى يمثل تحديًا كبيرًا. البلد الوحيد الذي تسمح فيه بيانات المسح برسم صورة سنوية هو السلفادور، حيث كان يعيش حوالي ٥٢,٠٠٠ شخص في حالة نزوح في نهاية عام ٢٠٢٢. وبما أن البعض قد أُجبر على الفرار مرات مختلفة، فقد قدر عدد النازحين خلال العام بـ٧٣,٠٠٠ شخص.[٣٥٠]

تعود البيانات الخاصة بهندوراس إلى عام ٢٠١٨ عندما قُدر عدد النازحين داخليًا بـ٢٤٧,٠٠٠ شخص.[٣٥١] وقد أدى نقص المعلومات منذ ذلك الحين إلى إعاقة تحليل الاتجاهات في السنوات الأخيرة. أما البيانات المتعلقة بغواتيمالا فهي أقدم من ذلك، حيث يعود تاريخ آخر نقطة بيانات إلى عام ١٩٩٧ عندما نزح ٢٤٢,٠٠٠ شخص نتيجة للصراع الداخلي في البلاد.[٣٥٢] ولا يمكن تأكيد إلا عدد قليل من حالات النزوح في أي من البلدين العام الماضي، ولكن هذا قد لا يعكس النطاق الكامل للظاهرة مما يسلط الضوء على الحاجة إلى سد فجوات البيانات.[٣٥٣]

حصل مركز رصد النزوح الداخلي على بيانات عن النزوح بسبب الصراع والعنف في البرازيل لأول مرة في عام ٢٠٢١، وتشير أحدث الأرقام إلى أن النزاعات على الأراضي تسببت في ٥,٦٠٠ حركة العام الماضي معظمها في المناطق الريفية. رُصد أكثر من ٢٠ في المئة منها في ولاية غوياس. وحالات النزوح المرتبطة بالأشكال الأخرى من العنف لا تُحسب ضمن هذا الرقم، بما في ذلك العنف الإجرامي في المناطق الحضرية، مما يجعل الأرقام بشكل عام متحفظة.

نهر تشاملیكون في هندوراس كما يظهر من منزل عائلة نزحت بسبب الفيضانات والعواصف بما في ذلك إعصاري "إيتا" و"إيوتا" اللذين ضربا المنطقة في عام ٢٠٢٠.
© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/فينسنت تريمو، أغسطس ٢٠٢٢

أوروبا وآسيا الوسطى

الجدران التي دمرها القصف تكشف عن المساحات الداخلية للشقق في خاركيف، أوكرانيا. تلقت المنطقة نداءات إخلاء في الصيف لحماية المدنيين وتوقع ظروف الشتاء. © GettyImages/سيرهي ميكلاشوك/غلوبال ايميدجز أوكرانيا، يونيو ٢٠٢٢، يونيو ٢٠٢٢

إجمالي عدد النازحين داخليًا حتى نهاية عام ٢٠٢٢

٨,٦ مليون

٪١٢
الحصة من الإجمالي العالمي

٨,٥ مليون
نازح داخليًا بسبب الصراع والعنف

٣٢,٠٠٠
نازح داخليًا بسبب الكوارث

حالات النزوح الداخلي* في عام ٢٠٢٢

*الحركات

١٧,٢ مليون

٪٢٨
الحصة من الإجمالي العالمي

١٧,١ مليون
حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف

١٠٧,٠٠٠
حالات النزوح الداخلي بسبب الكوارث

خمس دول بها أكبر عدد من النازحين داخليًا في أوروبا وآسيا الوسطى اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
أوكرانيا:	تركيا:	أذربيجان:	جورجيا:	قبرص:
٥,٩١٤,٠٠٠	١,٠٩٩,٠٠٠	٦٥٩,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠ | ٣١,٠٠٠	٢٤٦,٠٠٠

خمسة بلدان بها معظم حالات النزوح الداخلي في أوروبا وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٢

١	٢	٣	٤	٥
أوكرانيا:	قيرغيزستان:	فرنسا:	إسبانيا:	روسيا:
١٦,٨٧٠,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠ | ١,٧٠٠	٤٥,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٧,١٠٠ | ٢,٧٠٠

إجمالي عدد النازحين داخليًا في أوروبا وآسيا الوسطى بنهاية العام (٢٠١٣-٢٠٢٢)

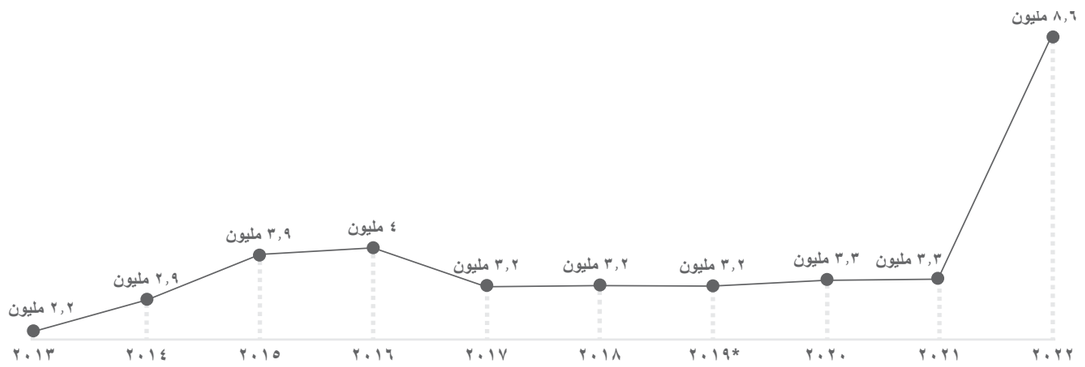

إجمالي عدد النازحين داخليًا بالملايين
* بيانات كوارث السنة الأولى متاحة

حالات النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف والكوارث في أوروبا وآسيا الوسطى (٢٠١٣-٢٠٢٢)

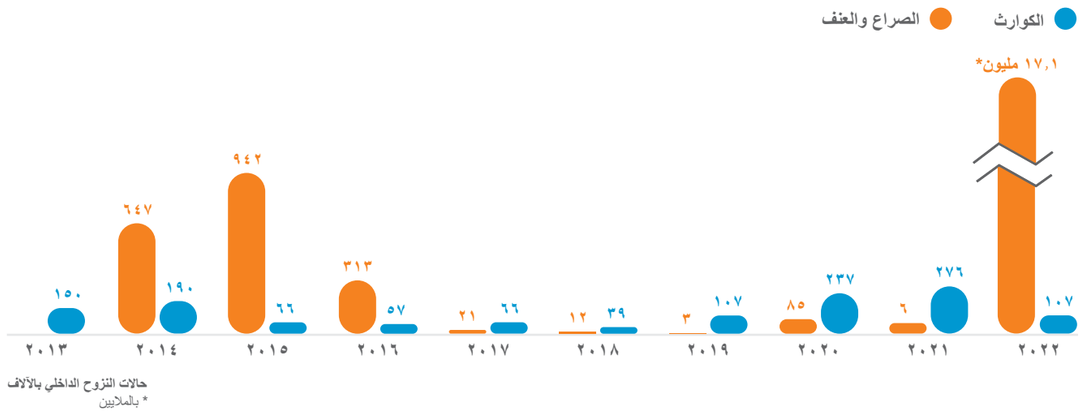

حالات النزوح الداخلي بالآلاف
* بالملايين

شهدت أوروبا وآسيا الوسطى تحولًا كبيرًا في اتجاهات النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢، نتيجة للصراع في أوكرانيا بشكل أساسي. فقد تسببت هذه الأزمة وحدها في حدوث حوالي ١٦,٩ مليون حركة نزوح وتركت ٥,٩ مليون شخص يعيشون في نزوح داخلي بنهاية العام، مما جعل أوكرانيا أسرع حالات النزوح تصعيدًا في العالم (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٨٧).[٣٥٤]

كما شهدت دول أخرى، بما في ذلك قيرغيزستان وأرمينيا وروسيا وكازاخستان، نزوحًا داخليًا مرتبطًا بالصراع والعنف وإن كان على نطاق أصغر بكثير. وقد حدثت ١٧ مليون حركة نزوح من هذا النوع في جميع أنحاء المنطقة، وكان هذا الرقم هو الأعلى منذ أكثر من عقد.

وانخفض عدد حالات النزوح بسبب الكوارث في عام ٢٠٢٢ إلى ١٠٧,٠٠٠، مقارنة بأكثر من ٢٧٦,٠٠٠ في عام ٢٠٢١. كان معظمها ناتجًا عن حرائق الغابات في حوض البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في فرنسا وإسبانيا. كما أجبرت الفيضانات الناس على ترك منازلهم في جميع أنحاء المنطقة.

الصراع والعنف

أبلغت روسيا عن عدد صغير نسبيًا من عمليات النزوح الداخلي المرتبطة بالنزاع في أوكرانيا. وأشار حاكم بيلغورود إلى أن الأسباب الأمنية كانت وراء حدوث ٧,٠٠٠ حركة نزوح بين فبراير ونوفمبر.[٣٥٥]

رُصدت اشتباكات حدودية بين قيرغيزستان وطاجيكستان على مدار العام، مما أدى إلى نزوح أكثر من ١٦٦,٠٠٠ شخص في قيرغيزستان، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه الرقم في عام ٢٠٢١. ووقعت الاشتباكات في يناير ومنتصف أبريل، مما أدى إلى حدوث ١١,٠٠٠ و١٩,٠٠٠ حالة نزوح على التوالي.[٣٥٦] لكن الحدث الأكثر أهمية كان في سبتمبر، عندما اشتبك رجال الأمن على طول الجزء المتنازع عليه من الحدود، مما دفع حكومة قيرغيزستان إلى إعلان حالة الطوارئ. ووقعت ما يقرب من ١٣٧,٠٠٠ عملية إجلاء في منطقة باتكين.[٣٥٧]

وعاد ما يقرب من ٩٣,٠٠٠ شخص إلى ديارهم بحلول نهاية الشهر بعد عودة الاستقرار النسبي، لكن بعض النازحين لم يشعروا بالأمان حتى يعودوا بعد أن كانوا قد نزحوا بسبب الاشتباكات في العامين الماضيين.[٣٥٨] وبالتالي ظل حوالي ٤,٠٠٠ شخص نازحين بنهاية العام نتيجة للصراع.[٣٥٩] ولم ترد أرقام عن طاجيكستان.

١٦,٩ مليون
نازح بسبب النزاع في أوكرانيا، وهو أعلى رقم يُسجل على الإطلاق في أي بلد

٦١٪
نسبة انخفاض حالات النزوح بسبب الكوارث في المنطقة مقارنة بعام ٢٠٢١

غابة محترقة في إسبانيا بعد حريق هائل في ١٧ يوليو. كانت فرنسا وإسبانيا وحدهما تمثلان ٨٥ في المئة من حالات النزوح بسبب حرائق الغابات في أوروبا.
© GettyImages/باكو فيرير/صور SOPA، يوليو ٢٠٢٢

في جنوب القوقاز، تصاعدت التوترات بين أرمينيا وأذربيجان وأدت إلى اندلاع قتال على طول الحدود بين البلدين في سبتمبر. وأبلغت السلطات الأرمينية عن حدوث ٧,٦٠٠ حالة نزوح من مقاطعات جيغاركونيك وسيونيك وفايوتس دزور، وهو رقم أعلى بكثير من ٨٠٠ حركة أبلغت عنها الدولة في عام ٢٠٢٠. توصل الطرفان إلى اتفاق في نهاية العام للسماح بالمراقبة الخارجية للوضع لمنع أعمال العنف والنزوح في المستقبل.[٣٦٠]

الحرارة الشديدة وحرائق الغابات

شهد العالم أكثر سنواته دفئًا على الإطلاق منذ عام ٢٠١٤، مما يشير إلى حدوث تطبيع لدرجات حرارة لم يشهدها العالم من قبل. ويظهر هذا بشكل خاص في أوروبا، حيث ارتفعت درجات الحرارة بمعدل أعلى بمرتين من المتوسط العالمي في الثلاثين عامًا الماضية.[٣٦١] وشهد العام الماضي ثاني أعلى درجات حرارة مسجلة في المنطقة، التي شهدت أيضًا صيفًا كان الأشد حرارة على الإطلاق وموجة جفاف كانت الأسوأ منذ ٥٠٠ عام.[٣٦٢] وقد حذر العلماء من أن النقص النمطي في المياه يتفاقم ومن أن هذا قد يصبح الوضع الطبيعي الجديد.[٣٦٣]

غذت الظروف الجافة موسمًا كثيفًا لحرائق الغابات، من حيث تواتر الحرائق وحجم المناطق المحترقة. حيث أتى ما يقرب من ٦,٩٠٠ حريق على أكثر من ١,٤ مليون هكتار من الأراضي في عام ٢٠٢٢،[٣٦٤] كما تسببت الحرائق في ٨٨,٠٠٠ حالة نزوح داخلي، وهو ثاني أعلى رقم على الإطلاق لهذا الخطر في المنطقة بعد حرائق الغابات في صيف عام ٢٠٢١. استحوذت فرنسا وإسبانيا على ٨٥ في المئة من هذا الإجمالي، بواقع ٤٥,٠٠٠ و٣١,٠٠٠ حالة نزوح على التوالي معظمها خلال أشهر الصيف.

٨٨,٠٠٠

نازح بسبب حرائق الغابات، وهو ثاني أعلى رقم في المنطقة بعد حرائق الغابات الصيفية في ٢٠٢١

١١,٠٠٠

حالة نزوح بسبب الفيضانات والعواصف، بانخفاض يقارب عشرة أضعاف عن عام ٢٠٢١

وقد كانت الأرقام الخاصة بفرنسا هي الأعلى على الإطلاق. حدثت الغالبية العظمى من عمليات النزوح في المقاطعة الجنوبية الغربية من جيروند، ونصفها غابات.[٣٦٥] واندلع حريقان في يوليو أتيا على حوالي ضعف مساحة الأرض في أسبوع واحد مقارنة بالمتوسط السنوي الوطني وتسبب في إجلاء ٣٠,٠٠٠ شخص.[٣٦٦] واشتعلت إحدى الحرائق مرة أخرى في أغسطس مما أدى إلى إجلاء ٨,٠٠٠ آخرين.[٣٦٧]

وكان عدد الحرائق في إسبانيا وحجم المنطقة المحروقة أعلى بأربعة أضعاف من متوسط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢١،[٣٦٨] واندلع معظم الحرائق في يوليو، بما في ذلك الحريق الذي أدى إلى نزوح معظم الحالات. حيث تسبب حريق شب في مقاطعة زامورا الغربية بين ١٥ و٢١ يوليو في نزوح ٥,٨٠٠ شخص من ٣٠ قرية على الأقل.[٣٦٩]

وساعدت عمليات الإجلاء في التخفيف من عدد الوفيات المحتملة من حرائق الغابات في كلا البلدين، مما يوضح كيف يمكن أن يكون النزوح إجراءً ينقذ أرواح الناس. لقد أثبتت آليات فرنسا للوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها فعاليتها في الماضي، لكن الطبيعة المتغيرة لهذه الحرائق وشدتها التي يغذيها ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ أدت إلى اقتراح تشريع جديد وزيادة التمويل والمعدات والموظفين للحد من آثار الحرائق مستقبلًا.[٣٧٠]

عززت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدابيرها الوقائية بعد حرائق ٢٠٢١ بتنسيق من مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ.[٣٧١] يراقب "نظام معلومات حرائق الغابات الأوروبي" عدد الحرائق والمناطق المحترقة، لكنه لا يسجل حالات النزوح والإجلاء والعودة المرتبطة بالحرائق.[٣٧٢] يمكن أن يساعد إنتاج مثل هذه البيانات في مراقبة فعالية الاستجابات وتكييف الاستراتيجيات لتحديد مخاطر النزوح وتجنب الحركات المتكررة.

سجلت إيطاليا والبرتغال وكازاخستان وروسيا أيضًا مجتمعة ٩,٠٠٠ حالة نزوح بسبب حرائق الغابات. وسجلت تركيا واليونان ١٥٠٠ و٧٠٠ حالة نزوح على التوالي، بانخفاض كبير من ٨١,٠٠٠ و٥٨,٠٠٠ في عام ٢٠٢١. وعززت تركيا قدرتها على مكافحة الحرائق منذ اندلاع الحرائق المدمرة في عام ٢٠٢١، واستفادت أيضًا من الظروف الجوية الأقل تأجيجًا لحرائق الغابات في عام ٢٠٢٢،[٣٧٣] ونتيجة لذلك، انخفضت المساحة المحروقة العام الماضي بنسبة ٩٠ في المئة لتسجل قرابة ١٦,٠٠٠ هكتار. وفي اليونان، كان الرقم أقل بنسبة ٨٣ في المئة.[٣٧٤]

الفيضانات والعواصف

تسببت الفيضانات والعواصف في حدوث ١١,٠٠٠ حالة نزوح في جميع أنحاء المنطقة، بانخفاض يقارب عشرة أضعاف عن عام ٢٠٢١ عندما سُجلت ١٠٠,٠٠٠ حالة، وكانت بشكل رئيسي نتيجة فيضانات يوليو الاستثنائية في النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا.[٣٧٥]

وكانت تركيا هي الدولة الأكثر تضررًا، حيث شكلت أكثر من ربع العدد المرصود في ٢٠٢٢. تعرضت منطقة غرب البحر الأسود لفيضانات في نهاية شهر يونيو أدت إلى نزوح ما يقرب من ٢٨٠٠ شخص.[٣٧٦] وأدى ذوبان الجليد في كازاخستان إلى فيضانات في أبريل، مما تسبب في إجلاء ١٦٠٠ شخص في مناطق أكتوبي وكاراغاندا وبافلودار وغرب كازاخستان. وقد تمكن جميع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم تقريبًا من العودة إلى منازلهم بعد فترة وجيزة.[٣٧٧]

كانت العاصفة التي تسببت في أبرز حالات النزوح في المنطقة هي "فرانكلين"، وتسببت في حدوث ١٢٠٠ حالة نزوح في المملكة المتحدة في منتصف فبراير.[٣٧٨] وهذه ثالث عاصفة معروفة تضرب البلاد في غضون أسبوع بعد "دودلي" و"يونيس".[٣٧٩] اتسمت "يونيس" بأقوى رياح، لكن "فرانكلين" تسببت في هطول أمطار غزيرة وأدت إلى أكثر من ١٠٠ تحذير من الفيضانات في إنجلترا وحدها.[٣٨٠]

تحت الأضواء - أوكرانيا: الحرب تتسبب في ٦٠ في المئة من حالات النزوح بسبب الصراع العالمي

شهد شرق أوكرانيا صراعًا ونزوحًا منذ عام ٢٠١٤، عندما ضمت روسيا منطقة شبه جزيرة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي واستولت الجماعات المسلحة غير الحكومية على أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وأدى الرد العسكري الأوكراني والقتال الذي أعقبه إلى حدوث ١,٧ مليون حالة نزوح داخلي بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢١.[٣٨١]

اتخذ الصراع أبعادًا جديدة عندما غزت روسيا أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢. حيث أصاب القصف والغارات الجوية بلدات ومدن رئيسية، بما في ذلك العاصمة كييف. وسعى المدنيون إلى الاحتماء تحت الأرض وتكدست السيارات على الطرق السريعة والمعابر الحدودية بينما قامت القطارات بإجلاء مئات الآلاف من الأشخاص من المناطق المتضررة.[٣٨٢]

وكان النزوح الداخلي ضرورة دائمة على مدار العام نتيجة للهجمات والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية.[٣٨٣] وتصاعد الموقف بسرعة، مما أدى إلى حدوث ١٦,٩ مليون حالة نزوح. كان العديد منهم عبارة عن تهجير متكرر لأشخاص غير قادرين على كسب الدخل أو العثور على سكن، أو أشخاص يبحثون عن الأمان وإمكانية الحصول على الخدمات.[٣٨٤] وهذا الرقم يمثل ٥٩,٦ في المئة من جميع حالات النزوح الداخلي المرتبطة بالصراع والعنف المسجلة على مستوى العالم العام الماضي.

تغيرت أنماط النزوح والعودة مع امتداد العنف وانحساره. حيث سعى بعض الناس للاحتماء من الضربات الجوية والقصف، بينما ابتعد آخرون عن خطوط المواجهة سريعة التحول عبر شمال البلاد وشرقها وجنوبها. وفي نهاية يوليو، دعت الحكومة إلى الإجلاء الإلزامي للمدنيين من منطقة دونيتسك لمنع المزيد من الضحايا.[٣٨٥]

وسرعان ما امتدت دعوات الإجلاء إلى مناطق المواجهة الأخرى مثل خاركيف وخيرسون وميكولايف وزابوريزهزهيا.[٣٨٦] واتسع نطاقها في نهاية الصيف جزئيًا استعدادًا لفصل الشتاء لأن الناس كانوا معرضين لخطر البقاء من دون تدفئة أو خدمات أساسية للنجاة من موسم البرد. وكانت السلطات قد نظمت إجلاء أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ مدني من مناطق خطرة بحلول نهاية نوفمبر.[٣٨٧] هذا إلى جانب آخرين لم يُحسبوا من ضمن هذا الرقم ممن خاطروا بالإخلاء بوسائلهم الخاصة.

واعتبارًا من ديسمبر، اعتقد ٧٤ في المئة من النازحين داخليًا أن العودة إلى مواطنهم الأصلية ستوفر أفضل احتمالات لحل طويل الأجل لنزوحهم. غير أن هذه النوايا لم تكن مجدية بالنسبة إلى الكثيرين، نتيجة لانعدام الأمن ووجود متفجرات من مخلفات الحرب وانعدام الخدمات وفرص كسب العيش، أو اعتقادهم بأن منازلهم قد تدمرت أو وقعت تحت سيطرة القوات الروسية.[٣٨٨]

يُعتقد أن حوالي ٥,٩ مليون شخص يعيشون في نزوح داخلي في جميع أنحاء أوكرانيا اعتبارًا من ٥ ديسمبر.[٣٨٩] وعبر كثيرون آخرون الحدود ليرتفع عدد اللاجئين إلى ثمانية ملايين.[٣٩٠] جعل الوضع سريع التغير جمع البيانات أمرًا صعبًا، ومن الصعب الحصول على المعلومات من المناطق المحتلة بما في ذلك شبه جزيرة القرم وأجزاء من الشرق، مما يعني أنه ينبغي اعتبار أرقام النزوح الداخلي متحفظة.[٣٩١]

آثار النزوح

أصبح الإسكان قضية رئيسية في المناطق المضيفة في الأشهر التي تلت الغزو حيث أصبح من الواضح أن الصراع سوف يطول. في مدن مثل لفيف، حيث سعى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص إلى المأوى في الأسبوعين الأولين من الصراع، ارتفعت أسعار المساكن مما فرض ضغوطًا على المجتمعات المحلية والأسواق.[٣٩٢] كما ارتفعت تكلفة الغذاء والدواء والوقود في جميع أنحاء البلاد.[٣٩٣]

يميل النازحون إلى مواجهة تحديات أكثر من غير النازحين، بما في ذلك فقدان الدخل وعدم الحصول على الغذاء والتعليم والمياه النظيفة. وقد اختلفت احتياجاتهم عبر المناطق. في لوهانسك، قال ٢٥ في المئة إنهم عانوا من أجل الحصول على ما يكفي من الغذاء، بينما أبلغ ٤٤ في المئة في خاركيف عن صعوبات اقتصادية.[٣٩٤] وزادت الاحتياجات الإجمالية للنازحين داخليًا خلال العام، وكان الدعم المالي هو الأكثر إلحاحًا.[٣٩٥]

وكنتيجة جزئية لتجنيد الرجال، كانت الغالبية العظمى من النازحين من النساء والأطفال وكبار السن، ولكل منهم احتياجات ونقاط ضعف خاصة.[٣٩٦] أبلغت النساء عن احتياجات أكبر عبر جميع المؤشرات تقريبًا، بما في ذلك الدعم المالي والملابس ومنتجات النظافة الشخصية وغير ذلك من المواد غير الغذائية. وقالت ١٧ في المئة من الأسر إن أطفالها لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة وتم إجلاء العديد من القصّر من دون مرافق.[٣٩٧]

وكافح كبار السن وذوي الإعاقة للحصول على المعلومات والمساعدات الإنسانية.[٣٩٨] يزيد عمر ربع سكان أوكرانيا عن ٦٠ عامًا، وقال البعض إنهم لم يتمكنوا من الوصول الكامل إلى الأدوية أو شبكة الدعم نتيجة نزوحهم.[٣٩٩] وواجه محدودو الحركة تحديات في رحلاتهم إلى بر الأمان لأن الوصول إلى إمكانات نقل الإجلاء وملاجئ القنابل ومواقع العبور لم يكن آمنًا دائمًا، مما أجبر البعض على البقاء في منازلهم على الرغم من مواجهة تهديدات وشيكة.[٤٠٠] قد تستوعب الملاجئ ومواقع النزوح نسبة أعلى من الأشخاص المستضعفين الذين لم يتمكنوا من البقاء مع أسر مضيفة أو الذين يحتاجون إلى مساعدة محددة.[٤٠١]

الاستجابة للأزمة

أدى حجم الصراع وشدته وعدم القدرة على التنبؤ به إلى إعاقة تعبئة الموارد البشرية والمالية. وكان عمال الإغاثة المحليون والمتطوعون أنفسهم من ضمن النازحين مما أدى إلى إبطاء الاستجابة الإنسانية. كما أُجبر موظفو الخدمة المدنية على الفرار مما أعاق عمل المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية.[٤٠٢]

ومع ذلك، زاد التمويل الإنساني بشكل كبير خلال العام.[٤٠٣] كان لدى الحكومة أيضًا أساس قانوني متين لاستجابتها، وذلك بفضل قانون ٢٠١٤ بشأن النزوح الداخلي، وإنشاء وزارة إعادة دمج الأراضي المحتلة مؤقتًا في عام ٢٠١٦ وموافقة مجلس الوزراء على استراتيجية دمج النازحين داخليًا والحلول متوسط الأجل للنزوح في عام ٢٠٢١،[٤٠٤] ومنذ ذلك الحين، خصصت الحكومة أموالًا لمعالجة النزوح وعبور الحدود، ووسعت من إمكانية وصول النازحين إلى الخدمات الاجتماعية ومدفوعات المعاشات التقاعدية، وعدّلت التشريعات لتعويضهم عن تدمر المساكن.[٤٠٥]

فتاة مراهقة تجلس في مدرستها المدمرة في جيتومير، أوكرانيا. يتسبب النزوح المرتبط بالنزاع في دفع ملايين الأطفال إلى ترك التعليم كل عام مما يعرض استقرارهم وتطورهم في المستقبل للخطر. © يونيسيف/UN0718987/ايارا سانشيز، سبتمبر ٢٠٢٢

وكان من أولى الإجراءات التي اتخذتها وزارة السياسة الاجتماعية بعد الغزو تحسين قدرة النازحين على التسجيل في أماكن إقامتهم الجديدة.[٤٠٦] وبالتعاون مع وزارة التحول الرقمي والأمم المتحدة، قامت بتوسيع نطاق تطبيق الهاتف المحمول Diia لتسهل لهم التسجيل وتقديم طلبات المعاشات التقاعدية والإعانات الحكومية والخدمات.[٤٠٧]

وتعاونت المنظمات الوطنية والدولية لوضع السياسات والبروتوكولات الموجهة لدعم النازحين وتسريع إنتاج البيانات في الوقت المناسب لتوجيه الاستجابة للأزمة. وأجريت المسوح لتقييم الاحتياجات مما ساعد على بناء الأدلة لتصميم المساعدات النقدية والسكنية.[٤٠٨] وتقدم أكثر من ١,٤ مليون شخص بطلب للحصول على المساعدات السكنية من خلال الخدمات الرقمية.[٤٠٩]

كما لعب النازحون ومضيفوهم دورًا رائعًا في الاستجابة للأزمة. انتشرت شبكات المتطوعين ووُسع نطاق المبادرات المجتمعية في جميع أنحاء البلاد. وكانت هذه الشبكات والمبادرات مفيدة في تقديم المساعدات في الوقت المناسب إلى المحتاجين، لا سيما في المناطق الأكثر تضررًا من الصراع والتي يتعذر على المنظمات الإنسانية الوصول إليها. وببعدها عن الإجراءات البيروقراطية التي تتسم بها المنظمات الأكبر حجمًا، فقد نجحت في تسريع توريد الأدوية والمواد الغذائية وغيرها من المواد.[٤١٠]

وكانت تجربة الأوكرانيين السابقة في النزوح مفيدة في تكييف الاستجابات بسرعة. على سبيل المثال، أنشأت "خدمات دعم الاستقرار التابعة للمؤسسة الخيرية" مجالس للنازحين في عام ٢٠١٩ لزيادة المشاركة وحماية حقوق أولئك الذين فروا من الصراع في الشرق منذ عام ٢٠١٤. وتكوّنت المجالس من نازحين داخليين وكانت مرتبطة بكيانات حكومية محلية. كانت مهمتها أن تراقب اهتمامات المجتمع وتبني آليات تنسيق وتدعو إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين من خلال التكامل الاجتماعي والاقتصادي المحلي، مع التركيز على الفئات الضعيفة.[٤١١]

وكانت المجالس الثلاثة الأولى تابعة للسلطات المحلية في مدينة كراماتورسك والإدارات الإقليمية لخاركيف ولوهانسك، وكلها تركزت في شرق البلاد.[٤١٢] وأُنشئت المزيد من المجالس منذ بداية الغزو الروسي لتغطية احتياجات أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ نازح، وحولت المؤسسة تركيزها إلى العمل الإنساني بما في ذلك تنسيق المساعدات والإسكان في حالات الطوارئ.[٤١٣] ثم أنشئ عدد إضافي من المجالس اعتبارًا من نهاية العام بما في ذلك مجلس واحد في منطقة أوبولون في كييف.[٤١٤]

وأظهرت المبادرات الحكومية والدولية والمجتمعية مجتمعة قيمة الجمع بين النهجين التصاعدي والتنازلي لجعل الاستجابة أكثر مرونة في المواقف شديدة التقلب. والمساعدات الإنسانية الدولية الموسعة والترتيبات القانونية والسياساتية والمؤسسية الموجودة مسبقًا بشأن النزوح الداخلي والمجتمع المدني النابض بالحياة كانت كلها من العوامل الأساسية لتمكين الأوكرانيين من التكيف بسرعة.

فتاة مراهقة تقف في مدرستها في إيربين في أوكرانيا بعد أن تضررت المدرسة بشدة أثناء القتال. أُجبر ثلثا الأطفال في جميع أنحاء البلاد على الفرار من منازلهم في عام ٢٠٢٢. © يونيسيف/UN0718997/ايارا سانشيز، سبتمبر ٢٠٢٢

الجزء الثاني: النزوح الداخلي والأمن الغذائي

امرأة تطبخ الكسافا في مقاطعة ايتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. © المجلس النرويجي للاجئين/ هيو كينسيلا كانينغهام، أبريل ٢٠٢٢

أزمات متداخلة

كما هو مبين في الجزء الأول من هذا التقرير، واصل عدد النازحين داخليًا الارتفاع في عام ٢٠٢٢ ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بواقع ٧١,١ مليون نازح. ولم تساهم الحرب في أوكرانيا في هذه الزيادة فحسب، بل كان لها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة خارج حدودها. تعد روسيا وأوكرانيا من بين المنتجين الرئيسيين للأسمدة والحبوب بما في ذلك الذرة والقمح. وقد أدى الصراع إلى تعطيل النظم الغذائية وأدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والأسمدة والغذاء عالميًا.[٤١٥]

وظاهرة النينيا – وهي انخفاض واسع النطاق لدرجات الحرارة السطحية في وسط وشرق المحيط الهادئ الاستوائي – كانت طويلة بشكل غير عادي هذا العام أيضًا، مما أدى إلى ارتفاع معدل هطول الأمطار في أجزاء من آسيا والمحيط الهادئ من ناحية، والجفاف الشديد ودرجات الحرارة القصوى على الناحية الأخرى في القرن الإفريقي وأجزاء من الأمريكتين وأوروبا.[٤١٦] ورُصدت الكوارث في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى نزوح كبير وتدمر للمنازل والمحاصيل وسبل العيش الزراعية مع آثار محتملة طويلة الأمد.

وقد أدت النزاعات المتأصلة والكوارث والنزوح مجتمعة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي، والذي كان بالفعل مصدر قلق نتيجة الانتعاش البطيء وغير المتكافئ بعد جائحة "كوفيد-١٩".[٤١٧] وكانت البلدان منخفضة الدخل التي تواجه الكثير منها النزوح الداخلي هي الأكثر تضررًا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتمادها على واردات الأغذية والأسمدة والمساعدات الإنسانية الدولية.[٤١٨]

حيث واجه أكثر من ١٨٢ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الذيو وصل إلى مستوى الأزمة أو أسوأ بحلول نهاية عام ٢٠٢٢,[٤١٩] وبُذلت جهود واسعة لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لكن حجم الوضع وشدته تجاوزا الأموال المخصصة لمكافحته.[٤٢٠] وخلقت هذه العوامل عاصفة كاملة ضربت أكثر الفئات ضعفًا بما في ذلك النازحين داخليًا.

٧٥٪

من الدول التي خضعت للتقييم لأنها تواجه مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يصل لمرحلة الأزمة بها نازحون داخليًا

٥

البلدان التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي كانت موطنًا لـ٢٦ مليون نازح داخليًا

حقيقة وجود تداخل بين النزوح الداخلي المتزايد وانعدام الأمن الغذائي في بعض أجزاء العالم لها آثار إنسانية وإنمائية كبيرة على المدبين القصير والطويل. وهذا يجعل من الضروري فهم الدوافع والتأثيرات المشتركة بشكل أفضل، وإنتاج المزيد من الأدلة والتحليلات لتنوير السياسات والتدخلات التي تؤدي إلى حلول دائمة. يبحث هذا الفصل في هذه القضايا بعمق ويقترح طرقًا للمضي قدمًا في مواجهة التحديات.

ما تكشفه البيانات

والبيانات المتوفرة حول الأمن الغذائي والنزوح الداخلي بعيدة كل البعد عن الشمولية، لكنها تكشف عن كيفية تداخل الظاهرتين. كما يواجه العديد من البلدان التي بها أكبر عدد من النازحين مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى الأزمة أو أعلى. ويُعرف هذا أيضًا بانعدام الأمن الغذائي الحاد، أو المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (انظر الإطار ١ لمزيد من المعلومات، ص. ٩٥).[٤٢١] لم يكن هناك إلا ٤٩ دولة تتوفر فيها بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي/الإطار المنسَّق، و ٣٧ دولة - أي ثلاثة أرباع العدد - بها سكان نازحون داخليًا.

كان لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وأفغانستان وإثيوبيا واليمن أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل ٥٣ في المئة من جميع الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٤٩ دولة يغطيها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وكانت هذه البلدان الخمسة مجتمعةً موطنًا لأكثر من ٢٦ مليون نازح داخليًا في عام ٢٠٢٢، أي ما يقرب من ٣٧ في المئة من إجمالي النازحين عالميًا.

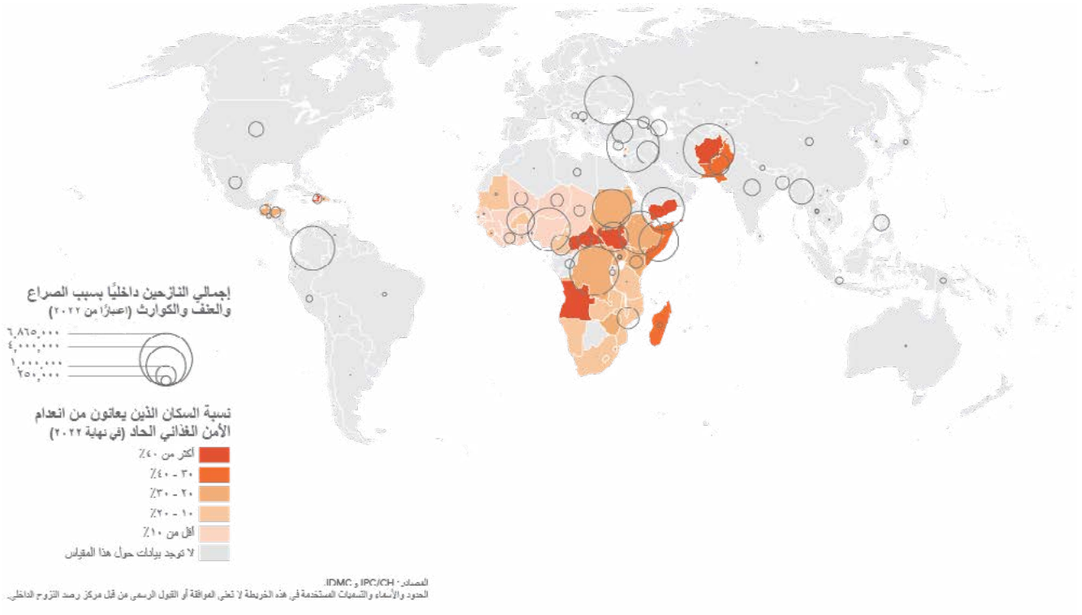

مقارنة بين انعدام الأمن الغذائي وعدد النازحين على المستوى العالمي

لا تتوفر بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من بعض البلدان التي بها أعداد كبيرة من النازحين داخليًا بما في ذلك كولومبيا وميانمار وسوريا. ومن الضروري سد هذه الفجوات، لأنه من المحتمل أن العديد من النازحين داخليًا يعانون من انعدام الأمن الغذائي لكن احتياجاتهم لم تُرصد.

كانت بوركينا فاسو ونيجيريا والصومال هي البلدان الوحيدة التي تم فيها تصنيف بيانات التصنيف المرحلي المتكامل حسب حالة النزوح. إذ يعاني حوالي ٢,٧ مليون نازح داخليًا من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان الثلاثة. المعلومات لمصنفة على المستوى دون الوطني تكشف أيضًا إلى أي مدى كان النازحون داخليًا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر من السكان غير النازحين. ففي بوركينا فاسو على سبيل المثال، زاد كل من الأمن الغذائي والنزوح الداخلي منذ عام ٢٠١٨. وتُظهر البيانات الحديثة كيف تتداخل الظاهرتان في عدة مناطق (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٩٧).[٤٢٢]

الصومال هو البلد الوحيد الذي تم فيه تقييم جميع السكان حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بما في ذلك النازحين داخليًا. وتظهر النتائج أن أكثر من ١٠ في المئة من سكان البلاد يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد والنزوح الداخلي. ويعيش أكثر من ثلثهم في منطقة بنادير حيث تقع العاصمة مقديشو. صُنفت بعض مناطق بنادير على أنها تعاني من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). والصراع المستمر إلى جانب الجفاف الشديد مسؤول عن هذه الأرقام المرتفعة. ومن المحتمل أن يساهم النزوح الداخلي في تدهور الوضع العام (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٢٩).[٤٢٣]

الإطار ١:

تعريف الأمن الغذائي وأنظمة الغذاء المستخدمة في هذا التقرير

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي "عندما يفتقرون إلى الوصول المنتظم إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي من أجل النمو والتطور الطبيعيين وحياة نشطة وصحية. وقد يكون هذا بسبب عدم توافر الغذاء أو نقص الموارد للحصول على الغذاء أو كليهما معًا".[٤٢٤]

وهناك قياسات مختلفة لانعدام الأمن الغذائي. يميل المجتمع الإنساني إلى استخدام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والإطار المنسّق المرتبط به (IPC/CH).[٤٢٥] ويتضمن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ثلاثة مستويات: مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد ومستوى انعدام الأمن الغذائي المزمن ومستوى سوء التغذية الحاد. وتستخدم البيانات التي يناقشها هذا التقرير المستوى الأول، الذي "يصنف انعدام الأمن الغذائي الموجود في نقطة زمنية محددة والخطورة التي تهدد الأرواح أو سبل العيش أو كليهما، بغض النظر عن الأسباب أو السياق أو المدة".[٤٢٦] ويختلف هذا عن انعدام الأمن الغذائي المزمن، وهو "عندما يكون الناس غير قادرين على استهلاك ما يكفي من الغذاء على مدى فترة طويلة للحفاظ على نمط حياة طبيعي ونشط بمرور الوقت، ويرجع ذلك أساسًا إلى أسباب هيكلية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الموسمي خلال السنة".[٤٢٧]

يتكون مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من خمس مراحل ملخصة أدناه. يستخدم هذا التقرير بيانات البلدان التي تعاني من مستوى الأزمة أو أعلى، والذي يُشار إليه غالبًا بانعدام الأمن الغذائي الحاد أو "المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي". ويعتبر الأشخاص الذين يواجهون المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

يجب أن يُفهم الأمن الغذائي على أنه الأداء الأوسع لنظام الغذاء الذي تعرفه منظمة الأغذية والزراعة بأنه "يجمع جميع العناصر (البيئة والأشخاص والمدخلات والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات وما إلى ذلك) والأنشطة التي تتعلق بإنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه وإعداده واستهلاكه، ومخرجات هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية".[٤٢٨]

اسم المرحلة ووصفها	المرحلة ١ لا شيء / الحد الأدنى الأسر قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون الدخول في استراتيجيات غير نمطية وغير مستدامة للوصول إلى الغذاء والدخل.	المرحلة ٢ توتر تمتلك الأسر الحد الأدنى من استهلاك الغذاء الكافي ولكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون الدخول في استراتيجيات التكيف مع التوتر.	المرحلة ٣ أزمة الأسر إما: • لديها فجوات في استهلاك الغذاء تنعكس في ارتفاع أو زيادة سوء التغذية الحاد عن المعتاد؛ أو • قادرة بشكل هامشي على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية ولكن فقط من خلال استنفاد أصول سبل العيش الأساسية أو من خلال استراتيجيات التكيف مع الأزمات.	المرحلة ٤ طوارئ الأسر إما: • لديها فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء تنعكس في سوء التغذية الحاد الشديد والوفيات المرتفعة؛ أو • قادرة على تخفيف الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء ولكن فقط من خلال استخدام استراتيجيات سبل العيش الطارئة وتصفية الأصول.	المرحلة ٥ كارثة / مجاعة تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء و / أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى بعد التوظيف الكامل لاستراتيجيات التكيف. يظهر الجوع والموت والعوز ومستويات سوء التغذية الحادة للغاية. (لتصنيف المجاعة، تحتاج المنطقة إلى مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد والوفيات.)
أهداف الاستجابة ذات الأولوية	مطلوب العمل لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث	مطلوب العمل للحد من مخاطر الكوارث وحماية سبل العيش	**مطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل:** حماية سبل العيش وتقليل فجوات استهلاك الغذاء	إنقاذ الأرواح وسبل العيش	علاج / منع انتشار الموت والانهيار التام لسبل العيش

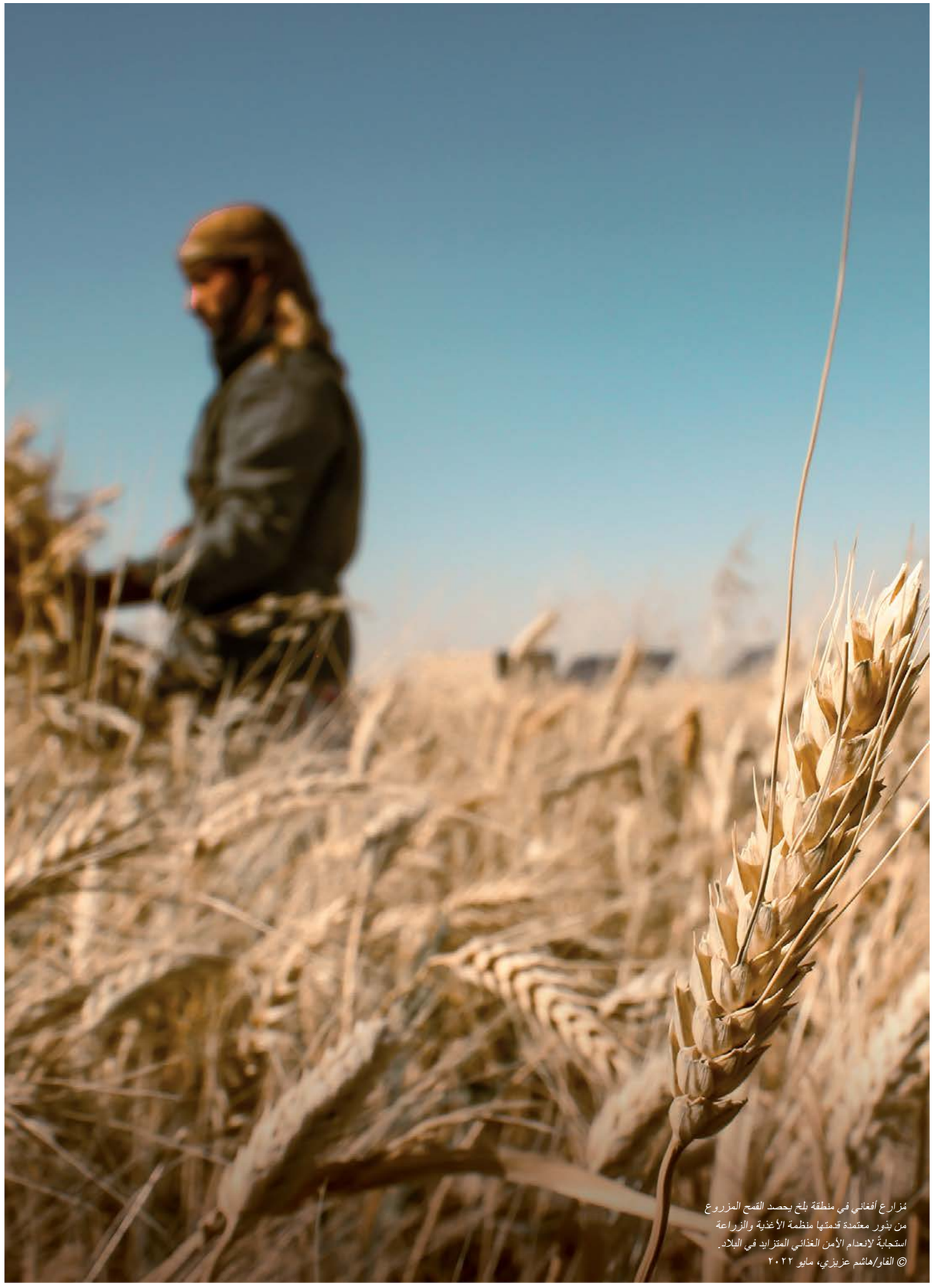

مُزارع أفغاني في منطقة بلخ يحصد القمح المزروع من بذور معتمدة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة استجابةً لانعدام الأمن الغذائي المتزايد في البلاد.
© الفاو/هاشم عزيزي، مايو ٢٠٢٢

تحت الأضواء - بوركينا فاسو: تكشف البيانات المصنّفة عن وجود روابط بين النزوح وانعدام الأمن الغذائي

لقد ازداد العنف والنزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير منذ بداية الصراع في بوركينا فاسو. وارتفع عدد حوادث العنف سبعة أضعاف بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢، وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تسع مرات وعدد النازحين داخليًا ٣٠ مرة. في نهاية العام، كان حوالي ١,٩ مليون شخص يعيشون في حالة نزوح داخلي و٢,٦ مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[٤٢٩] وكلا الرقمين من بين أعلى المعدلات المسجلة في البلاد.

كما زاد عدد المناطق التي تعاني من قيود شديدة على الوصول في النصف الثاني من العام. دمرت الجماعات المسلحة غير الحكومية البنية التحتية للنقل وهاجمت قوافل الإغاثة لنهبها أو ردع الآخرين عن إرسالها.[٤٣٠] كما منعت شاحنات المياه من الوصول إلى المحتاجين ولوثت الآبار ودمرت مرافق المياه وخرّبت مولدات المياه خلال موسم الجفاف مما أثر على ما يقرب من ٨٤٠,٠٠٠ شخص.[٤٣١] ونتيجة لذلك، تم تسليم كميات أقل من المواد الغذائية وغيرها من المساعدات، وتدهورت ظروف الصرف الصحي وتراجع الإنتاج الزراعي.[٤٣٢] كان ربع سكان البلاد أو ما يعادل حوالي ٥,٧ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية اعتبارًا من أغسطس بزيادة قدرها ٤٠ في المئة في ستة أشهر.[٤٣٣]

كما شهدت المناطق الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي أكبر عدد من النازحين داخليًا. وكان نصيب مناطق الساحل ووسط الشمال أكثر من نصف النازحين داخليًا في البلاد وأكثر من ثلث أولئك الذين يواجهون أزمات مستويات انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ، أو المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. تضم مقاطعة سانماتنجا الواقعة في منطقة وسط الشمال أكبر عدد من النازحين وأكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد. ومقاطعة سوم التي تقع في منطقة الساحل تضم ثاني أكبر عدد من النازحين داخليًا وقد كانت المحافظة الوحيدة التي واجه فيها الناس كارثة/مجاعة، أو المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[٤٣٤]

في ستة من أصل المقاطعات الـ١٢ التي تشكل منطقة وسط الشمال، وفي الساحل وإقليم ايست، صُنفت بيانات الأمن الغذائي حسب حالة النزوح مما كشف عن الآثار المختلفة على المجتمعات النازحة والمضيفة. إذ عانى ٤٥ في المئة من النازحين داخليًا في المتوسط من انعدام حاد في الأمن الغذائي مقارنة بنسبة ٢٨ في المئة من أفراد المجتمع المضيف.[٤٣٥] ومع ذلك اختلفت الفجوة بشكل كبير بين المقاطعات، مما يعكس الطبيعة الخاصة لكل حالة ويسلط الضوء على حقيقة أن هذا التصنيف ضروري لفهم انعدام الأمن الغذائي ومعالجته بشكل أفضل.

على سبيل المثال، كان النازحون داخليًا في سانماتنجا أكثر عرضة بثلاث مرات تقريبًا للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنة بأفراد المجتمع المضيف، مما يشير إلى ضعفهم الشديد. وعلى النقيض من ذلك، الأرقام الخاصة بسوم أظهرت تساوي النازحين وأفراد المجتمع المضيف في هذه الناحية تقريبًا، مما يشير إلى مستويات عامة للاحتياج.[٤٣٦] وقد كان هذا جزئيًا نتيجة للحصار المفروض على العاصمة الإقليمية جيبو منذ فبراير ٢٠٢٢، مما أدى إلى قطع خطوط الإمداد بشدة وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية وزيادة انعدام الأمن الغذائي لجميع السكان. استقبلت جيبو أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ نازح منذ عام ٢٠١٩ أي أكثر من ثلاثة أرباع سكان المدينة.[٤٣٧]

تعد بوركينا فاسو واحدة من البلدان القليلة التي يتم فيها تصنيف البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي وفقًا لقياسات التصنيف المرحلي المتكامل على المستوى دون الوطني وبحسب حالة النزوح، مما ييسر الكشف عن النطاق الحقيقي لهذه الأزمات المتداخلة وكشف تفاصيلها الزمنية وآثارها المكانية.[٤٣٨] وهذا يوفر معلومات مفيدة لتصميم البرامج الإنسانية.

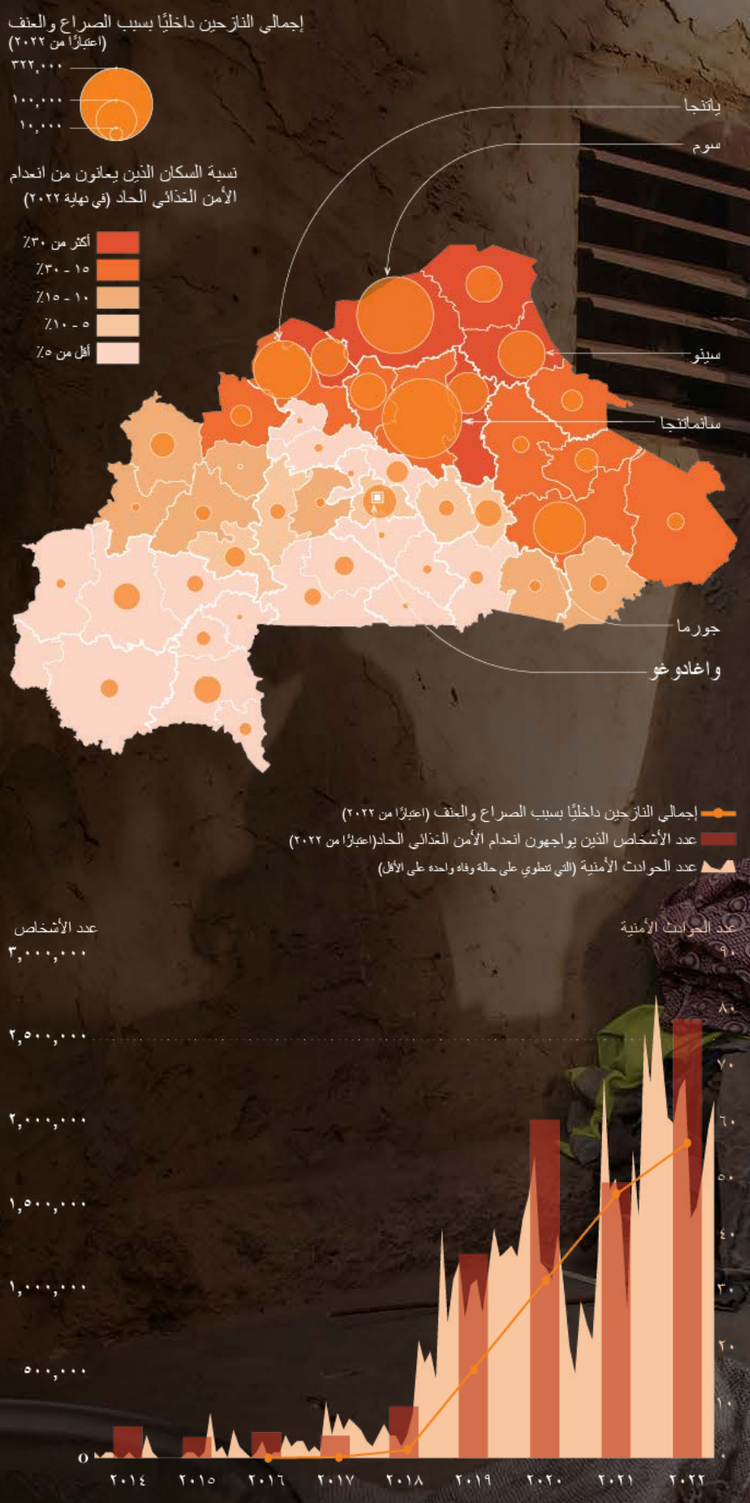

امرأة تطبخ خارج المنزل في بوركينا فاسو، حيث يتداخل النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي.
© المجلس النرويجي للاجئين/إنغيبيورغ كارستاد، ٢٠٢١

عند اندلاع الصراع أو وقوع كارثة، قد يؤدي ذلك إلى إتلاف أو تدمير الأصول والموارد والمواد غير الغذائية اللازمة لإنجاح النظم الغذائية. وقد يصاب الأشخاص الذين ينتجون طعامًا أو يعملون في سلسلة التوريد أو يُقتلون أو يُجبرون على التحرك أو يصبحون ببساطة غير قادرين على أداء أدوارهم المعتادة. وستتعطل أسواق الغذاء بعد ذلك مما يؤدي إلى حدوث نقص وتقلبات في السوق، وهذا سيؤدي بدوره إلى تقويض الأمن الغذائي للمجتمعات أو حتى للبلد ككل.[٤٣٩] تلعب العديد من العوامل دورًا في تأجيج الصراع والكوارث وانعدام الأمن الغذائي. وحسب كيفية تضافر هذه العوامل، فإنها قد تجبر الناس على النزوح.

الصراع والعنف

يعتبر الصراع والعنف من العوامل الرئيسية للنزوح الداخلي، وكذلك بعض الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى العالم، وهذا يتضمن تسببه في تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه.[٤٤٠] في سوريا، كان الحصار الحضري وحواجز النقل أمور شائعة منذ بداية الصراع وقد لعبت دورًا مهمًا في زيادة انعدام الأمن الغذائي.[٤٤١] بعد أن واجه السكان مستويات حادة، فر بعض المحاصرين منهم بشكل جماعي عند رفع الحصار.[٤٤٢]

وأدى الصراع إلى تباطؤ الإنتاج الزراعي على مر السنين. وهو وضع تفاقم بسبب الأزمة الاقتصادية والعقوبات التي صعّبت على المزارعين شراء الآلات والأسمدة وغيرها من المواد غير الغذائية التي يحتاجونها لإنتاج الغذاء.[٤٤٣] ونتيجة لذلك، تدهور الأمن الغذائي في سوريا بشكل كبير وازداد اعتمادها على الواردات والمساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في تكلفة سلة الغذاء الأساسية.[٤٤٤] ويشير النازحون الذين فروا في البداية من الصراع بشكل متزايد إلى انعدام الأمن الغذائي باعتباره السبب الرئيسي لاستمرارهم في التحرك.[٤٤٥]

وفي أماكن أخرى، قد تستهدف أطراف الصراع والعنف النظم الغذائية والمخزونات عن عمد وتحرم السكان من الوصول إلى السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية.[٤٤٦] فقد نهبت الجماعات المسلحة غير الحكومية مخزونات المواد الغذائية العام الماضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما أدى تصاعد الاشتباكات بين القوات المسلحة وحركة ٢٣ مارس على وجه الخصوص إلى تعطيل إنتاج وتوزيع المواد الغذائية وتوفير المساعدات في المقاطعات الشرقية.[٤٤٧]ولم يكن من الممكن الوصول إلى العديد من البلدات التي كان النازحون يحتمون بها لأيام، مما تركهم ومضيفيهم يواجهون نقصًا في الغذاء (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ٢٧).[٤٤٨]

كما حدث تداخل بين الصراع والنزوح وانعدام الأمن الغذائي في اليمن. فقد أصبح ميناء الحديدة الرئيسي في البلاد – الذي يعد حيويًا لاستيراد الأغذية والأدوية والوقود – مسرحًا لصراع حضري حاد في عام ٢٠١٨. أعاق القتال إيصال المساعدات المنقذة إلى أكثر من ٢٠ مليون شخص.[٤٤٩] كما هوجمت صومعة طعام تستخدمها الأمم المتحدة وشاحنة لتوصيل الطعام[٤٥٠] وأُجبر العديد من الأشخاص على الفرار من الحديدة والمنطقة المحيطة بها بحثًا عن الأمان والخدمات والمساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء، والانتقال إلى مدن أخرى بما في ذلك صنعاء وعدن وتعز.[٤٥١] ما زالت الحديدة متأثرة بالصراع والنزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢، وما زالت ميناءً حيويًا لاستيراد المساعدات الغذائية.

إن قلة الفرص والاحتياجات الإنسانية السائدة وانعدام الأمن الغذائي تجعل النازحين عرضةً للاستغلال والتجنيد من الجماعات المسلحة غير الحكومية. وقد يكون الناس أكثر عرضة للانضمام إلى صفوفهم كآلية تأقلم سلبية، مما يؤجج المزيد من الصراع وعدم الاستقرار.[٤٥٢] في نيجيريا على سبيل المثال، استغلت بوكو حرام انعدام الأمن الغذائي ونقص سبل العيش لتجنيد المقاتلين. وهذا بدوره يؤجج المزيد من الصراع والنزوح وانعدام الأمن الغذائي.[٤٥٣]

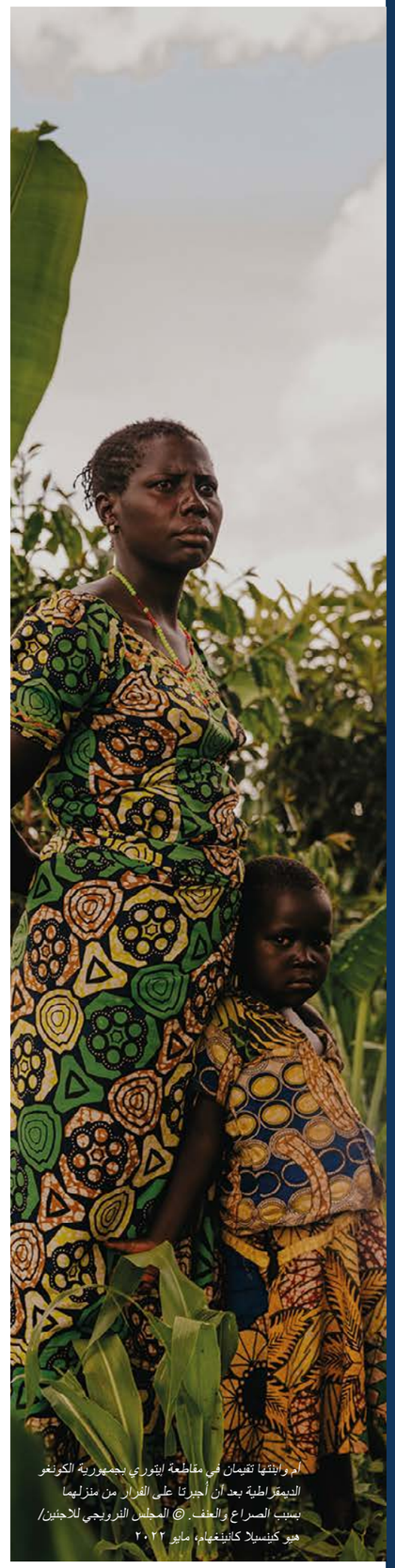

أم رابثثها تقيمان في مقاطعة ايتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أن أُجبرتا على الفرار من منزليهما بسبب الصراع والعنف. © المجلس النرويجي للاجئين/ هيو كينسيلا كانينغهام، مايو ٢٠٢٢

٦ مليون
شخص واجهوا انعدام الأمن الغذائي الحاد في باكستان فيما ضربت البلاد أسوأ فيضانات تشهدها منذ عقد

الكوارث

تؤدي المخاطر المفاجئة مثل الأمطار الغزيرة والفيضانات والأعاصير والزلازل والانفجارات البركانية إلى نزوح جماعي كل عام. كما أنها تتلف أو تدمر المحاصيل ومخزونات المواد الغذائية والمستودعات والأصول الأخرى اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتسليمها وبيعها.[٤٥٤] وقد تؤدي المخاطر بطيئة الحدوث مثل الجفاف والتعرية والتملح إلى تحويل مناطق بأكملها إلى أراض غير مناسبة للزراعة وتجبر المجتمعات على الانتقال. وعندما يجتمع كلا النوعين من الكوارث، يمكن أن تكون آثارهما مدمرة وقد يطول النزوح.

وخير مثال على ذلك إقليم السند في جنوب باكستان. فالإقليم الذي يعد أساسيًا للإنتاج الزراعي في البلاد عانى من الجفاف الحاد في عام ٢٠٢١ وأوائل عام ٢٠٢٢. ودفع هذا الوضع الحكومة إلى إصدار تنبيهات فيما أصبحت ندرة المياه تشكل تهديدًا كبيرًا لإنتاج المحاصيل مثل القطن والقمح، مما قوض سبل عيش ملايين المزارعين.[٤٥٥]

تركت الفيضانات الموسمية في أغسطس ٢٠٢٢ مساحة بلغت ١٨ في المئة من المقاطعة تحت الماء، مما تسبب في نزوح جماعي وإلحاق أضرار جسيمة بالمحاصيل (انظر "تحت الأضواء"، ص. ٦٩).[٤٥٦] وبلغت الخسائر الوطنية في القطاع الزراعي ٩,٢ مليار دولار، سُجل ٧٢ في المئة منها في السند.[٤٥٧]

وحذر الكثيرون من أن الفيضانات يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذائية، النبوءة التي تبين أنها دقيقة.[٤٥٨] إذ واجه ما يقرب من ستة ملايين شخص المستوى الثالث وما فوقه من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في جميع أنحاء باكستان في ذروة الرياح الموسمية في يوليو وأغسطس. وكان أكثر من نصفهم في السند، التي كانت مع بلوشستان المقاطعات التي شهدت معظم حالات النزوح بسبب الفيضانات.[٤٥٩]

كما كان النزوح والخسائر الزراعية كبيرة في هندوراس بعد الكوارث المتتالية. إذ تسبب الإعصاران "إيتا" و"إيوتا" في حدوث ٩١٨,٠٠٠ حالة نزوح داخلي في غضون أسبوعين في نوفمبر ٢٠٢٠. وتأثر العديد من المزارعين بذلك، ما كان له تداعيات واسعة النطاق على القطاع الزراعي عبر ١٦ مقاطعة. فقد تضررت محاصيل مثل البن والموز اللذين يمثلان نسبة كبيرة من صادرات البلاد والناتج المحلي الإجمالي.[٤٦٠]

تقع هندوراس في الممر الجاف لأمريكا الوسطى وقد لعب الجفاف أيضًا دورًا في تقليل المحاصيل وتقويض قدرة المزارعين على الصمود في السنوات الأخيرة. وأدت الآثار المجتمعة للجفاف وعواصف عام ٢٠٢٠ إلى خفض الإنتاج الزراعي إلى النصف وزيادة انعدام الأمن الغذائي، مما أجبر الكثيرين على الفرار داخليًا وعبر الحدود.[٤٦١] ولمعالجة هذا الوضع، ترى الحكومة وشركاؤها أن تجديد الإنتاج الزراعي هو إحدى الأولويات الرئيسية في السنوات المقبلة والطريقة الأكثر استدامة لمعالجة كل من انعدام الأمن الغذائي والنزوح.[٤٦٢]

في أفغانستان، اجتمع الجفاف والفيضانات مع الصراع ليتسببا في تفاقم حالة النزوح وانعدام الأمن الغذائي.[٤٦٣]وهناك حالات مماثلة في بلدان أخرى أيضًا. وجنوب السودان مثال على ذلك (انظر فقرة "تحت الأضواء"، ص. ١٠١).[٤٦٤]

تحت الأضواء - جنوب السودان: الفيضانات والعنف وانعدام الأمن الغذائي تؤجج الأزمة المستمرة

تسببت مجموعة من الفيضانات والصراعات وانعدام الأمن الغذائي في حدوث ٩٣٣,٠٠٠ حالة نزوح داخلي في جنوب السودان في عام ٢٠٢٢، وهو ثاني أعلى معدل يُسجل في البلاد. تسبب الصراع والعنف في ٣٣٧,٠٠٠ حالة والفيضانات في ٥٩٦,٠٠٠. شهدت البلاد هطول أمطار فوق متوسطة للعام الرابع على التوالي. كما تسببت الفيضانات في أضرار زراعية واسعة النطاق فيما طالت ٣٦ محافظة، منها ٣١ أبلغت عن حدوث حالات نزوح.[٤٦٥] صُنف ما يقرب من ٥٤ في المئة من السكان أي ما يعادل حوالي ٦,٦ مليون شخص على أنهم يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي أو المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وذلك بحلول نهاية نوفمبر نتيجة لذلك.[٤٦٦]

كانت الأمطار والفيضانات سائدة على مدار العام وبحلول أكتوبر كان ثلثا البلاد تحت الماء. وأثرت الفيضانات على مجتمعات النازحين الذين يعيشون في المخيمات وقام البعض ببناء سدود لمنع المزيد من النزوح. وأعاقت الطرق غير السالكة توفير الغذاء والمساعدات الأخرى لأكثر من ٤٦٠,٠٠٠ نازح في بينتيو، عاصمة ولاية يونيتي.[٤٦٧]

وكان على المنظمات الإنسانية أن تعتمد وسائل توصيل أخرى بما في ذلك جوًا وعن طريق القوارب.[٤٦٨] لكن بين يوليو وأكتوبر، زادت الجماعات المسلحة غير الحكومية عدد نقاط التفتيش على طول نهر النيل الأبيض. ونهبوا القوافل وابتزوا المنظمات من أجل المال والإمدادات.[٤٦٩] وأدى تعطل خطوط الإمدادات الإنسانية إلى خفض المخزونات وإعاقة عمل أسواق المواد الغذائية وزيادة الأسعار، ما أدى بدوره إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.[٤٧٠]

وقد اقترحت بعض التحليلات وجود علاقة بين الانحرافات المناخية والعنف المحلي وزيادة مخاطر النزوح في جنوب السودان.[٤٧١] علاوة على التقلبات المناخية المتزايدة، أدت غارات الماشية والهجمات الانتقامية والعنف الذي يمارسه ضد المدنيين مربو الماشية المسلحين إلى تعطل أنماط التنقل المعتادة للرعاة بدرجة أكبر وتسببت في نزوح ما لا يقل عن ٢٥٧,٠٠٠ شخص.[٤٧٢] هذه الديناميكيات التي غالبًا ما يكون لها بعد عرقي تمثل تحديًا أمام تنفيذ اتفاقية السلام التي أُعيد إحياؤها بعد أن كانت قد وُقعت في عام ٢٠١٨.[٤٧٣]

وستكون تدخلات التنمية والحوكمة جوهرية لكسر هذه الحلقة المفرغة. أطلقت حكومة جنوب السودان مشروعًا مدته أربع سنوات في مايو بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والحكومة الهولندية للحد من مخاطر الفيضانات من خلال تطوير أنظمة محلية للإنذار المبكر وإدارة المياه وبنية تحتية مقاومة للفيضانات.[٤٧٤] كما أطلقت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية متعددة السنوات لدعم التنمية الزراعية. يتمتع جنوب السودان بإمكانيات كبيرة لإنتاج الغذاء لكن ٤ في المئة فقط من الأراضي الزراعية الرئيسية تُزرع باستمرار.[٤٧٥] إلى جانب الجهود المتجددة لتنفيذ اتفاقية السلام، يمكن لهذه المبادرات أن تساعد في معالجة أزمات النزوح والأمن الغذائي المستمرة في البلاد.[٤٧٦]

امرأة تحمل طفلها عبر المياه في جنوب السودان حيث تسببت الفيضانات في نزوح ٥٩٦,٠٠٠ شخص في عام ٢٠٢٢ وأدت إلى تدمير المحاصيل على نطاق واسع وزيادة انعدام الأمن الغذائي.
© العمل ضد الجوع/بيتر كاتون، ٢٠٢٢

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

للنزوح الداخلي آثار كبيرة على الأمن الغذائي للسكان من النازحين وغير النازحين على حد سواء. لكن تشير الدلائل إلى أن الظروف غالبًا ما تكون أسوأ بالنسبة إلى النازحين داخليًا، الذين يميلون إلى خفض مدخولهم الغذائي نتيجة نزوحهم بغض النظر عن دوافعه. كما أن انعدام الأمن الغذائي لديهم يميل إلى التفاقم كلما نزحوا أكثر. وفهم كيفية ظهور هذه الخصائص في المواقف المختلفة أمر أساسي لتصميم السياسات والتدخلات للحد من انعدام الأمن الغذائي لجميع السكان المتضررين من النزوح.

سلط المسح الذي أجراه مركز رصد النزوح الداخلي في العديد من البلدان الضوء على آثار النزوح على الأمن الغذائي للنازحين داخليًا. في الكاميرون، أفاد ٨٧ في المئة من المشاركين في الاستطلاع ممن نزحوا بسبب الصراع والعنف عن صعوبات في الحصول على الغذاء، بزيادة قدرها ٦٦ نقطة مئوية عن الرقم قبل نزوحهم. أما المستجيبين من غير النازحين في نفس المناطق فلم يواجه صعوبات مماثلة من بينهم إلا نسبة ٢٠ بالمئة. وفي مالي، أفاد ٦١ في المئة من النازحين داخليًا بوجود صعوبات في الحصول على الغذاء، وهذه الصعوبات تزيد بثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل نزوحهم وأكثر بكثير من نظرائهم غير النازحين.[٤٧٧] وتُظهر الأرقام الخاصة بالبلدين أن الذين أُجبروا على الانتقال بشكل متكرر يواجهون مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي. في مالي على سبيل المثال، أفاد ٨٥ في المئة من المشاركين في الاستطلاع ممن نزحوا مرتين عن صعوبات في الحصول على الغذاء، مقارنة بـ٥٧ في المئة ممن نزحوا مرة واحدة.

وفي منطقة ديفا في النيجر، واجه ٤٢ في المئة من المشاركين في الاستطلاع ممن نزحوا بسبب الفيضانات صعوبات في الحصول على الغذاء، مقارنة بـ١٦ في المئة قبل نزوحهم وكان الرقم مجددًا أعلى من غير النازحين في نفس المنطقة.[٤٧٨] وقال أكثر من الثلثين إنهم قللوا كمية الطعام الذي يستهلكونه، واستعار ثلثهم طعامًا أو اعتمدوا على مساعدة الأصدقاء أو الأقارب لتناول الطعام. وذكر ثمانية في المئة أنهم اضطروا إلى إرسال أطفالهم للإقامة مع أقاربهم بسبب الصعوبات التي واجهوها في الحصول على الطعام. كانت استراتيجيات التأقلم السلبية هذه أكثر تكرارًا بين الأشخاص الذين نزحوا أكثر من مرة.

ووجدت تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات التي أجرتها مؤسسة "إمباكت إينيشياتفز" في العديد من البلدان الأخرى في عام ٢٠٢٢ أن على النازحين داخليًا اعتماد استراتيجيات تكيف لتأمين ما يكفي من الغذاء.[٤٧٩] وقال أكثر من نصف الذين شملهم الاستطلاع في كولومبيا إنهم قللوا من جودة الطعام الذي تناولوه أو كمياته، أو تخطوا وجبات أو اقترضوا طعامًا أو نقودًا.[٤٨٠] وكشف تقييم آخر أجراه برنامج الأغذية العالمي أن ٣٠ في المئة من النازحين الذين شملهم الاستطلاع في العراق قالوا أيضًا إنهم لجأوا إلى استراتيجيات التأقلم المتعلقة بالغذاء من أجل البقاء على قيد الحياة. وأشاروا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان سبل العيش وانعدام الأمن باعتبارها مخاوفهم الرئيسية.[٤٨١]

عادة ما تعتمد المجتمعات الريفية والسكان الأصليون والمزارعون والرعاة على الموارد الطبيعية كمصدر للغذاء والدخل، ولكنهم يتركون تلك الموارد وراءهم عندما يُجبرون على الانتقال. ولا يستطيع الكثيرون إيجاد أنشطة بديلة مدرة للدخل في المناطق المضيفة لهم مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي لديهم.[٤٨٢] وهذا ينطبق بشكل خاص على الذين ينتقلون إلى المناطق الحضرية. لم يؤد الجفاف بالقرب من مدينة جودي الإثيوبية إلى النزوح الحضري فحسب، بل أدى أيضًا إلى نفوق الماشية التي يملكها النازحون داخليًا مما أدى إلى تقويض سبل عيشهم وأمنهم الغذائي بدرجة أكبر.[٤٨٣] قال النازحون بسبب العنف في مدينة جوس النيجيرية إنهم كافحوا لإعالة أنفسهم بعد أن تركوا مزارعهم وعجزوا عن إيجاد سبل عيش بديلة.[٤٨٤]

وقد يؤثر النزوح الداخلي أيضًا على الأمن الغذائي للمجتمعات غير النازحة. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لفهم كيفية القيام بذلك بشكل كامل. فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في شمال نيجيريا أن وصول النازحين رفع الطلب على الغذاء مما أدى إلى استنفاد قدرة الأسواق المحلية وزيادة الصعوبات على جميع من في المنطقة بما في ذلك المجتمعات المضيفة.[٤٨٥] ومن شأن المزيد من التقييمات المتعمقة من هذا النوع أن تساعد في الكشف الكامل عن هذه الآثار وفهم كيف يشكل توافر الغذاء وتغيرات الأسعار نتائج الأمن الغذائي لجميع السكان المتضررين من النزاعات والكوارث. كما أنها ستساعد في توجيه الموارد الإنسانية المحدودة في كثير من الأحيان بشكل أفضل إلى الأماكن الأشد حاجةً إليها.

تتخذ قيود الوصول أشكالًا عديدة ويمكن أن تمثل عائقًا رئيسيًا أمام إيصال المساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء في العديد من حالات النزوح. قد تكون القيود مادية، عندما تجعل الفيضانات الطرق غير سالكة أو تؤدي الأخطار الطبيعية إلى عزل المستفيدين. وقد تكون نتيجة للصراع أو انعدام الأمن أو العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. قد تمنع السلطات أو الجماعات المسلحة غير التابعة للدول إجراء تقييمات الاحتياجات أو تقديم المساعدة، وقد لا يتم تسجيل النازحين داخليًا في التقييمات بسبب قيود أخرى. وقد لا يتمكن البعض من تلقي المساعدة من دون تقديم وثائق الهوية التي يفقدها العديد من النازحين داخليًا أثناء انتقالهم.[٤٨٦] مسألة الوصول إلى المساعدات تحتاج إلى اهتمام دقيق، بالنظر إلى قدرتها على زيادة انعدام الأمن الغذائي أو الحد منه.

نقاط الضعف المتقاطعة

يؤدي النزوح الداخلي إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا لدى الناس. وتُظهر الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الكاميرون وكينيا ومالي والنيجر في أوائل عام ٢٠٢٣ أن النازحين من الفئات ذات الدخل المنخفض أو الأقليات العرقية اللغوية أو الدينية أو الثقافية أو أولئك الذين يعانون من أمراض أو إعاقات طويلة الأمد يعتبرون أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر المدقع والعزلة؛ مع وجود تداعيات على جوانب مختلفة من حياتهم بما في ذلك أمنهم الغذائي.[٤٨٧] كما أبلغت الأسر النازحة التي تضم على الأقل شخصًا واحدًا من ذوي الإعاقة عن صعوبات أكبر في الحصول على الغذاء مقارنة بالأسر التي ليس بها أشخاص من ذوي الإعاقة بغض النظر عن الأحداث التي أدت إلى نزوحهم.[٤٨٨]

وتكشف تقييمات الأمن الغذائي والتغذية عن مستويات أعلى من سوء التغذية بين الأطفال النازحين داخليًا مقارنة بأقرانهم غير النازحين. وهذا يمكن أن يكون بسبب فقدان عائلاتهم لسبل العيش وكذلك سوء ظروف المياه والنظافة والصرف الصحي في مواقع النزوح.[٤٨٩] وقد يعاني الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ضعف في النمو البدني والمعرفي، وهم أكثر عرضة للإجبار على عمالة الأطفال أو الزواج المبكر.[٤٩٠] في جنوب السودان على سبيل المثال، وجد تقييم أُجري في عام ٢٠٢٢ أن حالة انعدام الأمن الغذائي تزيد من خطر الزواج المبكر والقسري بين الفتيات.[٤٩١] إن فهمنا لمثل هذه القضايا أبعد ما يكون عن الاكتمال، لأن معظم المعلومات المتاحة عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح الداخلي تُجمع على مستوى الأسر ولا تُصنف حسب العمر.[٤٩٢]

عندما تتوفر مثل هذه البيانات، فإنها تكشف عن كيفية تمايز التأثيرات عبر مختلف الفئات العمرية. تظهر نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجراها مركز رصد النزوح الداخلي أن النازحين الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عامًا أو أكثر يبلغون عن المزيد من الصعوبات في الوصول إلى الغذاء.[٤٩٣] قد يُستبعد أيضًا النازحون الأكبر سنًا من برامج الدعم الغذائي وتوزيع الغذاء، أو قد لا يتم التعرف على احتياجاتهم الخاصة. يميل النزوح أيضًا إلى عزلهم عن شبكاتهم الاجتماعية.[٤٩٤] ويمكن أن يواجهوا صعوبات في التسجيل للحصول على حصص التموين أو حضور توزيعات الطعام أو نقل الطعام والماء إلى مأواهم.[٤٩٥]

تلعب المعايير الجنسانية دورًا في حصول المرأة على الغذاء وسبل العيش قبل النزوح وأثناءه.[٤٩٦] وتميل النازحات إلى الشعور بانعدام الأمن الغذائي أكثر من نظرائهن الذكور. في منطقتي شرق وغرب هرارج في إثيوبيا، كانت ربات الأسر النازحات أقل مشاركة في الأنشطة المدرة للدخل من الرجال الذين يرأسون أسرهم، وكنّ أكثر عرضة لنقص الغذاء.[٤٩٧] وقالت ربات أسر في مخيمات النزوح في شمال شرق نيجيريا إنهن واجهن صعوبة في الحصول على المواد الغذائية وغير الغذائية بسبب حالتهن الزوجية.[٤٩٨] وفي بعض مناطق باكستان، لم يُمنح الإذن بالذهاب إلى نقاط توزيع الإغاثة إلا للرجال لتلقي المساعدات والإمدادات بعد فيضانات الرياح الموسمية عام ٢٠٢٢،[٤٩٩] ومن دون الغذاء والتغذية الكافيين، تتعرض النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص لخطر العواقب الصحية الفورية والطويلة الأجل.[٥٠٠]

وغالبًا ما تكون الآثار المتباينة للنزوح الداخلي نتيجة تداخل عوامل التهميش والتمييز والفقر متعدد الأبعاد وانعدام الأمن وزيادة مخاطر الحماية. إن فهم نقاط الضعف المحددة التي تواجهها مجموعات مختلفة من النازحين داخليًا من خلال جمع بيانات شاملة ومصنفة واستخدامها لتوجيه البرامج المصممة خصيصًا يعتبر أمرًا أساسيًا لمنع انعدام الأمن الغذائي والاستجابة له في حالات النزوح بشكل فعال. وينبغي استكمال ذلك بتقييمات للآثار الاقتصادية لانعدام الأمن الغذائي لدى النازحين (انظر الإطار ٢ ص. ١٠٦).

فقد ثبت أن الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي معرضون بشكل متزايد لخطر سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي

نازحون خلال الإعصار المداري "الويز" في عام ٢٠٢١ يصطفون في طابور للحصول على الطعام في مركز "تيكا" لاعادة التوطين في موزمبيق.
© يونيسف/UN0407060/ريكاردو فرانكو، يناير ٢٠٢١

الإطار ٢:

الآثار الاقتصادية لانعدام الأمن الغذائي على النازحين

للنزوح الداخلي عواقب مالية كبيرة على المستوى الفردي والوطني والعالمي.[٥٠١] بناءً على تحليل المعلومات المنشورة عن ١٨ دولة في خطط الاستجابة الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولمحات عامة عن الاحتياجات الإنسانية ومصادر أخرى، قدّر مركز رصد النزوح الداخلي أن التكلفة الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين داخليًا لعام واحد من النزوح بلغت حوالي ٢١,٥ مليار دولار أمريكي على مستوى العالم في عام ٢٠٢١. وشكلت تكلفة تلبية احتياجاتهم الغذائية ربع الإجمالي.[٥٠٢]

واستنادًا إلى بيانات اللمحات العامة عن الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية المنشورة في عام ٢٠٢٣ لسبعة بلدان، قُدّر متوسط تكلفة تزويد كل نازح داخليًا بمساعدة الأمن الغذائي لمدة عام بـ١٣١ دولارًا، وتتراوح من ٥٣ دولارًا في السودان إلى ٢٢٤ دولارًا في موزمبيق. ويشمل ذلك توفير الغذاء، وفي بعض الحالات البذور والثروة الحيوانية والأدوات الزراعية، وبرامج النقد مقابل العمل والمنح النقدية لبناء الأصول الإنتاجية وخلق أنشطة مدرة للدخل.[٥٠٣] وقد خُصصت موارد إضافية لمنع سوء التغذية بين الأطفال المشردين دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات. وبلغ متوسط التكلفة التقديرية لهذا في البلدان السبعة ٨٤ دولارًا للفرد، وتتراوح من ٣٨ دولارًا في جمهورية إفريقيا الوسطى إلى ١٤٤ دولارًا في جنوب السودان.

وستبلغ تكلفة تقديم المساعدة في مجال الأمن الغذائي لجميع النازحين المحتاجين في أوكرانيا لمدة عام واحد أكثر من ٦٢١ مليون دولار، وهي أعلى تكلفة من بين جميع البلدان التي شملها التقييم.[٥٠٤] وستبلغ التكلفة الإجمالية لتوفير الأمن الغذائي والمساعدة الغذائية للنازحين في جميع أنحاء البلدان السبعة أكثر من ١,٨ مليار دولار. تعتمد تكلفة تقديم المساعدات الإنسانية في مختلف البلدان على شدة الأزمة وتقلبات السوق ونوع التدخلات المخطط لها وتكلفة الإمدادات والدعم اللوجستي وعوامل أخرى. ويمكن أن يؤدي تخطيط هذه التكاليف بالكامل إلى توجيه الإجراءات والاستثمارات للاستجابة للأمن الغذائي والنزوح الداخلي.

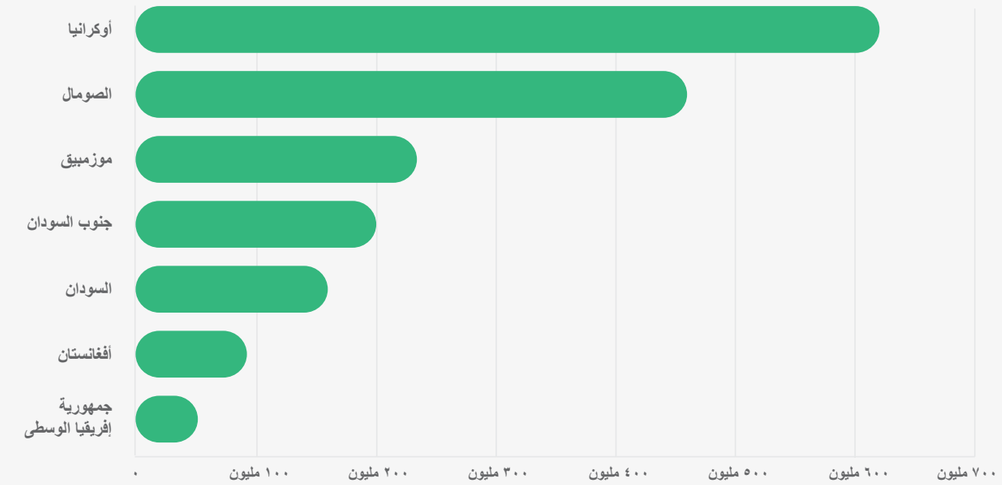

التكلفة التقديرية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية لجميع النازحين المحتاجين في عام ٢٠٢٣ عبر خطط الاستجابة الإنسانية [٥٠٥]

التداعيات طويلة المدى

عندما يكون النزوح واسع النطاق ويطول أمده، يمكن أن تمتد التداعيات لتشمل المجتمعات ككل وتؤثر على النظم الغذائية على المدى الطويل.[٥٠٦] في كولومبيا، انتقل العديد من المزارعين بشكل دائم إلى المناطق الحضرية نتيجة الصراع الذي طال أمده في البلاد.[٥٠٧] كما فرضت الجماعات المسلحة غير الحكومية قيودًا على الحركة مما زاد من إعاقة إنتاج المواد الغذائية ونقلها. وهذا سيف ذو حدين من حيث أن المجتمعات النازحة التي تعتمد على الإنتاج الزراعي والتجارة للحفاظ على سبل عيشها غير قادرة على إنتاج المواد الغذائية وبيعها، في حين أن القيود المفروضة على الحركة وغيرها من آثار الصراع أدت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. وقد كانت الآثار المحلية والإقليمية لهذا الأمر كبيرة لا سيما بالنسبة إلى النازحين من أصحاب الحيازات الصغيرة.[٥٠٨]

في شمال إثيوبيا، كان ٨٠ في المئة من السكان يعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والغذاء قبل اندلاع الصراع في نوفمبر ٢٠٢٠. ومع اندلاع الصراع، حُرقت ونُهبت المحاصيل مما أجبر المزارعين على التخلي عن أراضيهم. ودُمرت الأدوات الزراعية والماشية وقُيد الوصول إلى الحقول وعُرقل نقل المواد الغذائية. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة.[٥٠٩]

تمكن بعض المزارعين النازحين من العودة بعد هدنة في مارس ٢٠٢٢، لكن الأضرار التي لحقت بأراضيهم ومعداتهم استمرت في إعاقة إنتاج الغذاء. وكان موسم الزراعة قد مر معظمه بالفعل بحلول الوقت الذي عادوا فيه. وهذا بالإضافة إلى الجفاف الممتد منع المزارعين من بدء دورة إنتاج جديدة ربما كانت لتحسن الأمن الغذائي للسكان النازحين وغير النازحين على حد سواء.[٥١٠] تعتمد إثيوبيا أيضًا بشكل كبير على واردات الوقود والقمح والأسمدة، وقد أضاف ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة للحرب في أوكرانيا طبقة أخرى من المشقة إلى الوضع.[٥١١]

ونتيجة لذلك، كان الاعتماد على المساعدات الغذائية مرتفعًا في جميع المناطق المتضررة من الصراع في عام ٢٠٢٢، لكن العديد من التحديات بما فيها عمليات الحصار والنهب أعاقت تقديم المساعدات.[٥١٢] في محاولة لمعالجة الوضع، قدمت الأمم المتحدة للمزارعين في تيغراي قرضًا بقيمة ١٠ ملايين دولار في أغسطس لزيادة المعروض من الأسمدة وتعزيز الإنتاج الزراعي.[٥١٣] تلا ذلك اتفاق لوقف إطلاق النار، سمح بإنشاء أربعة ممرات للمساعدات الإنسانية إلى تيغراي من منطقتي عفار وأمهرة المجاورتين. وقدمت آلاف الشاحنات المساعدات التي كان معظمها من المواد الغذائية، مما حال دون زيادة تدهور حالة الأمن الغذائي.[٥١٤]

وهناك حاجة إلى استثمارات طويلة الأجل لتعزيز صمود المجتمعات المتضررة من النزوح والمعرضة لخطره، وزيادة فرص عودة النازحين إلى ديارهم أو الاندماج في المجتمعات المضيفة لهم والوصول إلى الأراضي وإعادة تأسيس سبل عيشهم. إن القيام بذلك لن يفيد رفاهيتهم ورفاههم ويقلل من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية فحسب. بل سيعزز أيضًا النظم الغذائية ويحسن الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

فتاة مراهقة تحلب الماء من بئر قبل بدء اليوم الدراسي في إثيوبيا. تلعب المعايير الجنسانية دورًا في حصول المرأة على الغذاء وسبل العيش قبل النزوح وأثناءه وبعده.
© يونيسيف/UN0694032/ديميسو بيزوريك، أغسطس ٢٠٢٢

الأمن الغذائي والحلول الدائمة

إن زيادة مستويات النزوح الداخلي وتفاقم انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم يستدعي تضافر الجهود لمعالجة هاتين المسألتين معًا. وهذا القسم يتناول الإجراءات التي يمكن اتخاذها للقيام بذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الأدلة لإيجاد حلول دائمة. كما يناقش بعض الفجوات التي يجب سدها في البيانات الرئيسية.

دعم النازحين من خلال المساعدة النقدية والحماية الاجتماعية

ما زال التزويد التقليدي للمساعدات الغذائية يشكل جزءًا من الاستجابات في أعقاب الصدمات مباشرة، ولكن كان هناك تحول في العقد الماضي في الطريقة التي تدعم بها المنظمات الإنسانية الأشخاص المحتاجين. فقد اتخذ أصحاب المصلحة العاملون في مجال الأمن الغذائي إجراءات استباقية بشكل متزايد، ونجحوا في تحويل النموذج من المساعدات الطارئة إلى تقديم أشكال أخرى من المساعدة لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك النقد.[٥١٥]

أطلق برنامج الأغذية العالمي جدول أعماله الاستباقي في عام ٢٠١٥ لدعم الحكومات والمجتمعات في الاستعداد بشكل أفضل للصدمات المناخية والتعافي منها من خلال التمويل والإنذار المبكرين. ومنذ ذلك الحين نُفذ الجدول في ٢١ دولة عبر آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمل حوالي مليوني شخص في عام ٢٠٢٢.[٥١٦]

كانت فيضانات عام ٢٠٢٠ في بنغلاديش من أكثر الفيضانات تدميرًا في تاريخ البلاد. فقد تسببت في ١,٩ مليون حالة نزوح داخلي، لكن العمل الاستباقي الناجح قلل من آثارها طويلة المدى على النازحين.[٥١٧] لدعم المجتمعات المعرضة للخطر، تعاون برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة وجمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي ومركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتوزيع التحويلات النقدية غير المشروطة على الأسر على طول نهر جامونا قبل أربعة أيام من وصول المياه إلى أعلى مستوياتها. وقد ساعدهم ذلك على شراء الطعام ونقل أصولهم إلى مناطق أكثر أمانًا.[٥١٨] وأظهر تقييم مستقل أن معظم الناس استخدموا المال لشراء الطعام والمياه، مما زاد من أمنهم الغذائي أثناء الفيضانات وبعدها.[٥١٩]

المساعدة النقدية غير المشروطة هي خيار قابل للتطبيق ومرن لتلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص المتضررين من الأزمات، ومنحهم خيارات في كيفية إدارة نفقاتهم الخاصة. وهذا مهم بشكل خاص للنازحين الذين تتغير أولوياتهم واحتياجاتهم نتيجة اضطرارهم للتخلي عن منازلهم وسبل عيشهم. وقد يصبح الطعام أحد أكثر احتياجاتهم إلحاحًا، وامتلاك وسائل لشرائه قد يؤدي إلى تقليل خطر تعرضهم لانعدام الأمن الغذائي ومساعدتهم على التعافي من محنتهم.[٥٢٠]

يمكن للإجراءات التوقعية بما في ذلك المساعدة النقدية أن تقلل من آثار انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنزوح

تقدم أنظمة الحماية الاجتماعية شكل آخر من الحلول، لا سيما عند تصميمها خصيصًا لمعالجة نقاط الضعف الخاصة بمجموعات مثل النازحين

في البلدان المعرضة للجفاف، يساعد التخلص من الثروة الحيوانية على تقليل خسائر الرعاة إلى الحد الأدنى ويعمل بأفضل شكل عندما يكون هناك خطر وشيك بحدوث انكماش اقتصادي. قبل جفاف القرن الإفريقي في عام ٢٠١٧، اشترت الفاو حيوانات من الرعاة في المنطقة الصومالية بإثيوبيا الذين كانوا معرضين بشدة لخطر الجوع والفقر والنزوح. ومن خلال شراء الأغنام والماعز التي كانت ضعيفة بالفعل بالأسعار العادلة، خلقت الخطة سوقًا عندما انهار السوق. وقدمت للرعاة الدعم المالي الذي هم في أمس الحاجة إليه للتعامل مع الوضع.[٥٢١] وقد بدأت المنظمات الإنسانية في تنفيذ مبادرات مماثلة في النيجر.[٥٢٢]

مثل هذه التدابير قصيرة المدى تساعد على تجنب الخسائر الكبيرة لكنها لا تعالج التحديات طويلة المدى، لا سيما في البلدان التي يطول فيها أمد الجفاف والنزاع والنزوح. فهذه التدابير تميل إلى أن تكون ملزمة بميزانيات مشاريع محددة وأطر زمنية، والوكالات الإنسانية لا تمتلك الموارد المالية لضمان استمراريتها وربطها بخطط الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومات وشركاؤها في التنمية. أما التمويل الأكثر مرونة والأطول أجلًا فهو أمر أساسي للوقاية من أزمات الأمن الغذائي والنزوح الداخلي والاستجابة لها بطريقة مستدامة.[٥٢٣]

وقد دعمت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الحكومات في تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية وصيانتها.[٥٢٤] وكان لبعض هذه المبادرات نتائج إيجابية على النازحين ومضيفيهم، ولكن النزوح الداخلي لم يكن دومًا مدرجًا بشكل صريح فيها مما يجعل من الصعب تحديد الممارسات الجيدة. وقد تكون هذه المعلومات ذات قيمة في وضع السياسات والتدخلات لمعالجة الآثار المتداخلة للنزوح وانعدام الأمن الغذائي.

هناك دراسة حديثة ألقت الضوء على مجال الحماية الاجتماعية الناشئ للنازحين وأهمية شبكات الأمان للاستجابة للنزوح الداخلي. وقد سلطت الضوء على الانفصال الكبير بين أنظمة البيانات الخاصة بالنازحين وغير النازحين. عدد قليل جدًا من البلدان تشغل أنظمة تغطي كلتا الفئتين ولكنها تفرق بينهما، مما يجعل الاحتياجات المحددة للنازحين والتحديات التي يواجهونها في الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية غير مرئية.[٥٢٥] ومن الضروري إعطاء الأولوية لسد هذه الفجوة، لا سيما لأن أصحاب المصلحة الذين يوفرون الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد لا يكونون دائمًا متسقين مع أولئك الذين يقدمون خدمات مماثلة للنازحين داخليًا، مما يؤدي إلى جهود غير منسقة وتداخلات غير ضرورية وتضارب مالي.

تعد كولومبيا مثالًا جيدًا للبلد الذي يربط المساعدة الإنسانية بالحماية الاجتماعية للنازحين داخليًا. ولديها العديد من أنظمة الحماية الاجتماعية، وأهمها نظام تحديد المستفيدين المحتملين من البرامج الاجتماعية، واختصاره بالإسبانية "SISBEN". يخرج نظام تحديد المستفيدين المحتملين بدرجة تُحسب بناءً على سلسلة من المؤشرات التي تقيس الضعف، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي. وهذا يتيح للحكومة تخصيص الحماية الاجتماعية حسب مختلف الفئات السكانية. حيث يُدمج النازحين داخليًا وغيرهم من ضحايا الصراع في البلاد المسجلين في سجل الضحايا في قاعدة بيانات نظام تحديد المستفيدين المحتملين. وقاعدة البيانات هذه تسمح للوكالات الحكومية والشركاء الآخرين بدعم هؤلاء الضحايا من خلال التحويلات النقدية وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية.[٥٢٦] على سبيل المثال، قام برنامج الأغذية العالمي بمواءمة تدخلاته الخاصة بالمساعدات الغذائية مع النظام الوطني.[٥٢٧]

وتُظهر دراسة حديثة أخرى كيف نجح مخطط الحماية الاجتماعية في كولومبيا في دعم النازحين داخليًا، وكذلك اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين المعرضين للخطر. وخلُصت إلى أنه مثال جيد لمبادرة تقودها الحكومة قادرة على التكيف بسرعة مع الاحتياجات سريعة التغير للمستفيدين. وتُقر الدراسة بالقيمة التي تجلبها الوكالات الدولية في الاستجابة للنزوح، لكنها تؤكد على أهمية مواءمة تدخلاتها حسب أولويات الحكومة وهياكل الحماية الاجتماعية.[٥٢٨]

دعم سبل العيش وتنمية المهارات من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي لدى النازحين

النازحين داخليًا يجب أن يكونوا محوريين في حلولهم الخاصة بلا شك، لكن دورهم في الاستجابات الإنسانية لا يُؤخذ دائمًا بعين الاعتبار مما يجعلهم متلقين سلبيين للمساعدات. وقد أقرت الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية كلاهما بهذه الفجوة الكبيرة في السنوات الأخيرة، ودعت إلى إجراء مراجعة جوهرية للطريقة التي تُقدم بها المساعدات بحيث تكون وكالة الأفراد هي جوهر الاستجابات. إن التركيز على احتياجاتهم فحسب يهمش قدرتهم على التغلب عليها، مما يقلل من دورهم في تحقيق الحلول الدائمة والتنمية طويلة الأجل.[٥٢٩]

وتغيير هذا النهج يعتبر أكثر أهمية في البلدان المتضررة من الآثار المتداخلة للنزوح وانعدام الأمن الغذائي. إذ لا يمكن أن تعتمد الحلول طويلة الأجل لأي من الظاهرتين أو لكليهما على الاستجابة الإنسانية وحدها، بل يجب أن تستفيد من المعرفة التي يمتلكها النازحون وقدراتهم على تأسيس سبل عيشهم المختارة أو إعادة بنائها. وإلى جانب تقديم المساعدة النقدية والحماية الاجتماعية، فإن دعم سبل عيشهم يعد أمرًا أساسيًا لاعتمادهم على أنفسهم وتحقيقهم التعافي المستدام. ومن الضروري الاستفادة من الدور الذي يضطلعون به كمزارعين وعمال وبائعين ومستهلكين ورجال أعمال، وقدرتهم على المساهمة في إعادة بناء النظم الغذائية والحفاظ عليها وتشكيل نتائج الأمن الغذائي بشكل إيجابي.[٥٣٠]

يقدم السودان مثالًا على هذه الممارسات الجيدة بالنظر إلى الوضع الحالي الذي يحدث في البلاد. إن "تعزيز أمن سبل العيش من أجل السلام والإنعاش في دارفور" – المشروع الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – يركز على توسيع سبل العيش وتحسين التنمية الاقتصادية كوسيلة لدعم التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجتمعات المتأثرة بالصراع. ويسعى المشروع إلى تعزيز صمود الفئات الضعيفة بما في ذلك النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة، وذلك من خلال زيادة وصولهم إلى الأصول والأسواق الإنتاجية، مما يساعد على تقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.[٥٣١]

رجل من السكان الأصليين يزرع على شرفات في تشوكو، كولومبيا. بعد أن شرده الصراع المسلح، يعيش مجتمعه في وضع من الحبس القسري.
© المجلس النرويجي للاجئين، اكتوبر ٢٠٢٢

كما تناول المشروع مسألة الوصول إلى الموارد الطبيعية وعزز قدرة السلطات الوطنية على قيادة التعافي والحفاظ على استدامته. وصلت التدخلات إلى حوالي ١٢,٠٠٠ أسرة في ١٥ محلية وتوسعت تدريجيًا من ولاية إلى أخرى، مما وفر بنية تحتية منتجة مثل المستودعات ومراكز كسب العيش والسدود، وبسّر إنشاء جمعيات المنتجين أو إعادة تنشيطها، وطور سلاسل القيمة الخاصة بالفول السوداني والصمغ العربي.[٥٣٢]

وهناك عنصر رئيسي آخر للمشروع وهو ربط مجموعات المنتجين بكيانات القطاع الخاص التي يمكنها ربطهم بالأسواق وتوفير التمويل والوصول إلى التقنيات الجديدة من أجل زراعة أكثر إنتاجيةً. كما ساعد المشروع على استعادة الترابط بين مجموعات كسب العيش من المزارعين المستقرين والرعاة الرحل بعد أن كان قد انهار بعد تصاعد الصراع منذ حوالي عقدين من الزمن.[٥٣٣]

فالمزارعين يعتمدون على البدو للحصول على الحليب واللحوم والبدو يعتمدون على المزارعين للحصول على العلف، مما يحد من اندلاع المزيد من النزاعات ويحفز الأطراف على الانخراط في الوساطة. وقد أنشأ المشروع لجان سلام وتنمية من المزارعين والبدو لتوفير وسيلة لحل النزاعات، مما ساعد على زيادة الثقة وتقليل الاحتكاك. وهذا يوضح أهمية إشراك المجتمعات المضيفة وأصحاب المصالح الآخرين في خلق منافع مشتركة.[٥٣٤]

ويمكن توسيع نطاق مبادرات مماثلة لتشمل البلدان الأخرى المتأثرة بالآثار المتداخلة للنزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي، ولكنها تحتاج إلى التخصيص بحيث تكون ملائمة للواقع المحلي لكل بلد. في البيئات الشبيهة بالمخيمات على سبيل المثال، قد يكون اندماج النازحين في النظم الغذائية أمرًا صعبًا، لأن المخيمات قد تكون بعيدة عن الأسواق المحلية وقد يكون توافر الأراضي الزراعية محدودًا.

إن الاستفادة من مهارات النازحين الحالية لدعم سبل العيش أمر أساسي لبناء الاعتماد على الذات وتمكين الانتعاش المستدام

ومع ذلك، فهذا ليس مستحيلًا. عمل الشركاء الإنسانيون في الكاميرون جنبًا إلى جنب مع النازحين بسبب العنف في منطقة أقصى الشمال لدعم سبل عيشهم من خلال الزراعة. فالنازحون الذين يعيشون في مخيم أردجانيري القادمون من خلفيات مختلفة ومهارات مختلفة وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل ويعتمدون على المساعدات. فزودهم المشروع بقطع من الأرض وحديقة عامة حيث يمكنهم زراعة المحاصيل، ودعمهم بالتدريب لاكتساب المهارات التي من شأنها أن تكون مفيدة لهم على المدى القصير والطويل. وسمح المشروع للنازحين بتلبية احتياجاتهم الغذائية وإلحاق أطفالهم بالمدرسة.[٥٣٥]

ويوضح هذا المثال أيضًا أن الأشخاص النازحين داخليًا الذين لم يزرعوا قط يمكنهم رغم ذلك الانخراط في الزراعة، وأن تنمية المهارات ضرورية لدعم سبل عيشهم واعتمادهم على الذات.[٥٣٦] وهذا مهم بنفس القدر إن لم يكن أكثر أهمية في حالات النزوح من الريف إلى الحضر، إذ من غير المرجح في تلك الحالة أن تكون الأنشطة الزراعية خيارًا للمزارعين والرعاة النازحين لأن مهاراتهم قد لا تكون قابلة للنقل بسهولة. بالإضافة إلى إنتاج الغذاء، من المهم التأكيد على أن قطاع الأغذية والزراعة يمكن أن يخلق وظائف في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية، والتي يمكن للمجتمعات النازحة الاستفادة منها والمساهمة فيها.

وبغض النظر عن الخصائص المحددة لكل أزمة، فإن العمل من المراحل الأولى لدورة الاستجابة الإنسانية وتقديم دعم مرن مصمم خصيصًا لتلبية احتياجات النازحين سيكون أمرًا أساسيًا. ويجب أن يكون هذا الدعم مصحوبًا باستثمارات واسعة النطاق في المجالات الضرورية لنجاح سبل العيش مثل الوصول إلى الأراضي والمياه والأسواق، وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ.[٥٣٧] إن تسخير دور قطاع الأغذية والزراعة في حالات النزوح لديه القدرة على دعم الحلول الدائمة من خلال زيادة الأمن الغذائي واعتماد المجتمعات والبلدان على الذات في الوقت نفسه.

ملء الفجوات في البيانات

قدم الشركاء الذين يقودون الجهود العالمية لرصد انعدام الأمن الغذائي مساهمات مهمة في فهمنا للظاهرة من خلال جمع البيانات وإجراء التحليلات ونقل صورة عن وضعها في بعض الأزمات الإنسانية الأكثر حدة في العالم إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.[٥٣٨] ومع ذلك، فالعديد من التقييمات لا تصنف البيانات حسب حالة النزوح، مما يحد من فهمنا لتأثر النازحين بشكل غير متساو بانعدام الأمن الغذائي.

كما أن العديد من مجموعات البيانات لا تُصنف بطرق أخرى، بما في ذلك حسب الجنس، مما يعيق إنتاج المزيد من التحليلات المتعمقة للآثار المتباينة للنزوح وانعدام الأمن الغذائي على الفئات الضعيفة.[٥٣٩] كما أن عدم وجود بيانات مفصلة وطولية يحد من فهمنا لكيفية تأثير النزوح على النظم الغذائية الأوسع.[٥٤٠]

إن سد هذه الفجوة مطلب معقد، ويتطلب من أصحاب المصالح الذين يعملون في مجال الأمن الغذائي والنزوح التعاون والنظر في العلاقة بين الظاهرتين كجزء لا يتجزأ من جهود جمع البيانات. قد تكون هناك عقبات مالية ولوجستية ومنهجية كبيرة، ولكن ينبغي لضمان دمج ملايين النازحين داخليًا الذين قد يعانون بشكل غير متناسب من انعدام الأمن الغذائي أن يكون من الأولويات.[٥٤١]

ومع ذلك، فإن بعض تقييمات الأمن الغذائي تأخذ النازحين في الاعتبار، لكن غالبًا ما تختلف منهجياتهم ومؤشراتهم والنطاق الجغرافي الذي تغطيه وأطرها في إعداد التقارير. وهذا يعني أن الكثير من البيانات غير قابلة للتشغيل المتبادل، مما يشكل حاجزًا أمام توفير خط أساس عالمي حديث وقابل للمقارنة للأمن الغذائي بين النازحين.

هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لتنوير العمل الهادف إلى حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الحلول المقدمة للنازحين

فتيان يجلسون بجانب بركة من مياه الفيضانات الملوثة بالقرب من قرية زانغي بروهي في السند، باكستان. إلى جانب بلوشستان، استضافت المقاطعات ٩٠ في المئة من النازحين بسبب الفيضانات.
© يونيسيف/UN0761217/أرسالان بت، يناير ٢٠٢٣

وهذا ينطبق أيضًا على المستوى دون الوطني. ففي البلدان التي ترصد أعدادًا كبيرة من حالات النزوح الداخلي كل عام مثل كينيا ومدغشقر وباكستان، لا تغطي تقييمات الأمن الغذائي إلا مناطق جغرافية معينة. ويعتبر التقييم الدقيق أكثر صعوبة بالنظر إلى الطبيعة الديناميكية للنزوح، مما قد يعني انتقال النازحين داخليًا أو الخروج من المناطق التي تغطيها تقييمات الأمن الغذائي.

هناك أيضًا فجوات في بيانات النزوح الداخلي نفسها. فقد كانت التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخليًا ضرورية في المواءمة بين أصحاب المصلحة لإنتاج المزيد من البيانات القابلة للتشغيل المتبادل، ولكن التنفيذ الكامل للتوصيات في جميع البلدان لكل من النزوح بسبب النزاعات والنزوح بسبب الكوارث ما زال يمثل تحديًا.[٥٤٢] كما أن الأمن الغذائي لا يؤخذ في الحسبان عند جمع بيانات النزوح، على الرغم من أن القيام بذلك قد يكون مفيدًا للغاية في استكمال التقييمات مثل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي/الإطار المنسَّق، والحصول على المعلومات التي لا يشملها جمع البيانات، وتوفير نظرة ثاقبة حول كيفية تداخل الظاهرتين.[٥٤٣]

الممارسات الجيدة موجودة. عملت مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة مع مجموعة الأمن الغذائي العالمي لدمج مؤشرات الأمن الغذائي في قاموس البيانات المصمم خصيصًا، وهو مستودع لجميع مؤشرات المسح والأسئلة الخاصة بأدوات المسح وكلها تستند إلى آراء الخبراء.[٥٤٤] تُجرى تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات لمصفوفة تتبع النزوح على مستوى الموقع من خلال مقابلات منتظمة مع المخبرين الرئيسيين، وتشمل مؤشرات حول توافر الغذاء ووقود الطهي والعوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات توزيع الغذاء والأغذية. ويمكن لأصحاب المصالح في الأمن الغذائي أن يطلبوا من مصفوفة تتبع النزوح جمع هذه البيانات.[٥٤٥]

كما أدرجت مصفوفة تتبع النزوح أيضًا مؤشرات الأمن الغذائي على مستوى الأسرة في قاموس البيانات الخاص بها، بما في ذلك أسئلة لحساب درجات استهلاك الغذاء، ودرجات التنوع الغذائي، ومؤشر استراتيجية التكيف المخفضة. وتتم محاذاة هذه المؤشرات عالميًا ويمكن أن يُطلب من مصفوفة تتبع النزوح تضمينها في الاستبيانات المنزلية التي تديرها، بما في ذلك كجزء من تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات لمصفوفة تتبع النزوح.[٥٤٦]

تجري مبادرة "ريتش" من "إمباكت إينيشياتفز" تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات منذ عام ٢٠١٦ باستخدام الأدوات شبه الموحدة لجمع البيانات وتحليلها. والهدف الرئيسي هو فهم كيفية اختلاف الاحتياجات بين المجموعات المختلفة، وخاصة النازحين والعائدين وغير النازحين. وهي تُطلع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا التي تشير إليها الأسر وتسهل التحليل المشترك بين القطاعات من خلال تحديد توافق الاحتياجات عبر المناطق والمجموعات السكانية. تغطي تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات موضوعات الأمن الغذائي وسبل العيش، مما يساعد على فهم احتياجات السكان النازحين وغير النازحين والمقارنة بينها. تم إجراء تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات في ٢٠ دولة في العام الماضي، مما قدم نظرة ثاقبة حول كيفية مرور النازحين بانعدام الأمن الغذائي على وجه التحديد.[٥٤٧]

هناك العديد من القياسات والأدوات الأخرى التي – رغم أنها قد تحتوي على مجموعة من الأساليب والأهداف – يمكن استخدامها بطريقة أو بأخرى لفهم الدور الذي يلعبه الإنتاج الزراعي وأسواق الأغذية وسلاسل التوريد في انعدام الأمن الغذائي وديناميكيات النزوح.[٥٤٨] يجب تصميم الأدوات والنظم لرصد نقاط الضعف وتحليلها وتحديد كيف وإلى أي مدى يكون لصدمات سوق الغذاء آثار مضاعفة على انعدام الأمن الغذائي للنازحين وغير النازحين.

وتتم معظم عمليات جمع البيانات وتحليلها في المراحل المبكرة من الأزمات، ولكنها تميل إلى التوقف فور انتهاء المرحلة الأكثر حدة. ويخدم هذا النهج أغراض التخطيط والاستجابة على المدى القصير، لكنه لا يقيس الأبعاد المزمنة لانعدام الأمن الغذائي في حالات النزوح التي طال أمدها ولا يساعد على فهمها. يلعب الاستخدام الواسع النطاق للتمويل قصير الأجل المستند إلى المشاريع دورًا في هذه الممارسات. لكن هناك حاجة إلى تمويل أكثر مرونة على مدى سنوات متعددة لدعم جمع المعلومات عن الجوع المزمن وسوء التغذية بمرور الوقت.

إن إنتاج بيانات السلاسل الزمنية وتحليلها سيساعد الشركاء على فهم ديناميكيات الأمن الغذائي قبل أن تصل الأوضاع إلى مستويات الأزمة، وعلى معالجة العوامل الهيكلية التي تدفع إلى مخاطر النزوح المتكرر والمطوّل. إن فهم كيفية اختلاف أسعار الغذاء وقدرة المجتمعات على مواجهة الصدمات بمرور الوقت وفي فترات خارج الأزمات من شأنه أن يساعد في تحديد القطاعات والمجموعات السكانية التي تتطلب التدخلات الأكثر إلحاحًا للحد من مخاطر النزوح وانعدام الأمن الغذائي.

ومع ذلك، فلن يكفي جمع البيانات الكمية وتحليلها لتفصيل الجوانب المختلفة والعوامل الشاملة التي تؤثر على مثل هذه الديناميكية المعقدة. فالقيام بذلك يتطلب اتباع نُهُج مختلطة الطرق تجمع بين التقييمات الكمية والنوعية لتنوير السياسات المصممة القابلة للتنفيذ بشأن الأمن الغذائي والحلول الدائمة.

من شأن إنتاج المزيد من التحليلات المشتركة أن يساعد أيضًا في إلقاء الضوء على الدوافع المشتركة وتأثيرات النزوح وانعدام الأمن الغذائي. وينبغي تعزيز المبادرات من أمثلة شبكة معلومات الأمن الغذائي، وهي منصة فنية تجمع بين أصحاب المصالح الرئيسيين من القطاع والوكالات العاملة في مجال النزوح، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد ساعدت شبكة معلومات الأمن الغذائي على رفع مستوى قضية انعدام الأمن الغذائي بين السكان النازحين من خلال إجراء التحليلات وإصدار التقارير عن بعض المواقف الرئيسية، بما في ذلك التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية.[٥٤٩]

ولن يكون تنفيذ الاقتراحات والتغلب على التحديات التي نوقشت هنا ممكنًا إلا إذا تعاون أصحاب المصالح وتبادلوا البيانات فيما بينهم. إن تعزيز الشراكات الحالية وإنشاء شراكات جديدة سيفيد أيضًا فهمنا المشترك لما يدفع إلى النزوح وانعدام الأمن الغذائي وقدرتنا على تحديد الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم.

مزارع بطاطس في كولومبيا. انتقل العديد من المزارعين بشكل دائم إلى المناطق الحضرية نتيجة الصراع الذي طال أمده في البلاد. © Getty Images/دانييل مونوز /وكالة الأنباء الفرنسية، فبراير ٢٠٢٢

الخاتمة

يتزامن هذا العام مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وقد أحرزنا تقدمًا كبيرًا منذ نشرها في تحسين الرصد والإبلاغ عن اتجاهات الظاهرة وأنماطها وتأثيراتها. ووفرنا أيضًا بياناتنا وتحليلاتنا لصناع القرار والممارسين لتوجيه تطوير السياسات والبرامج من أجل دعم أولئك الذين نزحوا بسبب الصراع والعنف والكوارث وآثار تغير المناخ. وقد أدى ذلك إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى الاستثمار في الحلول الدائمة والوقاية على المستوى العالمي.

ومع ذلك، يستمر ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح في جميع أنحاء العالم وكذلك عدد الحركات الجديدة المسجلة كل عام. وما زال النزوح بسبب الصراع مصدر قلق كبير من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوكرانيا، لكن النزوح الناجم عن الكوارث كان له بصمة جغرافية أكبر بكثير في العام الماضي. حيث سُجلت هذه الظاهرة في ١٤٨ دولة ومنطقة، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل في العديد من الدول. ومع ذلك، ما زلنا نفتقد جزءًا كبيرًا من الصورة، نظرًا لأن النزوح الناجم عن المخاطر بطيئة الظهور المرتبطة بتغير المناخ ما زال مجهول المصير إلى حد كبير.

إن حقيقة أن اتجاهات النزوح هذه قيست على خلفية انعدام الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى تفاقم العديد من الأزمات الإنسانية الأكثر حدة في العالم أمر مثير للقلق أيضًا، ويدعو إلى بذل جهود متجددة لمعالجة دوافعها وآثارها المشتركة. إذ لم يُكشف تمامًا عن الروابط المعقدة بين الظاهرتين، لكن الأدلة المقدمة في هذا التقرير تُظهر أنها غالبًا ما تكون متشابكة ويعزز بعضها بعضًا لخلق نقاط ضعف دائمة وتحديات عديدة للنازحين والمجتمعات المضيفة لهم والحكومات ومقدمي المساعدات الذين يحاولون دعمهم. ومن دون معلومات وتحليلات شاملة حول كيفية تداخلهما، لن نتمكن من تقديم حلول طويلة الأجل لها تأثير حقيقي لأمر يعتبر تحديًا متفاقمًا.

ولكي ينجح هذا الأمر، لا بد لإنشاء الشراكات والتعاون لمعالجة دوافعهم المشتركة من أن يكون خطوة أساسية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة للنازحين لتلبية احتياجاتهم الإنسانية العاجلة، يجب أن نواصل الاستثمار في المبادرات التي تدعم قدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات وتحسينها من خلال الإجراءات الاستباقية وتدابير الحد من المخاطر. إن القيام بذلك من خلال عدسة التنمية من شأنه أن يساعد في معالجة الدوافع الأساسية للنزوح بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

توجد بالفعل أمثلة على الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم، وهي تجلب الأمل في أن مثل هذه الحلول قابلة للتحقيق. إن تشجيع سبل العيش المستدامة وتخصيص الموارد المناسبة لدعم النازحين في حل محنتهم سيساعد أيضًا على منع النزوح المستقبلي وأزمات انعدام الأمن الغذائي، مع تحقيق مكاسب إنمائية طويلة الأجل.

ونحن نحتاج أيضًا إلى إنشاء طرق شاملة للنظر في التداعيات الأوسع للنزوح الداخلي على المجتمعات، بما في ذلك الأمن الغذائي والصحة والتعليم والعمل والأمن. وسيكون إنتاج بيانات أكبر حجمًا وأفضل جودة واستخدامها لتوجيه هذه الجهود أمرًا بالغ الأهمية. بعد ٢٥ عامًا من التقدم في هذا الاتجاه، نحتاج إلى مواصلة تحسين تغطية بيانات النزوح الداخلي وتفصيلها وحسن توقيتها وتفصيلها، واستكمالها بالمعلومات الأخرى اللازمة لفهم الأزمات الحالية ومعالجتها وتقليل مخاطر حدوثها في مستقبل.

عودة قارب صيد عند غروب *الشمس* بعد رمي *الشباك ليلًا*
في مانغيلي، مدغشقر. © *الفار/الكسندر جو*، يونيو ٢٠٢٢

Endnotes

1 IDMC, How we monitor, May 2023

2 IPC, Population Tracking Tool, undated

3 ACAPS, Humanitarian Access Overview 14 ,2022 December 2022

4 IDMC, How Can Pastoralists Become Displaced When They Lead Traditionally Mobile Lifestyles? March 2014

5 NASA, Worst Drought on Record Parches Horn of Africa, undated; IFRC, WMO: Third consecutive year of La Niña could intensify Horn of Africa drought, 31 August 2022

6 UNHCR, Protection & Return Monitoring Network – Somalia, last accessed 30 March 2022

7 OCHA, Horn of Africa Drought: Regional Humanitarian Overview & Call to Action, 29 November 2022

8 IOM DTM, Kenya Mobility Tracking and Multi-Sectoral Location Assessments, September – December 2022

9 OCHA, Horn of Africa Drought: Regional Humanitarian Overview & Call to Action, 29 November 2022

10 Ibid

11 ICG, The Climate Factor in Nigeria's Farmer-Herder Violence, 22 April 2021; IFPRI, Extreme weather and civil war in Somalia: Does drought fuel conflict through livestock price shocks? February 2013

12 AFDB, Dakar2 Summit: Feed Africa, January 2023

13 UN News, Millions face flooding threat across west and central Africa, 28 October 2022; WWA, Climate change exacerbated heavy rainfall leading to large scale flooding in highly vulnerable communities in West Africa, 16 November 2022

14 WFP, West Africa hard-hit by climate crisis as deadly floods decimate lives and livelihoods, 17 October 2022

15 OCHA, Nigeria - Floods Response: Flash Update 14 ,4 December 2022; IFRC, Nigeria, Africa - Floods Emergency Appeal, 24 October 2022

16 IOM DTM, Nigeria - Flood Rapid Needs Assessment Dashboard - Anambra State, 8 November 2022

17 IOM, Over 15,000 Internally Displaced Persons in Immediate Need of Shelter as Flood Ravages Camps in Northeast Nigeria, 7 October 2022

18 OCHA, Nigeria - Floods Response: Flash Update 14 ,4 December 2022; CILSS, Cadre Harmonisé d'identification des zones à risque et des populations en insécurité alimentaire et nutritionnelle, November 2022; UNICEF; Nigeria Emergency Flood Response – Flash Update, September – November 2022

19 Floodlist, Mali – Hundreds of Homes Destroyed by Floods in Mopti Region, 27 September 2022

20 UNICEF, Chad Flash Update No. 4 Floods, 31 October 2022

21 OCHA/IOM/ECHO, Chad: Floods, July 2022

22 IFRC, Chad: Floods - Emergency Appeal n° MDRTD26 ,021 October 2022; OCHA, Chad: Flooding situation in N'Djamena - Situation Report No. 13 ,08 December 2022

23 OCHA, N'djamena, Chad - Flooding situation, 20 October 2022

24 IFRC, Mauritania: Floods - Emergency Action Plan (EPoA), DREF Operation MDRMR23 ,014 August 2022

25 IFRC, Senegal: Floods in Dakar, Thiès, and Matam Emergency Plan of Action (EPoA) DREF Operation n° MDRSN13 ,019 September 2022

26 South African Government News Agency, Ongoing heavy rains classified as national disaster, 20 January 2022; South African Government News Agency, Flood warning as Vaal and Bloemhof dams overflow, 20 January 2022

27 IFRC, KwaZulu-Natal floods: Red Cross steps up response amid mounting humanitarian needs, 26 April 2022; IFRC, South Africa: Floods in KwaZulu Natal - Emergency Plan of Action (EPoA), DREF Operation MDRZA19 ,012 April 2022

28 ECHO, South Africa - Floods and landslides update, 19 April 2022; International Charter and Major Disasters, Charter Activations, undated

29 Government of South Africa, Home Affairs to hand over IDs to KZN floods victims, 6 May 2022; Government of South Africa, Companies appointed to build temporary homes in KZN, 19 May 2022

30 IDMC, More Than Half a Million Displacements Across South-Eastern Africa as Five Tropical Storms Strike in Two Months, 25 March 2022; OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

31 OCHA, Malawi - Flash Appeal - Tropical Storm Ana, 26 February 2022

32 IFRC, Malawi | Tropical Storm Ana 6 - month operation update - Emergency appeal No: MDRMW20 ,015 December 2022

33 IFRC, Malawi: Red Cross scales up response to worst cholera outbreak in two decades, 25 January 2023; WHO, Tropical storms, flooding and Cholera: Malawi faces cholera emergency amidst severe climate events, 23 March 2022

34 Protection Cluster, Mozambique: Factsheet on Climate Related Displacement, April 2022; IOM, over 700,000 affected by Cyclone Gombe in Mozambique still in need of humanitarian assistance as IOM scales up response, 20 May 2022; IFRC, Malawi Tropical Cyclone Gombe impacts, 19 March 2022

35 WFP, Democratic Republic of the Congo September Situation Report – 41# 31 October 7 ,2022 November 2022; ICG, East Africa's DR Congo Force: The Case for Caution, 25 August 2022

36 UNHCR, Protection & Return Monitoring Network: Somalia, undated

37 Ibid; ACLED, Heightened Political Violence in Somalia, 3 March 2023

38 IDMC, GRID 2022: Spotlight – Ethiopia: Crisis in the north leads to unprecedented displacement, May 2022

39 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022; ICG, Avoiding the Abyss as War Resumes in Northern Ethiopia, 7 September 2022; US Department of State, Five Months of a Humanitarian Truce in Ethiopia, 24 August 2022; AU, Cessation of Hostilities Agreement between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray Peoples' Liberation Front (TPLF), 2 November 2022

40 GCR2P, Atrocity Alert No. 325: Ethiopia, Myanmar (Burma) and Yemen, 10 November 2022

41 MSF, Burkina Faso : des milliers de déplacés après une augmentation des violences dans la Boucle du Mouhoun, 31 August 2022; ACAPS, Burkina Faso country page, undated

42 OCHA, Burkina Faso: Aperçu de la situation humanitaire au 31 décembre ,2022 30 January 2022

43 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

44 OCHA, Niger - Flash Update # 1 : Mouvement de populations – Diffa, 2 September 2022

45 ACAPS, Humanitarian Access Overview, December 2022; ACAPS, Humanitarian Access Overview, July 2022

46 OCHA, Sudan: Humanitarian Snapshot, 12 May 2022

47 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

48 UNSC, Final report of the Panel of Experts on South Sudan submitted pursuant to resolution 2021) 2577) (S/8 ,(359/2022 May 2022; IGAD, Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, 12 September 2018

49 UN News, South Sudan: Human rights violations in Unity state committed with 'impunity', 6 September 2022; UNHCR, Thousands displaced by escalating conflict in South Sudan's Greater Upper Nile Region, 7 December 2022

50 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

51 SADC, Executive Secretary Presents Instruments of Authority for Standby Force Deployment Mission to Mozambique, 17 July 2021; OCHA, Mozambique - Displacement in northern Mozambique - Flash Update No. 9 ,1 September 2022

52 SADC, Peace building support programme begins in northern Mozambique, 24 June 2022

53 WFP, Democratic Republic of the Congo September Situation Report – 41# 31 October 7 ,2022 November 2022

54 ACSS, Rwanda and the DRC at risk of war as new M23 rebellion emerges: an explainer, 29 June 2022; IFCR, Democratic Republic of the Congo 2023 IFRC network country plan (MAACD29 ,(002 November 2022

55 allAfrica, Congo-Kinshasa: M23 - Four Things You Should Know About the Rebel Group's Campaign in Rwanda-DRC Conflict, 23 November 2022; M23, Declaration of Commitments by the Movement of March 23 at the Conclusion of the Kampala Dialogue, 12 December 2013; ICG, Supporting Dialogue and Demobilisation in the DR Congo, 10 October 2022; Stabilisation Unit, Elite Bargains and Political Deals Project: Democratic Republic of Congo (M23) Case Study, February 2018

56 Xinhua, UN mission in DRC works with stakeholders to assist peace dialogue, 23 November 2022; OCHA, République démocratique du Congo: Nord-Kivu - Mouvements de population : Crise affectant Rutshuru – Nyiragongo – Lubero, 21 December 2022; IOM DTM, RDC - Nord Kivu : Suivi des urgences 26 ,99# mai - 2 juin 2022; IOM DTM, RDC - Nord Kivu : Suivi des urgences 14 - 13 ,100# juin 2022; IOM DTM, DRC - Nord Kivu : Dashboard des sites de déplacement, 25 Février - 31 Mars 2022; NRC, DR Congo: 37,000 people displaced in four days amid a resurgence of fighting in North Kivu, 27 May 2022

57 EAC, The Democratic Republic of the Congo formally joins EAC after signing of the Treaty of Accession to the Community, 8 April 2022; MONUSCO, Déclaration à la presse faite le 21 novembre 2022 par le Président du Conseil de sécurité pour le mois de novembre, M. Harold Adlai Agyeman (Ghana), 24 November 2022; UNSC, Great Lakes Region: Briefing and Consultations, 26 October 2022; The East African, East African leaders read riot act to DRC armed groups, 22 April 2022

58 ICG, East Africa's DR Congo Force: The Case for Caution, 25 August 2022

59 ACSS, Rwanda and the DRC at risk of war as new M23 rebellion emerges: an explainer, 29 June 2022; Le Monde, En RDC, l'armée ougandaise autorisée à passer la frontière pour traquer les rebelles ADF, 28 November 2021

60 USAID, Democratic Republic of the Congo - Complex Emergency Fact Sheet 5# Fiscal Year, 30 September 2022

61 IPC, Democratic Republic of the Congo: Over 26 million people experiencing high levels of acute food insecurity, October 2022

62 allAfrica, Congo-Kinshasa: DRC - Food Crisis Hits Goma Amid Renewed Fighting, 9 November 2022

63 GCRP, Atrocity Alert No. 326: Democratic Republic of the Congo, Myanmar (Burma) and Mali, 16 November 2022

64 Devex, Violence soars in a corner of DRC that donors seem to have 'forgotten', 20 October 2022; Mercy Corps, Cultiver des solutions contre la faim pour les familles touchées par les conflits et les déplacements, 27 July 2022; FEWS NET, République démocratique du Congo : Perspectives sur la sécurité alimentaire - Octobre 2022 à Mai 4 ,2023 November 2022; Radio Okapi, Rutshuru : carence des produits alimentaires et hausse de prix à la suite de l'insécurité, 21 October 2022

65 OCHA, Democratic Republic of Congo: Internally Displaced Persons and Returnees (December 3 ,(2022 February 2022; USAID, Democratic Republic of the Congo - Complex Emergency Fact Sheet 5# Fiscal Year, 30 September 2022

66 OCHA, République démocratique du Congo : Plan de réponse humanitaire 2022 - Aperçu des financements (au 31 janvier 3 ,(2023 February 2023

67 PFF, The Somalia Famine of ,2012-2011 19 February 2016; UN News, Famine looms in Somalia, but many 'hunger hotspots' are in deep trouble, 21 September 2022

68 IDMC, Somalia - country profile, last updated 21 October 2022

69 IOM, 15 Million People Face Humanitarian Crisis Due to Drought in the Horn of Africa, 8 April 2022; REACH, Drought in the Horn of Africa – Regional analysis (February 15 ,(2023 February 2023

70 UNHCR, Somalia - Internal Displacement, last accessed 2 March 2022; OCHA, About OCHA Somalia, undated; UN News, Somalia: 2.6$ billion appeal to support millions amid historic drought and famine fears, 8 February 2023

71 World Bank, Informing Durable Solutions for Internal Displacement in Nigeria, Somalia, South Sudan, and Sudan: Country Case Studies, 18 April 2019; IOM, Somalia Drought Response (November 20 ,(2022 December 2022

72 IDMC, City of flight: New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia, November 2018; IOM et al, Somalia: Drought and Famine Displacement Monitoring Dashboard (November 12 ,(2022 December 2022

73 IOM, Understanding the key drivers of displacement in Somalia, during the 22/2021 drought, September 2022

74 IOM et al, Somalia: Drought and Famine Displacement Monitoring Dashboard (November 12 ,(2022 December 2022

75 UNHCR, Somalia - Internal Displacement, last accessed 2 March 2022; UN press release, IOM, World Bank, Government of Somalia to Provide Lasting Solutions for 71,000 People Affected by Drought, 18 October 2022

76 IDMC, City of flight: New and secondary displacements in Mogadishu, Somalia, November 2018; Global Protection Cluster, Somalia Protection Analysis Update: September 11 ,2022 October 2022

77 IDMC, Good Practices: Protecting the Housing, Land and Property Rights for Displacement Affected Communities in Urban Centres in Somalia, undated; OCHA, Somalia: Actions taken in support of the protection against forced evictions during COVID7 ,19- September 2020; Danwadaag, Addressing forced evictions as a key obstacle to achieving durable solutions in Somalia, March 2021; ReDSS, Forced evictions as an obstacle to durable solutions in Somalia, September 2019

78 UN press release, IOM, World Bank, Government of Somalia to Provide Lasting Solutions for 71,000 People Affected by Drought, 18 October 2022; NRC, Somalia Brief: Worsening drought escalates forced evictions in Banadir region, 14 March 2022; NRC, Evictions Trends Analysis, updated January 2023

79 OCHA, Somalia: Drought Response and Famine Prevention, 25 October - 14 November 2022

80 IPC, Somalia Famine Review: Conclusions and Recommendations for Baidoa and Burhakaba Rural Districts, and Baidoa and Mogadishu IDP Sites, 2 December 2022; IPC, Somalia: 5.6 million people experiencing high levels of acute food insecurity, famine projected in the south, December 2022

81 FEWS NET, As deaths continue to accumulate despite assistance, Somalia is projected to face famine in 13 ,2023 December 2022; UN press release, Famine looms in Somalia, but many 'hunger hotspots' are in deep trouble, 21 September 2022

82 OCHA, Somalia: The Cost of Inaction, 24 October 2022

83 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

84 OCHA, Somalia: Drought Situation Report No.20 ,6 April 2022; OCHA, Horn of Africa Drought: Regional Humanitarian Overview & Call to Action, 28 November 2022

85 The New Humanitarian, Amid Drought, Somali Pastoralists Watch Their 'Sources of Life' Perish, 20 June 2017; FAO, Global Information and Early Warning System: Country Briefs – Somalia, 13 September 2022

86 IOM, Understanding the key drivers of displacement in Somalia, during the 22/2021 drought, September 2022

87 UN press release, The Federal Government of Somalia and UN Partners launch Saameynta Project to Provide Lasting Solutions for People Displaced by Conflict and Climate Change, 20 March 2022

88 World Bank, Climate Change Overview - Country Summary: Somalia, undated; IDMC, Harmonisation of IDP data through the IDP working group in Somalia, undated

89 IDMC, Drought Displacement Modelling, September 2022; Universitat de Valencia, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

90 Bündnis Entwicklung Hilft, WorldRiskReport 2022 - Focus: Digitalization, 8 September 2022

91 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

92 All figures come from Madagascar's National Office for Risk and Disaster Management

93 OCHA, Madagascar - Rainy and Cyclone Season - Flash Update No.24 ,1 January 2022

94 Water journal, Urbanization and Floods in Sub-Saharan Africa: Spatiotemporal Study and Analysis of Vulnerability Factors—Case of Antananarivo Agglomeration (Madagascar), 10 January 2021; USAID, Risques climatiques dans les zones urbaines et en voie d'urbanisation Madagascar, March 2018

95 AFD, Protecting The Population From Flood Risks In Antananarivo, 2022 – 2016, undated

96 Environmental Research Climate, Limited role of climate change in extreme low rainfall associated with southern Madagascar food insecurity, 30 ,21–2019 December 2022

97 IOM DTM, Madagascar – Baseline Mobility Assessment, Grand Sud, September 2022; UNU, From drought to hunger: 5 facts on southern Madagascar's food insecurity, 23 November 2022

98 FAO, Madagascar Grand Sud and Grand Sud-Est – Response Overview, July 2022

99 FAO, The Forest and Landscape Restoration Mechanism – Madagascar, 2022; UNCCD, Country Profile of Madagascar Investing in Land Degradation Neutrality: Making the Case, 2018

100 FAO, Tropical Cyclone Outlook 16 ,23/2022 November 2022; WFP, Madagascar Cyclone Response Update, 11 March 2022; FAO, Madagascar : Évaluation des dommages et des pertes causés par les cyclones Batsirai et Emnati sur le secteur agricole dans le Grand Sud-Est de Madagascar, 5 September 2022

101 OCHA, Madagascar: Humanitarian Snapshot, 31 May 2022

102 GNFC, Global Report on Food Crises 4 ,2022 May 2022

103 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

104 FAO, Madagascar Grand Sud and Grand Sud-Est – Response Overview, July 2022; IPC, Madagascar: Acute Food Insecurity Situation for November 2022 to March 2023 and Projections for April to July 2023 and August to October 2023

105 IOM DTM, Madagascar – Baseline Mobility Assessment, Grand Sud, September 2022

106 ICL, Food crisis in Madagascar is not caused by climate change, find scientists, 13 December 2021

107 IOM DTM, Madagascar: Baseline Assessment - Drought in Grand Sud, September 2022

108 UNDRR, UNISDR Working Papers on Public Investment Planning and Financing Strategy for Disaster Risk Reduction: Review of Madagascar, 2015

109 Government of Madagascar, Stratégie Nationale de Gestion des Risques et des Catastrophes 2030-2016, September 2016

110 Government of Madagascar, Plan National d'Adaptation au Changement Climatique (PNA) Madagascar, December 2021

111 World Bank, Antananarivo: Strengthening Resilience through Nature-Based Solutions and Disaster-Informed Urban Planning, 31 March 2021

112 UN, Special Envoy For Syria Geir O Pedersen Briefing to the Security Council on Syria, 25 October 2022

113 Global Shelter Cluster, Dignified and Safer Living Conditions Guidance - North West Syria, 8 April 2022; OCHA, Syrian Arab Republic Humanitarian Response Plan 2022 2023 –, undated

114 ICG, How Huthi-Saudi Negotiations Will Make or Break Yemen, 29 December 2022; OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 20 ,2023 December 2022

115 IOM, Iraq Crisis Response Plan -2022 2 ,2023 February 2023

116 NRC, Iraq: Conflict, destruction stopping displaced families from returning to Sinjar, 18 May 2022

117 ICG, Iraq: Stabilising the Contested District of Sinjar, 31 May 2022; Ibid

118 WFP, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

119 OCHA, Durable Solutions Strategy for internally displaced people: a necessary step towards long-term recovery, 24 August 2022

120 IOM DTM, Libya IDP and Returnee Report 43, July - August 2022

121 OCHA, Durable Solutions Strategy for internally displaced people: a necessary step towards long-term recovery, 24 August 2022

122 UN, United Nations Sustainable Development Cooperation Framework – Libya 12 ,2025-2023 October 2022

123 ICG, Reuniting Libya, Divided Once More, 25 May 2022; UN News, 'Protracted political impasse' further polarizing Libya, 26 May 2022

124 Al Jazeera, What we know about Libya's worst fighting in two years, 28 August 2022

125 UNHRC, UN Fact-Finding Mission on Libya's statement on armed clashes in Tripoli, 29 August 2022

126 IDMC, Palestine country profile, last updated 19 May 2022

127 ICRC, Israel and the Occupied Territories - August 2022 Hostilities: Key Facts and Figures, 5 September 2022

128 IDMC, Yemen country profile, last updated 19 May 2022; IDMC, A decade of displacement in the Middle East and North Africa, February 2021

129 IFRC, Iran floods, January 2022; IFRC, Iran: Floods Emergency Plan of Action (EPoA) DREF Operation n° MDRIR14 ,008 January 2022

130 ECHO/OCHA/IFRC, Iran: Flash Floods, July 2022

131 OCHA, Severe winter weather hits north-west Syria - Flash Update 25 ,3# January 2022; OCHA, Heavy snowfall hits northern Syria's displaced communities, Flash Update 19 ,1# January 2022; Dataset provided by UNFPA

132 UNHCR, Flash Update 1# on the Response to Severe Winter Weather in North-West Syria, 27 January 2022; CCCM Syria, Flood Incidents Affecting IDP sites, accessed 27 March 2023

133 WHO, Severe snowstorm in northwest Syria creates challenges for health response, 26 January 2022

134 Global Shelter Cluster, Palestine, undated; MEMO, Rainfall floods Gaza's streets, 8 November 2022

135 Arab News, Rains wreak havoc on Gaza Strip, 8 November 2022

136 World Bank, Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa, 23 August 2017; FAO, Drought characteristics and management in North Africa and the Near East, undated; Brookings, Climate change may devastate the Middle East. Here's how governments should tackle it, 14 March 2022

137 IOM DTM, Climate-Induced Displacement Southern Iraq, 15 December 2022; CEO, The past, present and future of the Mesopotamian marshes, September 2021

138 Yale School of the Environment, After Comeback, Southern Iraq's Marshes Are Now Drying Up, 10 January 2023

139 ACAPS, Iraq country page, undated; IDMC, When Canals Run Dry: Displacement triggered by water stress in the south of Iraq, February 2020

140 ACAPS, Iraq country page, undated

141 IOM DTM, Climate-Induced Displacement Southern Iraq, 15 December 2022

142 Le Monde, Au Maroc, de violents feux de forêt font un mort et des centaines de déplacés, 15 July 2022

143 Statista, Area burned by wildfires in Morocco from 2009 to 23 ,2022 February 2023

144 AFP, Algeria Wildfires Burn UNESCO-Listed Park, Ex-Director Says, 20 August 2022; IFRC, Algeria: Forest Wildfires - Emergency Plan of Action (EPoA), DREF Operation n° MDRDZ5 ,008 September 2022

145 Dataset provided by UNFPA

146 WRI, 17 Countries, Home to One-Quarter of the World's Population, Face Extremely High Water Stress, 6 August 2019; Brookings, Climate change may devastate the Middle East. Here's how governments should tackle it, 14 March 2022

147 IWMI, Developing drought action plans, August 2022

148 IDMC, A decade of displacement in the Middle East and North Africa, February 2021

149 ACLED, Violence in Yemen During the UN-Mediated Truce: April-October 14 ,2022 October 2022

150 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022; OCHA, Reena Ghelani, Director of Operations and Advocacy Division: Remarks on behalf of the Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, 22 November 2022; ACAPS, Yemen: Social impact monitoring report: July–September 22 ,2022 November 2022

151 UNSC, Extending Yemen's Truce Has Resulted in Improved Humanitarian Conditions, Reduced Civilian Casualties, Special Envoy Tells Security Council, 14 June 2022; UNFPA, Rapid Response Mechanism: Post-distribution Monitoring Report, 3 January 2023

152 OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 19 ,2022 April 2022; UNFPA, Rapid Response Mechanism: Post-distribution Monitoring Report, 3 January 2023

153 OCHA, Yemen: Flood Snapshot (as of 30 September 10 ,(2022 October 2022; Floodlist, Yemen – Over 90 Killed in Floods, More Rain Forecast, 21 August 2022; UNFPA, Rapid Response Mechanism: Post-distribution Monitoring Report, 3 January 2023; UNFPA, Floods in Yemen upend lives for tens of thousands already fleeing brutal conflict, 6 September 2022

154 OCHA, Yemen: Flood Snapshot (as of 30 September 10 ,(2022 October 2022; IDMC, Global Report on Internal Displacement 2021, p.25, May 2021; OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

155 OCHA, Yemen: Flood Snapshot (as of 30 September 10 ,(2022 October 2022

156 OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 20 ,2023 December 2022

157 Ibid

158 IOM DTM, Ma'rib IDP Intention Survey Intention, Data collection 30 - 7 September 2022

159 OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 20 ,2023 December 2022

160 GCACIC, 2022 Western North Pacific Basin Tropical Cyclone Predictions, April 2022; StratumFive, 2022 Pacific Tropical Cyclone Outlook: How is the season shaping up? 19 May 2019

161 DROMIC, Report 69# on Severe Tropical Storm "Paeng", 29 December 2022

162 DROMIC/OCHA/ECHO, Tropical Storm Nalgae - Oct 2022, undated

163 Xinhua, East China on alert as super typhoon Muifa approaches, 3 August 2022; Earth Obsesrvatory, Typhoon Muifa Lands Near Shanghai, 14 September 2022

164 Government of China, The Ministry of Emergency Management released the basic situation of national natural disasters in 13 ,2022 January 2023

165 OCHA, Philippines: Super Typhoon Noru (Karding) Consolidated Rapid Assessment Report, 30 September 2022; UNICEF, Concern for children in the Philippines as Super Typhoon Noru/ Karding strikes, 26 September 2022; CNN, Hundreds of thousands evacuated as Typhoon Noru makes landfall in Vietnam's Da Nang, 28 September 2022

166 Al Jazeera, Typhoon Nanmadol: Japan urges millions to seek shelter, 17 September 2022; Al Jazeera, Millions in Japan told to evacuate from Typhoon Nanmadol, 18 September 2022

167 BNPB, Info Bencana Desember ,2022 12 December 2022

168 Parliament of Australia, National Emergency (2022 New South Wales Floods) Declaration 2022, undated; New York Times, Australia Is Getting Harder to Live In': Unending Rain, Growing Floods, 8 March 2022

169 ABC News, Flood rescues, landslips and evacuations after severe rain lashes parts of already flooded NSW, 8 October 2022

170 Guardian, NSW floods now Australia's most expensive natural disaster as insurance claims skyrocket, 23 November 2022

171 ADB/IDMC, Disaster displacement: Papua New Guinea country briefing, 28 November 2022; ECHO, New Caledonia - Flood, Daily Flash, 14 February 2022

172 Project Hope, Cianjur, Indonesia Earthquake: What You Need To Know, 23 November 2022

173 Jordan Times, Indonesia quake survivors appeal for supplies as rain hampers rescue, 23 November 2022

174 ADRC, Japan: Earthquake: 16/03/2022, undated; Associated Press, Powerful Japan earthquake strikes off coast of Fukushima, killing four, 17 March 2022

175 Reuters, Quake hits Japan off Fukushima coast, leaving two dead and reviving painful memories, 16 March 2022

176 UNESCAP, Tonga eruption: a reminder of the cascading risks and vulnerabilities of SIDS, 31 January 2022; Government of Tonga/World Bank, The January 2022 ,15 Hunga Tonga-Hunga Ha'apai eruption and tsunami: global rapid post disaster damage estimation report, 7 February 2022

177 UNHCR, Mindanao Displacement Dashboard, November 2022

178 IFRC, Papua New Guinea IFRC Operational Annual Report (1 July 2022 31 - December 2022) - Appeal number: MAAPG13 ,003 March 2022; UNCT PNG, Papua New Guinea Highlands Violence: Humanitarian Needs and Priorities, 9 August 2022

179 Tempo.co, Pemekaran Papua, Ini Rincian 3 Provinsi Baru, 4 July 2022

180 Reuters, Indonesia passes contentious law to create more provinces in Papua, 30 June 2022

181 IDMC, Post-Coup Displacement In Myanmar - What We Know And What We Don't, September 2021

182 IDMC analysis of data provided by UNHCR and OCHA Myanmar

183 Ibid

184 Frontier Myanmar, On the Sagaing frontlines outgunned villagers defy the odds, 26 May 2022

185 Data For Myanmar, Civilian homes burned down by Myanmar's military, 31 December 2022

186 UNHCR, South East Myanmar Displacement Overview, 11 July 2022

187 IDMC analysis of data provided by UNHCR and OCHA Myanmar

188 OCHA, Myanmar: Escalation of Conflict in Rakhine and Southern Chin - Flash Update, 6 September 2022

189 OCHA, Myanmar: Escalation of Conflict in Rakhine and Southern Chin - Flash Update, 30 September 2022; OCHA, Myanmar: Displacement due to Myanmar Armed Forces & Arakan Army conflict in Rakhine and Chin States, 5 January 2023

190 OCHA, Myanmar Humanitarian Update, 3 December 2022; RFA, Myanmar military, Arakan Army halt hostilities on humanitarian grounds, 28 November 2022

191 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022; OCHA, Myanmar Humanitarian Needs Overview 31 ,2022 December 2021

192 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022

193 OCHA, Myanmar: Humanitarian Update No.28 ,19 June 2022

194 Insecurity Insight, Attacked and Threatened: Health Care at Risk Map, 1 January 31 - 2016 December 2022

195 Insecurity Insight, Violence Against or Obstruction of Health Care in Myanmar, May 2022; Frontier Myanmar, Healthcare On The Run, 9 September, 2022

196 FAO, Data in Emergencies – Monitoring; FAO, Myanmar - Response overview, October 2022

197 OCHA, Myanmar: Escalation of Conflict in Rakhine and Southern Chin Flash Update, 30 September 2022; OCHA, Asia and the Pacific: Weekly Regional Humanitarian Snapshot, 23 November 2022

198 OCHA, Myanmar Humanitarian Update no. 30 ,25 December 2022

199 WFP, Myanmar Situation Report, August 2022

200 Market Analysis Unit, Kayah/Karenni State IDPs, October 2022

201 FTS, Myanmar Humanitarian Response Plan 2022: Appeal Summary, undated

202 IDMC, Disaster displacement in Asia and the Pacific, September 2022

203 OCHA, Philippines: Super Typhoon Rai (Odette) Humanitarian Needs and Priorities Revision (Dec 2021 - Jun ,(2022 2 February 2022

204 IDMC, Country profile: Philippines, last updated 18 May 2022; DROMIC/DSWD, Report 156# on Typhoon “Odette”, 14 October 2022

205 DROMIC, About us, 10 July 2016

206 OCHA, Philippines: Super Typhoon Rai (Odette) Humanitarian Needs and Priorities Revision (Dec 2021 - Jun 2 ,(2022 February 2022; IDMC, Disaster displacement in Asia and the Pacific, September 2022

207 NEDA, Western Visayas speaks on Western Visayas Rehabilitation and Recovery Plan for Typhoon Odette during regional forum, 2 September 2022

208 DROMIC/DSWD, Report 156# on Typhoon “Odette”, 14 October 2022

209 DROMIC/DSWD, Report 34# on Tropical Storm Agaton, 14 May 2022

210 DROMIC/DSWD, Report 53# on Tropical Storm AGATON, 1 September 2022

211 Ibid; DROMIC/DSWD, Report 156# on Typhoon “Odette”, 14 October 2022

212 IOM/UNCT Philippines, USAID provides over 1,000 transitional shelters to Typhoons Odette and Agaton-affected families in Leyte, 19 December 2022

213 Stockholm Environment Institute, Durable solutions for people displaced by Typhoon Haiyan in Tacloban, Philippines, 1 December 2022; IDMC, The evolving picture of displacement in the wake of typhoon Haiyan: an evidence-based overview, May 2014

214 OCHA, Philippines Super Typhoon Impact Comparison, 11 January 2022

215 DROMIC/DSWD, Report 156# on Typhoon “Odette”, 14 October 2022

216 CFE-DMHA, Philippines Disaster Management Reference Handbook, 22 November 2021

217 IDMC, Disaster displacement in Asia and the Pacific, September 2022

218 IFRC, Tonga Volcano and Tsunami - Operation update 3# (Six month report), 1 August 2022

219 Risk Frontiers, Why the Tonga tsunami arrived much earlier and much larger than expected, 24 January 2022

220 OCHA, Tonga: Snapshot of Population Displacement, 7 February 2022

221 ABC News, Six months after volcanic eruption and tsunami, Tongans who lost everything have plans for their future, 14 July 2022

222 CARE, HungaTonga - Hunga Ha’apai Volcano & Tsunami Response, Kingdom of Tonga, Baseline Report, 14 November 2022

223 UNU, Technical Report: Tonga volcano eruption - Interconnected Disaster Risks 31 ,2022/2021 August 2022

224 World Bank, Personal remittances, received (% of GDP) – Tonga, undated

225 UNU, Technical Report: Tonga volcano eruption - Interconnected Disaster Risks 31 ,2022/2021 August 2022

226 UNDRR research briefs, Domestic violence increase during disasters, 15 March 2022

227 Lowy Institute, The fallout from Tonga’s volcano goes deeper than the ashes, 8 February 2022

228 UNESCAP, Tonga eruption: a reminder of the cascading risks and vulnerabilities of SIDS, 31 January 2022; Government of Tonga/World Bank, The January 2022 ,15 Hunga Tonga-Hunga Ha’apai eruption and tsunami: global rapid post disaster damage estimation report, 7 February 2022

229 FAO, Hunga Tonga–Hunga Ha’apai Volcano Eruption: Data in Emergencies Hazard Impact Assessment (DIEM-Impact) – Update No.17 ,1 February 2022; FAO, FAO and Belgium are teaming up to improve food security and livelihoods in Tonga following the devastating volcanic eruption and consequent tsunami, 11 March 2022; FAO, Tonga volcanic eruption: what possible impact on agriculture and fisheries? 21 January 2022

230 UN News, 80 per cent of Tonga population impacted by eruption and tsunami, 20 January 2022

231 ADB Blog, How Tonga Prepared for and Responded to a Devastating Volcanic Eruption, 28 March 2022

232 ABC News, Six months after volcanic eruption and tsunami, Tongans who lost everything have plans for their future, 14 July 2022

233 Pacific Media Network, Victims of Tonga volcano moving into new homes, 23 December 2022

234 Information provided by the government of Tonga

235 Government of Tonga, Prime Minister confirms recovery and resilience building plan needs TOP565.8$ million, 9 March 2022

236 FAO, Hunga Tonga-Hunga Ha’apai eruption: Household food security and agriculture - DIEM-Impact report, November 2022

237 World Bank, Climate Risk Country Profile: Tonga, 2021

238 Government of Tonga, Strategic roadmap for emergency and disaster risk management 2023 – 2021, undated

239 UNOSAT, Satellite detected water extents between 1 July and 31 August 2022 over Pakistan, 5 September 2022

240 Data received from IOM, citing the National Disaster Management Agency (NDMA)

241 OCHA, Pakistan: 2022 Monsoon Floods - Situation Report No. 29 ,10 October 2022

242 JBA Risk, Event response: India and Bangladesh pre-monsoon flooding, May 2022; Oxfam, Worst monsoon rains in over a century submerge most of northeast Bangladesh and devastate the lives of over 4 million people, 22 June 2022; Scroll.in, Like a scene from ‘Titanic’: Assam residents say this may be the worst flood in living memory, 20 June 2022

243 HAI, Situation Report - Assam Floods, 22 Jun 2022

244 Floodlist, India – Floods Affect Nearly 5 Million in Assam, Over 200,000 Displaced, 21 June 2022

245 NERC, Situation report regarding Flood/Heavy rainfall as on 21 May 2022

246 Data received from Needs Assessment Working Group (NAWG)

247 Down to Earth, North East India records lowest rainfall in 122 years, 23 August 2022

248 OCHA, HCTT Flash Flood 2022_ Response Monitoring Dashboard, 27 October 2022

249 Government of Nepal, Monsoon Onset and Withdrawal date information, 6 June 2022

250 Rising Nepal, Terai drought challenges above-normal rain forecast, 30 August 2022

251 Government of Nepal, Monsoon Onset and Withdrawal date information, 6 June 2022; Rising Nepal, Terai drought challenges above-normal rain forecast, 30 August 2022; Kathmandu Post, Unusual rains expected this year, authorities stress preparedness, 16 May 2022; Mongabay, Lack of timely rains, fertilizer hits rice farmers in Nepal’s granary, 8 August 2022

252 Government of Nepal, Monsoon Onset and Withdrawal date information, 6 June 2022

253 OCHA, Asia and the Pacific: Weekly Regional Humanitarian Snapshot, 10 - 4 October 2022

254 Data provided by Nepal Red Cross Society (NRCS)

255 Kathmandu Post, Unusual rains expected this year, authorities stress preparedness, 16 May 2022

256 IFRC, Sri Lanka: Extreme Weather - Operation update n° 21 ,1 November 2022

257 Times of India, Warm, shallow water makes Bay of Bengal prone to cyclones, 29 September 2021

258 GTACS, Overall Orange alert Tropical Cyclone for SITRANG24 ,22- October 2022; Bangladesh Red Crescent, Cyclone SITRANG, Bangladesh: Situation Report ,2# 26 October 2022

259 Data received from Needs Assessment Working Group (NAWG)

260 NERC, Brief regarding Cyclonic Storm “SITRANG” over Bay of Bengal, 25 October 2022

261 NERC, Brief regarding Severe Cyclonic Storm ‘ASANI’ over Westcentral Bay of Bengal, 13 May 2022

262 OCHA/IFRC, Afghanistan: Earthquake - Jan 2022, undated

263 OCHA, Earthquake in Badghis Province, Afghanistan - Flash Update No. 21 ,2 January 2022

264 IFRC, Afghanistan: Badghis Earthquake - Final Report DREF Operation, 1 September 2022

265 Al Jazeera, Afghanistan hit by deadliest earthquake in 20 years, 22 June 2022; USGS, Magnitude 5.9 earthquake in Khōst, Afghanistan, 22 June 2022

266 IFRC, Khost and Paktika Earthquake - Emergency Appeal No: MDRAF007, Operational Strategy, 8 July 2022

267 OCHA, Afghanistan: Conflict Induced Displacements, 5 March 2023; IFRC, Afghanistan: Badghis Earthquake - Final Report DREF Operation, 1 September 2022; IDMC, GRID 2022: Spotlight – Afghanistan: A surge in urban displacement, May 2022

268 The Diplomat, Destruction Everywhere, Help Scarce After Afghanistan Quake, 28 June 2022; OCHA, Afghanistan Humanitarian Needs Overview 7 ,2022 January 2022

269 OCHA, Afghanistan: Conflict Induced Displacements Dashboard, 5 March 2023

270 IOM DTM, Afghanistan - Baseline Mobility and Emergency Community-Based Needs Assessment Report, Round 15, March - April 2022

271 IDMC, One Year On: The Taliban Takeover and Afghanistan's Changing Displacement Crisis, August 2022

272 ICG, Violence in Kashmir: Why a Spike in Killings Signals an Ominous New Trend, 28 June 2022

273 DAWN, Khyber jirga rejects peace bodies, opposes military action in Tirah, 22 September 2022

274 DAWN, Return of Sipah families to Tirah suspended over militants’ presence, 22 August 2022

Bank, Forewarned, but not Forearmed? Lessons for the Recent Floods in Pakistan from 31 ,2010 August 2022; CFE- DM, Pakistan Disaster Management Reference Handbook, June 2021

300 IDMC, Disaster Displacement in Asia and the Pacific, September 2022

301 WMO, Climate Change Likely Increased Intense Rainfall in Pakistan Study, 16 September 2022

302 IOM, Data collected by the Provincial Disaster Management Authority

303 UNDP, Pakistan Floods 2022 - Resilient Recovery, Rehabilitation, And Reconstruction Framework, 29 ,2022 December 2022

304 World Weather Attribution, Climate Change Likely Increased Extreme Monsoon Rainfall, Flooding Highly Vulnerable Communities In Pakistan, 14 September 2022; World Weather Attribution, Climate Change made devastating early heat in India and Pakistan 30 times more likely, 23 May 2022; World Bank, Climate Risk Country Profile – Pakistan, 2022

305 Government of Pakistan, Pakistan Floods 2022 – Post Disaster Needs Assessment, October 2022

306 Insurance Journal, 2022 Hurricane Season Ends But Was the Third-Costliest on Record, Thanks to Ian, 2 December 2022

307 CSIS, Humanitarian Response and Climate Resilience in Puerto Rico, 7 December 2022

308 UNCT Cuba, Respuesta a Huracán Ian, Reporte de Situación No. 03 de la Oficina de la Coordinadora Residente, 28 September 2022; OCHA/UNCT Cuba, Plan de Acción: Sistema de Naciones Unidas en Cuba - Respuesta a Huracán Ian, 19 October 2022

309 US National Weather Service, Hurricane Ian, 30 September 2022; FEMA, Open Dataset: Individuals and Households Program - Valid Registrations - v25 ,1 March 2023

%70 Of Flood-Hit Families Live In Squalid Conditions Without Proper Shelter, 27 September 2022

289 IOM, Data collected by the Provincial Disaster Management Authority

290 Ibid

291 DTM, Pakistan Flood Response Baseline Assessment – October ,2022 25 November 2022; DTM, Pakistan Flood Response Baseline Assessment – Sindh Province - October 28 ,2022 November 2022

292 Climate Tracker, Mango Crops In Pakistan Ravaged After Record Heat And Drought, 6 August 2022; Government of Pakistan, Pakistan Floods – Post Disaster Needs Assessment, October 2022

293 NDMA, Situation Report 150 – Floods, 10 November 2022; IPC, Pakistan – Balochistan, High Food Prices, Drought, Reduced Income Due To Covid19- And Livestock Diseases Or Deaths Are Driving Food Insecurity In Balochistan, December 2021

294 World Bank, Islamic Republic of Pakistan - Balochistan Needs Assessment Development Issues and Prospects, January 2013; The Atlantic, One Nation Under Water, 6 October 2022

295 GAVI, After the floods comes disease - IDP camps in flood-hit Pakistan, 7 October 2022

296 OCHA, Pakistan - 2022 Monsoon Floods - Situation Report No. 29 ,10 October 2022

297 Circle Of Blue, Hotspots H20 – As Water Systems Fail in Pakistan, Heat Wave Begets a Health Crisis, 23 May 2022

298 Government of Pakistan, Pakistan Floods 2022 – Post Disaster Needs Assessment Supplemental Report, 22 December 2022

299 IDMC, Disaster Displacement In Asia And The Pacific, September 2022; World

275 IOM, Afghan Response Multi-Sector Rapid Assessment System Dashboard, last accessed 27 March 2023

276 ADB, Climate Change in South Asia, undated

277 NERC, Disaster Reports, undated

278 IOM DTM, Pakistan, undated; Data shared internally by provincial authorities

279 Government of Pakistan, Pakistan Floods, Post Disaster Needs Assessment, October 2022; UNICEF, Pakistan Humanitarian Situation Report No. 3 - Floods, 20 September 2022

280 IOM, Data collected by the Provincial Disaster Management Authority

281 UNOSAT, Satellite detected water extents between 1 July and 31 August 2022 over Pakistan, 1 September 2022

282 World Bank, Pakistan - Flood Damages and Economic Losses Over USD 30 billion and Reconstruction Needs Over USD 16 billion - New Assessment, 28 October 2022; Government of Pakistan, Pakistan Floods, Post Disaster Needs Assessment, October 2022

283 PMD, Drought Bulletin of Pakistan, April – June 2021; PMD, Pakistan's Monthly Climate Summary, March, 2022

284 Washington Post, As record-setting heat blasts Pakistan, a glacial lake floods village, 9 May 2022

285 PMD, Monsoon progress highlights, 1 July – 30 September 2022

286 OCHA, Pakistan Revised 2022 Floods Response Plan Summary - 01 Sep 31 - 2022 May 4 ,2023 October 2022

287 NDMA, Situation Report No. 158 - Floods, 18 November 2022; UNITAR, Pakistan Flood Analysis, 1 July – 31 August 2022

288 Save the Children, Pakistan - Children At Risk Of Snake Bites And Disease As

331 OCHA, Informe Tendencias e Impacto Humanitario en Colombia 2022 | Fecha de corte: Enero - Diciembre de 23 ,2022 January 2023

332 Defensoria del Pueblo, Entre enero y noviembre fueron asesinados 199 líderes, lideresas sociales y personas defensoras de derechos humanos, 17 December 2022

333 ICRC, Colombia Retos humanitarios 23 ,2023 March 2023; OCHA, Colombia: Dashboard Desplazamiento forzado por lugar de ocurrencia y lugar de llegada. Colombia 2022-2016, undated

334 OCHA, Colombia: Balance de Acceso Humanitario 2022 (Enero a diciembre de 21 ,(2022 March 2023

335 OCHA, Colombia Panorama de las Necesidades Humanitarias 13 ,2023 March 2023

336 Ibid

337 Foro ONG Colombia, Monitoreo de desplazamiento forzado, undated

338 According to data obtained by IDMC from Colombia's Victim's Unit

339 IDMC, Deadly Surge in Gang Violence in Haiti's Capital Displaces Nearly Twice as Many People in June than in All of 25 ,2020 June 2022; IDMC, GRID 2022: Spotlight – Haiti: Violence and disasters trigger highest displacement in a decade, May 2022

340 FEWS NET, Central America and Caribbean Key Message Update: Concern for Haiti remains high amid continued violence, elevated prices, 23 December 2022; AP, UN aid chief: Gangs control about %60 of Haiti's capital, 9 December 2022

341 IOM DTM, Haïti: Baseline Assessment Round 0, April 2022

342 Ibid; IOM DTM, Déplacements dans les départements de l'Artibonite et du Centre, 8 December 2022

343 ACAPS, Humanitarian Access Overview 14 ,2022 December 2022; IOM DTM, Haïti: Carte des PDI dans les

321 Scientific American, Western 'Megadrought' Is the Worst in 1,200 Years, 15 February 2022

322 Government of California, As Record Heat Wave Intensifies, Governor Newsom Extends Emergency Response to Increase Energy Supplies and Reduce Demand, 6 September 2022

323 San Bernadino Sun, Deadly Fairview fire up to 4,500 acres burned, as authorities expand evacuations, 8 September 2022

324 TEMA, Statewide Severe Weather & Sevier County Wildfire, 30 March 2022

325 WYMT, Remembering the Gatlinburg Wildfires five years later, 29 November 2021; WVLT, Hatcher Mountain Wildfire %100 contained, number of structures lowered due to duplicate counts, 5 April 2022; TEMA, Statewide Severe Weather & Sevier County Wildfire, 30 March 2022

326 NPR, Fires hit Southwest, New Mexico's season 'dangerously early', 23 April 2022

327 Washington Post, New Mexico blaze is now largest wildfire in state history, 17 May 2022; FEMA, Daily Operations Briefing, 13 June 2022

328 Natural Resources Canada, National Wildland Fire Situation Report, 10 November 2022

329 UNICEF, Las huellas de un incendio en la vida de una ciudad, 25 March 2023; UNCT Cuba, Response to fire incident at the Matanzas Industrial Zone Situation Report No. 03 from the Resident Coordinator Office, 9 August 2022; BBC, Lightning strike causes major fire at Cuban fuel depot, 6 August 2022

330 Foro ONG Colombia, Desplazamiento Forzado en Colombia durante 2022, por razones de conflicto y violencia armada, violencia común y desastres, undated; Foro ONG Colombia, Monitoreo de desplazamiento forzado, undated. For more information on the changes in the methodology, see IDMC's Figures Analysis for Colombia, available online.

310 Le Monde, Millions evacuated and without power as Hurricane Ian hits Florida, 29 September 2022; NPR, Some don't evacuate, despite repeated hurricane warnings, because they can't, 28 September 2022; Washington Post, Millions were told to leave before Ian, some calculated it was better to stay, 28 September 2022

311 FEMA, Hurricane Ian Assistance Exceeds 4.5$ Billion; Thousands of Survivors Affected by Hurricane Nicole Register for Assistance, 9 January 2023

312 National Hurricane Center, Hurricane Julia: 10–7 October 15 ,2022 March 2023

313 OCHA, Northern Central America: TS Julia and Rainy Season Flash Update No. 14 ,01 October 2022; IDMC, Global Report on Internal Displacement 2022, May 2022

314 Folha de Pernambuco, Eventos extremos e chuvas acima da média marcaram Pernambuco nos últimos quatro meses, diz Apac, 1 September 2022

315 Government of Pernambuco, Declara situação anormal, caracterizada como "Situação de Emergência", nas áreas dos municípios do Estado de Pernambuco afetados por Chuvas Intensas, 29 May 2022

316 Instituto Nacional de Meteorologia, Estado do Clima no Brazil em 2022, undated; APAC, Boletim Do Clima Síntese Climática, May 2022

317 Jornal do Comercio, Jaboatão dos Guararapes foi a cidade com mais mortes pelas chuvas em Pernambuco, 6 June 2022

318 IFRC, Colombia: Floods - DREF Plan of Action (EPoA), Operation n° MDRCO,021 19 July 2022

319 NIFC, National Fire News, 31 March 2023; NOAA, Wildfire climate connection, 8 August 2022

320 NPR, Fires hit Southwest, New Mexico's season 'dangerously early', 23 April 2022; CDP, 2022 North American Wildfires, 19 January 2022

368 RTVE, Incendios forestales 2022 España cierra su peor año de incendios: cuatro de cada diez hectáreas quemadas en la UE fueron en suelo español, 1 January 2022

369 La Opinion, Más de 5.000 evacuados: lista de pueblos de Zamora desalojados, 18 July 2022

370 Sénat de France, Mission conjointe de contrôle relative à la prévention et à la lutte contre l'intensification et l'extension du risque incendie, 3 August 2022; Public Senat, Mégafeux : prévenir l'embrasement, 3 August 2022

371 European Commission, European Forest Fire report: Three of the worst fire seasons on record took place in the last six years, 31 October 2022

372 EFFIS, European Forest Fire Information System, undated

373 Daily Sabah, Turkey hails decline in wildfires thanks to measures, awareness, 11 October 2022

374 EFFIS, Estimates for European Union – Burned Area, last accessed 30 March 2022

375 IDMC, GRID 2022: Spotlight - Germany: Floods trigger the highest displacement in years, May 2022

376 TRT Haber, Minister Soylu: The cost of the flood is 4.2 billion liras, 3 July 2022

377 Government of Kazakhstan, Operational Headquarters of the Ministry of Emergency Situations: 814 people were rescued and evacuated during the day, including 101 children and 3 pregnant women, 30 March 2022; Government of Kazakhstan, Senate of the Parliament of the Republic of Kazakhstan held a meeting on the flood period, 14 April 2022

378 The Manc, Over 400 homes in south Manchester evacuated as Storm Franklin continues to hit region, 21 February 2022

379 Met Office, Storms Dudley, Eunice and Franklin, 24 February 2022

356 National Platform for DRR Government of Kyrgyz Republic, Batken: Updated Latest Information, 28 January 2022; Ministry of Emergency Situations, Bakten: Resdents Returned Home, 13 April 2022

357 National Platform for DRR Government of Kyrgyz Republic, Information on evacuation and humanitarian aid, 20 September 2022; IFRC, Kyrgyzstan: Border Conflict DREF Application, 2 October 2022

358 IFRC, Kyrgyzstan: Border Conflict DREF Application, 2 October 2022

359 Ministry of Emergency Situations, Current information on Batken resolution, 1 November 2022

360 European Council, Armenia: EU Monitoring Capacity completes its mandate, new planning team launched, 19 December 2022

361 WMO, Temperatures in Europe increase more than twice global average, 2 November 2022

362 BBC, Europe's drought the worst in 500 years – report, 23 August 2022; Politico, It's gettin' hot in here: Europe's year of climate extremes, 10 January 2023

363 Yale Environment 360, Could the Drying Up of Europe's Great Rivers Be the New Normal? 6 September 2022

364 EFFIS, Estimates for European Union – Burned Area, last accessed 30 March 2022

365 Préfet de la Gironde. Une réglementation pour protéger les forêts contre les incendies, last updated 29 March 2022

366 Maires de France, Incendies en Gironde : les premières leçons de la catastrophe, July 2022; Préfet de la Gironde, Incendie en cours en Gironde: point du 19 juillet 2022 à 23h19 ,00 July 2022

367 Préfet de la Gironde, Incendies en Gironde et dans les Landes: point du 10 août 2022 à 16h14 ,0 August 2022

communautés hôtes et les sites Round ,2 25 October - 23 November 2022

344 New Humanitarian, Surge in use of rape against women and rivals by Haiti gangs, 14 December 2022; UN News, Healing Haiti in the face of an increase in sexual violence, 27 November 2022

345 CMDPDH, Desplazamiento interno forzado en México, undated

346 La Jornada, Por violencia, huyen 850 familias de La Trinitaria y Frontera Comalapa, 19 July 2022

347 La Silla Rota, CJNG retoma control en Chinicuila, Michoacán; desplaza a 600 familias, 17 November 2022; El Pais, El sendero de destrucción que dejó el temblor del 19 de septiembre en Michoacán, 21 September 2022

348 Sol de Morelia, Aumenta número de desplazados por violencia en Michoacán, 14 December 2022

349 La Jornada, Violencia desplaza a 150 familias de Valparaíso, Zacatecas, 25 May 2022

350 IUDOP, La población salvadoreña evalúa la situación del país al final del año 2022, undated

351 CIPPDV, Estudio de Caracterización del Desplazamiento Interno por la Violencia en Honduras 2018 – 2004, December 2019

352 Fundación Arias para la Paz y el Progreso Humano, El Fenómeno del Desarraigo en Guatemala, September 2000

353 SwissInfo, 255 mujeres desplazadas forzadas dejó la violencia en Honduras en 25 ,2022 January 2023354 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report – General Population Survey Round 25 ,11 November - 5 December 2022

355 Bel.ru, How many civilians in the Belgorod region have died and been injured since the beginning of the NOW, 30 December 2022

402 ICG, Responding to Ukraine's Displacement Crisis: From Speed to Sustainability, 26 September 2022

403 OCHA, Ukraine: Flash Appeal, August 2022; IFW, Ukraine Support Tracker, last accessed 3 March 2023

404 Cabinet Ministers of Ukraine, Resolution 509: About accounting of internally displaced persons, 1 October 2014; IDMC, Ukraine: country profile, last updated 22 May 2022; DRC, Legal alert: Issue 66, July 2021; UAReforms, Human rights & reintegration of the occupied territories, undated; UNHCR, Ukraine: update on displacement-related legislation, September 2021

405 IDMC, Ukraine: country profile, last updated 22 May 2022; Cabinet Ministers of Ukraine, Resolution 884: On amendments to resolution 280 dated 18 April 11 ,2018 August 2021; Protection Cluster, Ukraine protection highlights, November 2021; Government of Ukraine, Draft Law on Amendments to the Law of Ukraine "On Social Services" regarding the expansion of the scope of social services provision, 23 July 2021

406 Ministry of Social Policy, The government has expanded opportunities for people to obtain a certificate of registration of an internally displaced person, 14 March 2022

407 Government of Ukraine, President, Prime Minister, Ministry of Digital Transformation presented Diia mobile app, 6 February 2020; UNDP, Ukraine launches new e-service for internally displaced persons, 20 April 2022; Ministry of Social Policy, Social protection2022- in figures and facts: Support for IDPs, 4 January 2023

408 Ministry of Social Policy, The Ministry of Social Policy will cooperate with the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in Ukraine to help internally displaced persons, 18 March 2022; Ministry of Social Policy, The Ministry of Social Policy and the International Committee of the Red Cross agreed on cooperation to help displaced people, 22 March 2022; Ministry of Social Policy, The Ministry of Social

390 UNHCR, Operational Data Portal – Ukraine Refugee Situation, last accessed 3 March 2023

391 Figures are based on a General Population Survey conducted by IOM with adults in non-occupied areas.

392 Open Democracy, The war in Ukraine has caused a housing crisis. Here's how to combat it, 27 April 2022

393 REACH, Ukraine Joint Market Monitoring Initiative (JMMI), June 2022

394 IDMC, Displacement In Ukraine: Insights From Survey Data, July 2022; IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report - General Population Survey Round 23 - 17 ,6 June 2022

395 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report - General Population Survey Round 23 - 16 ,12 January 2023

396 IMPACT, Supporting the humanitarian response in and outside Ukraine with the right data and information products, 6 October 2022

397 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report – General Population Survey Round 23 – 16 ,12 January 2023; UNICEF, Protection and care of unaccompanied and separated children fleeing Ukraine, 13 July 2022

398 IDA, Through this conflict in Ukraine, what happens to persons with disabilities? undated; HelpAge International, Ukraine crisis disproportionately affecting older people, undated; HelpAge International, Ukraine: Older people face abandonment and isolation as conflict with Russia intensifies, 24 February 2022

399 HelpAge International, Ukraine: rapid needs assessment of displaced older people, 6 June 2022

400 IDMC, Advancing Disability-Inclusive Action on Internal Displacement, December 2022

401 CCCM Cluster/REACH, IDP Collective Sites Monitoring, 18 - 5 December 2022

380 BBC, Storm Franklin: Why has the UK had so many storms lately? 21 February 2022

381 IDMC, Ukraine country profile, last updated 22 May 2022; OCHA, Ukraine – Crossing Points Snapshot, December 2021

382 Government of Ukraine, Ukrzaliznytsia has published information on evacuation flights from Donbas and other regions (updated), 24 February 2022

383 UN Ukraine, "The war has caused the fastest and largest displacement of people in Europe since World War II", 24 March 2022

384 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report - General Population Survey Round 25 ,11 November - 5 December 2022

385 REACH, Ukraine Arrival and Transit Monitoring, 27 September 2022

386 OCHA, Ukraine: Situation Report, 2 September 2022; ACAPS, Ukraine: Context and trends analysis May – July 13 ,2022 September 2022

387 Government of Ukraine, Evacuation from dangerous regions of Ukraine continues, 10 November 2022; ACAPS, Ukraine: Humanitarian access analysis – October 17 ,2022 November 2022; WHO, Statement – Winter in Ukraine: people's health cannot be held hostage, 21 November 2022

388 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report - General Population Survey Round 25 ,11 November - 5 December 2022; Government of Ukraine, The enemy destroyed housing: how to get state aid, 12 September 2022; Government of Ukraine, Mine safety: what residents of de-occupied Kherson should know, 17 November 2022; Government of Ukraine, Your relatives in the de-occupied territory - how to evacuate them? 20 September 2022

389 IOM DTM, Ukraine: Internal Displacement Report - General Population Survey Round 25 ,11 November - 5 December 2022

431 NRC, Burkina Faso: Over a quarter million people victims of new “water war” in peak dry season, 3 May 2022; WASH Cluster, Burkina Faso Sitrep, Jan - Sept 14 ,2022 October 2022

432 NRC, Burkina Faso: Almost 2 million people displaced amid worst food crisis in a decade, 5 September 2022

433 OCHA, Burkina Faso: Aperçu des Besoins Humanitaires 2022 (mars ,(2022 9 March 2022; UNICEF, Burkina Faso Humanitarian Situation Report No. 31 - 1 ,4 August 2022

434 IPC-CH dataset, last accessed on 19 January 2023

435 IDMC analysis based on the IPC-CH dataset

436 IPC-CH dataset, last accessed on 19 January 2023

437 ACAPS, Humanitarian overview of Djibo town surrounded by armed groups, 19 October 2022

438 IDMC and NRC West Africa, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

439 SIPRI, Food Systems in Conflict and Peacebuilding Settings, June 2021; FAO, The impact of natural hazards and disasters on agriculture and food and nutrition security, May 2015

440 FAO and WFP, Monitoring food security in food crisis countries with conflict situations, May 2022

441 Human Appeal, Hunger as a Weapon of War: How Food Insecurity Has Been Exacerbated in Syria and Yemen, 1 April 2018; National Geographic, Hunger and War, 19 May 2022

442 IDMC, GRID 2018: Spotlight - Syria: No let-up in displacement despite new agreement, 16 May 2018

443 World Peace Foundation, Sanctions and Food Insecurity in Syria, 6 July 2022

and FSIN, Global Report on Food Crises, 4 May 2022

418 FAO, Impact of the Ukraine-Russia conflict on global food security and related matters under the mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 17-13 June 2022

419 Total number of people in IPC/CH phase +3, as per countries' latest current assessments released for the 2022-2014 period. Last updated on 28 February 2023. See IDMC's methodological note available online.

420 GNAFC, Financing Flows and Food Crises Report, 30 January 2023

421 For more information on the methodology applied to this analysis, see the online methodological note on the GRID 2023 web page.

422 IPC-CH dataset, last accessed on 19 January 2023; CONASUR data

423 IPC, Somalia: Famine Review of the IPC Analysis, 2 December 2022

424 FAO, Hunger and food insecurity, undated

425 IPC, Overview and classification system, undated

426 IPC, Understanding the IPC Scales, June 2022

427 Ibid

428 CFS HLPE, Nutrition and food systems, September 2017

429 ACLED database, last accessed on 19 January 2023, only incidents that have led to at least one fatality are included; IPC-CH dataset, last accessed on 19 January 2023; CONASUR data

430 OCHA, Global Humanitarian Overview 1 ,2023 December 2022; ACAPS, Humanitarian Access Overview, December 2022

Policy and the International Organization for Migration have expanded the areas of cooperation to help war victims, 12 May 2022; Ministry of Social Policy, In three days, almost 600,000 applications for financial assistance from international organizations were received, 3 June 2022; Ministry of Social Policy, The Ministry of Social Policy signed a Memorandum of Cooperation with the Norwegian Refugee Council, 16 August 2022

409 Ministry of Social Policy, Social protection2022- in figures and facts: Support for IDPs, 4 January 2023

410 ICG, Responding to Ukraine's Displacement Crisis: From Speed to Sustainability, 26 September 2022

411 SSS, Strengthening the participation of IDPs in democratic processes of local government, September 2019 - June 2020; NRC, Profiling of IDP situation in Luhansk Region, Ukraine: Data-driven approach to durable solutions, 17 December 2020

412 SSS, Strengthening the participation of IDPs in democratic processes of local government, September 2019 – June 2020

413 SSS, About Us, undated; SSS, In Uzhhorod, a presentation was held on IDP Councils' activities during hostilities, 24 October 2022

414 SSS, Residents of Kyiv Obolon district now have their own IDP Council, 19 December 2022

415 WFP, War in Ukraine Drives Global Food Crisis, 24 June 2022; FAO, The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the War in Ukraine 5 December 2022 Update, 5 December 2022

416 WMO, WMO predicts first “triple-dip” La Niña of the century, 31 August 2022; WMO, Climate and weather extremes in 2022 show need for more action, 23 December 2022

417 IFPRI, COVID19- and global food security: Two years later, 2022; GNAFC

444 Human Appeal, Hunger as a Weapon of War: How Food Insecurity Has Been Exacerbated in Syria and Yemen, 26 March 2018

445 WFP, Syria Situation Report 7#, July 2022; NRC, "How are we expected to survive this?" The impact of Syria's economic crisis on families, 5 May 2022

446 ICRC, IHL Databases: Practice relating to Rule 32 - Humanitarian Relief Objects, undated

447 IPC, Democratic Republic of the Congo: Acute Food Insecurity Situation July - December 2022 and Projection for January - June 2023; WFP, Democratic Republic of the Congo September Situation Report 31 ,41# October 2022

448 allAfrica, Food Crisis Hits Goma Amid Renewed Fighting, 9 November 2022

449 NRC, On-the-record update on the situation in Hodeidah, Yemen, 9 November 2018

450 UN News, Yemen: mortar attack on UN food silo 'could affect vital aid deliveries to millions', 14 September 2018; WFP, Truck carrying WFP food hit in Yemen's Hodeidah Governorate, 31 August 2018

451 OCHA, Yemen Humanitarian Update, 21 October 2018

452 Pinstrup-Andersen P. and Shimokawa S., Do poverty and poor health and nutrition increase the risk of armed conflict onset? December 2008; FAO, Sowing the seeds of peace for food security: Disentangling the nexus between conflict, food security and peace, 2017; WFP, At the root of exodus: Food security, conflict and international migration, 2 May 2017

453 USAID, Resilience and food security amidst conflict and violence: disrupting a viscious cycle and promoting peace and development, April 2021

454 FAO, The impact of disasters and crises on agriculture and food security, 2021

455 The Third Pole, Floods After Drought Devastate Sindh's Agriculture, 26 August 2022; Pakistan Meteorological Department NDMC, Drought Alert-I, 16 May 2022

456 FAO, A rapid geospatial flood impact assessment in Pakistan, 2022

457 Government of Pakistan, Pakistan Floods 2022: Post-Disaster Needs Assessment, October 2022

458 Foreign Policy, Pakistan's Flood Crisis Could Become a Food Crisis, 8 September 2022; IRC, Six months on since the Pakistan floods, 8.6 million people are facing hunger: IRC calls for world leaders to address the imbalance of climate change, 22 January 2023

459 IPC, Pakistan: Acute Food Insecurity Situation July - August 2022 and Projection for September - December 2022

460 IFRC, Central America: Hurricanes Eta & Iota - Final Report, 6 December 2022; IDMC, Global Report on Internal Displacement, May 2021

461 IOM, Corredor seco Honduras 2021: Línea base vulnerabilidad y sequía, 5 May 2022; WFP, Charting a New Regional Course of Action: The Complex Motivations and Costs of Central American Migration, November 2021; UNHCR, Cambio climático, otro factor que provoca desplazamiento en Honduras, 9 November 2021

462 USAID-BHA, Honduras Assistance Overview, August 2022; IFAD, Honduras and IFAD will work together to foster resilient small agriculture, 2 November 2021

463 IDMC, GRID 2019: Spotlight - Afghanistan: Drought displaced as many as conflict, May 2019

464 OCHA, Humanitarian Needs Overview South Sudan, 25 November 2022

465 OCHA, South Sudan Humanitarian Needs Overview 25 ,2023 November 2022

466 IPC, South Sudan: Acute Food Insecurity & Malnutrition Snapshot, 3 November 2022

467 UNHCR, Devastation in South Sudan following fourth year of historic floods, 21 October 2022

468 Ibid

469 ACAPS, Humanitarian Access Overview, December 2022

470 IFRC, South Sudan: Floods - Operations Update n° 1, MDRSS25 ,010 January 2022

471 Conte A, Minora U, Migali S and Natale F, Local conflict, population dynamics and climate anomalies in Sudan and South Sudan, 22 June 2022; NUPI, Climate, Peace and Security Fact Sheet: South Sudan, 7 March 2022

472 OCHA, South Sudan Humanitarian Needs Overview 25 ,2023 November 2022

473 UN News, South Sudan: Security Council urged to support implementation of roadmap to transition, 13 December 2022; Xinhua, UN warns tribal violence jeopardizes South Sudan's peace, 29 September 2022

474 IOM, The Netherlands, IOM Launch Euro 11 million Project to Tackle Floods in Bor, 7 May 2022

475 FAO, South Sudan Emergency Livelihood Response Programme –2021 2023

476 OHCHR, Urgent Action Needed on Peace Agreement for South Sudan, 19 October 2022

477 Full datasets and key results to be published on IDMC's website in 2023

478 Ibid

479 IMPACT/REACH, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

480 Ibid

481 WFP, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

503 OCHA, Humanitarian Response Plan South Sudan, 20 December 2022; OCHA, Humanitarian Response Plan Sudan, 14 December 2022

504 This figure does not include the cost of providing IDPs with additional nutritional support as it was incorporated into the health cluster response. OCHA, Humanitarian Needs Overview Ukraine, 20 December 2022; OCHA, Humanitarian Response Plan Ukraine, February 2023

505 The calculations are based on humanitarian needs overviews and response plans published by OCHA before 3 March 2023. Only the needs overviews and response plans that identified the number of IDPs in need of food security and nutrition assistance were included in the analysis.

506 FAO, Towards durable solutions: FAO's programming in forced displacement contexts

507 IDMC, The Last Refuge: Urban Displacement in Colombia, undated

508 FAO, Emprendimientos de agricultura familiar para la paz: Metodologías para la innovación social y tecnológica para el desarrollo rural, 2017; FAO, The relationships between food security and violent conflicts: The case of Colombia, December 2017

509 GEOGLAM, Northern Ethiopia: Conflict and Food Insecurity, 27 September 2022

510 Ibid

511 IGC, Impact of the Russia-Ukraine war on Ethiopia, 8 August 2022

512 GEOGLAM, Northern Ethiopia: Conflict and Food Insecurity, 27 September 2022

513 UN News, Ethiopia: Loan from UN fund allows FAO to scale up fertilizers for farmers in Tigray, 8 August 2022

514 African Union, Cessation of Hostilities Agreement between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray Peoples' Liberation Front (TPLF), 2 November 2022; OCHA, Ethiopia - Situation Report, 5 January 2023

515 WFP, Revolution: From Food Aid to Food Assistance - Innovations in Overcoming Hunger, 17 September 2010; FAO, Anticipatory action: Changing the way we manage disasters, 2021

516 WFP, Anticipatory action for climate shocks, undated

517 IDMC, Global Report on Internal Displacement 2021, May 2021

518 WFP, Acting Before a Flood to Protect the Most Vulnerable, August 2021

519 Centre for Disaster Protection, Anticipatory Cash Transfers In Climate Disaster Response, April 2021

520 WFP, Cash-Based Transfers: Empower People while Building Resilience, January 2023

521 FAO, Destocking operation provides drought-stricken pastoralists with much-needed food and income in Somali Region of Ethiopia, 14 March 2016

522 IDMC, They Call It Exodus: Breaking the cycle of distress migration in Niger, September 2019

523 OECD, Multi-Year Humanitarian Funding, 2017

524 WFP, WFP's Work in Enabling Social Protection Around the Globe, February 2021; FAO, Social Protection Framework: Promoting Rural Development For All, 2017

525 OECD, Social protection for the forcibly displaced in low and middle-income countries: A pathway for inclusion, 1 July 2022

526 ODI, Report: Social protection responses to forced displacement in Colombia, May 2022; ILO, SISBEN: A unified vulnerability assessment and identification system for social assistance, May 2015

527 WFP, El apoyo del WFP para crear un entorno propicio para la protección social en Colombia, March 2021; OAS, Enfrentando la inseguridad alimentaria en las Américas: Buenas prácticas y lecciones aprendidas durante la pandemia del Covid-19, June 2022

528 ODI, Report: Social protection responses to forced displacement in Colombia, May 2022

529 Ground Truth Solutions and OCHA, Listening is not enough: People demand transformational change in humanitarian assistance - Global analysis report, November 2022; Swiss FDFA and HPG, Achieving durable solutions by including displacement affected communities in peacebuilding, May 2020

530 FAO, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

531 IDMC, Strengthening Livelihoods Security for Peace and Recovery in Darfur (L4P Initiative), undated; UNDP, Switzerland Provides 2$M to Support UNDP's Livelihoods Interventions in Darfur, 11 November 2019

532 IDMC, Strengthening Livelihoods Security for Peace and Recovery in Darfur (L4P Initiative), undated

533 Ibid

534 Ibid

535 JRS, Planting seeds for the future: livelihoods opportunities for IDPs in Cameroon, 18 July 2022

536 FAO, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

537 Ibid

538 IPC homepage, undated; WFP hunger map, undated

539 DEVEX, Where are the women in food insecurity analysis? 4 January 2021; DataDENT, Mind the (Data) Gap: Understanding the gender dimensions of food security, 12 May 2021

540 FAO, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

541 Ibid

542 EGRISS, International Recommendations on IDP Statistics (IRIS), undated

543 JIPS, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

544 IOM DTM homepage, undated

545 IOM, DTM for Food Security, 3 January 2020

546 IOM, DTM Central Data Dictionary, 31 January 2023

547 IMPACT/REACH, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

548 WFP, Food consumption score, 4 October 2019; Economist Impact, Global Food Security Index 2022: Exploring challenges and developing solutions for food security across 113 countries, undated; FAO, Food price monitoring and analysis tool, undated; WFP, Vulnerability analysis and mapping (VAM) platform, undated

549 FSIN, About us, undated

491 Plan International, Early and forced marriage increase due to food insecurity in South Sudan, 19 July 2022

492 Save the Children, Background Paper for IDMC's GRID 2023, May 2023, available online

493 Full datasets and key results to be published on IDMC's website in 2023

494 Forced Migration Review, Older people and displacement, 2013; HelpAge International and UNHCR, Older people in disasters and humanitarian crises: Guidelines for best practice, 2020

495 HelpAge International, Nutrition interventions for older people in emergencies, 2013

496 IDMC, Women and Girls in Internal Displacement, March 2020

497 WFP, Vulnerability and food insecurity among Internally Displaced Persons (IDPs) in East and West Hararghe zones, Ethiopia, 3 April 2019

498 CARE, UN Women and OXFAM, Rapid Gender Analysis, North East Region Nigeria, July 2020

499 ODI, Why some women in Pakistan are being left behind in the floods, 18 October 2022

500 UNHCR and WHO, Joint UNHCR & WHO Report, October 2022: Greater Horn of Africa: The Impact of Food Insecurity on the Health and Nutrition of Refugees and Internally Displaced People, 31 October 2022

501 UNDP, Turning The Tide on Internal Displacement: A Development Approach to Solutions, 29 November 2022

502 IDMC, Global Report on Internal Displacement 2022, May 2022

482 IDMC, How can pastoralists become displaced when they lead traditionally mobile lifestyles? March 2014; Stavi I. et al., Food security among dryland pastoralists and agropastoralists: The climate, land-use change, and population dynamics nexus, 6 April 2021; FAO, Pastoralism for Resilience and Sustainable Development: Helping to protect and develop livelihoods in the world's drylands, 2019; IDMC, When land, knowledge and roots are lost: Indigenous peoples and displacement, August 2021

483 IDMC, Impacts of displacement: Drought displacement in Gode Woreda, Ethiopia, October 2021

484 IDMC, Impacts of displacement: Displaced by violence, Jos, Nigeria, October 2021

485 Adesoji Adelaja, J., Armed conflicts, forced displacement and food security in host communities, October 2022

486 Humanitarian Outcomes, Aid Worker Security Report: Collateral Violence, August 2022; OCHA, Access Monitoring & Reporting Framework, 2012; ACAPS, Humanitarian Access Overview, December 2022; Rohwerder B., Restrictions on humanitarian access, 11 November 2015; Tull K., Civil documentation for Internally Displaced Persons (IDPs) in protracted displacement, 5 July 2019

487 Full datasets and key results to be published on IDMC's website in 2023

488 Ibid

489 IPC, Somalia IPC acute food insecurity and acute malnutrition analysis, July-December 2021; IDMC, Internal Displacement's Impacts on Health in Yemen, June 2021

490 Soliman A. et al., Early and Long-term Consequences of Nutritional Stunting: From Childhood to Adulthood, 2021; Mwene-Batu P. et al., Long-term effects of severe acute malnutrition during childhood on adult cognitive, academic and behavioural development in African fragile countries: The Lwiro cohort study in Democratic Republic of the Congo, 2020; Save the Children, Rates of child marriage double amongst thousands of children displaced by conflict in Cabo Delgado, 17 May 2022

كيف تقرأ بياناتنا

حالات النزوح الداخلي

حالات النزوح الداخلي ("التدفقات")

يشير "النزوح الداخلي" إلى كل حركة قسرية جديدة للأشخاص داخل حدود بلدهم تم تسجيلها خلال العام.

ما هو النزوح المتكرر؟

النزوح المتكرر هو عندما يضطر شخص ما إلى التحرك أكثر من مرة. ينزح بعض الأشخاص عدة مرات قبل إيجاد حل لمشكلة نزوحهم.

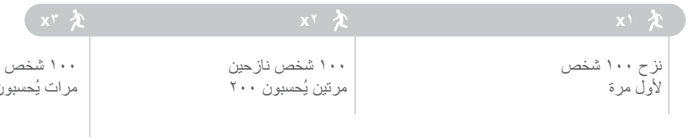

أُجبرت أم وابنتها على الفرار من مدينتهما في البلد "س" عند اندلاع القتال بين العصابات المتناحرة، مما أدى إلى حالتي نزوح داخلي

يؤدي انعدام الأمن المتزايد في المجتمع المُضيف الذي يؤوي الأم وابنتها إلى إجبارهما على الفرار إلى مخيم للنازحين.

أدى هجوم على المخيم إلى إجبار الأم وابنتها واثنين من النازحين على الفرار مرة أخرى بحثًا عن الأمان، مما أدى إلى حدوث أربعة عمليات نزوح داخلي أخرى.

نحسب ثماني حالات نزوح داخلي نتجت عن الصراع في البلد "س" في نهاية العام.

كان هناك بالفعل ثمانية أشخاص يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للنزاعات السابقة. يتم إضافة اثنين آخرين إلى العدد الإجمالي للنازحين.

يعتبر هذا بمثابة حالتي نزوح داخلي أخريين، لكن عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي يظل كما هو.

وفي الوقت نفسه، يمكن لشخصين من بين الأشخاص العشرة الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي العودة إلى ديارهم.

نحسب ما مجموعه ثمانية أشخاص يعيشون في نزوح داخلي في نهاية العام.

إجمالي عدد النازحين داخليًا

إجمالي عدد النازحين داخليًا ("الإجمالي")

"إجمالي عدد النازحين داخليًا" هو لمحة سريعة عن جميع الأشخاص الذين يعيشون في حالة نزوح داخلي في نهاية العام.

لماذا يكون العدد الإجمالي للنازحين أعلى أحيانًا من عدد النزوح الداخلي؟

لأن العدد الإجمالي للنازحين يشمل الأشخاص الذين نزحوا في السنوات السابقة وما زالوا يعيشون في حالة نزوح داخلي.

ملخص الأرقام الرئيسية

الدولة	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)
منطقة أبيي	٢٩,٠٠٠	٥٦,٠٠٠		٥٦,٠٠٠
أفغانستان	٢٢٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢,١٦٤,٠٠٠	٤,٣٩٤,٠٠٠
ألبانيا	٣٢٠			
الجزائر	٢,٠٠٠		١,٥٠٠	
ساموا الأمريكية	٥٩		٢٦	
أنغولا	١,٨٠٠			
الأرجنتين	٧٣٠			
أرمينيا		٧,٦٠٠		٨,٤٠٠
أستراليا	١٧,٠٠٠		٩,٩٠٠	
أذربيجان	١٩٠			٦٥٩,٠٠٠
بنغلاديش	١,٥٢٤,٠٠٠	٥٦٠	٨,٦٠٠	٤٢٧,٠٠٠
بلجيكا	١٠٠			
بليز	٥,١٠٠		٨٢٠	
بنين	٦,٩٠٠	١,٢٠٠	٦,٩٠٠	١,٢٠٠
بوليفيا	٣,٠٠٠		٦٥٠	
البوسنة والهرسك	٧٨		٥٨	٩١,٠٠٠
البرازيل	٧٠٨,٠٠٠	٥,٦٠٠	٤٤,٠٠٠	٥,٦٠٠
بلغاريا	٩٠٠		١٤	
بوركينا فاسو	٢,٤٠٠	٤٣٨,٠٠٠		١,٨٨٢,٠٠٠
بوروندي	١٣,٠٠٠	٦٠٠	٦٧,٠٠٠	٨,٥٠٠
كمبوديا	٢٨,٠٠٠		٣,٩٠٠	
الكاميرون	٦٦,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٩٨٧,٠٠٠
كندا	١٥,٠٠٠		٢٨٠	
جمهورية إفريقيا الوسطى	٧٧,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠		٥١٦,٠٠٠
التشاد	١٥٨,٠٠٠	٨٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠
تشيلي	١,٥٠٠		١,٥٠٠	
الصين	٣,٦٣٢,٠٠٠		١٤٦,٠٠٠	
كولومبيا	٢٨١,٠٠٠	٣٣٩,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٤,٧٦٦,٠٠٠
الكونغو	٤٢,٠٠٠		٢٠١,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
جزر كوك	٧			
كوستاريكا	١,٦٠٠			
كوت ديفوار	٢,٥٠٠			٣٠٢,٠٠٠
كرواتيا	١٠٠		٣٨	
كوبا	٩٠,٠٠٠			
قبرص	٥٤			٢٤٦,٠٠٠
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٠٠			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٢٣,٠٠٠	٤,٠٠٤,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٥,٦٨٦,٠٠٠
الدنمارك	٢٠			
جيبوتي	٦,١٠٠			
جمهورية الدومينيكان	٥٤,٠٠٠		٧,٩٠٠	
الإكوادور	٦,٤٠٠		٢,٢٠٠	
السلفادور	٤,٦٠٠	٧٣,٠٠٠		٥٢,٠٠٠
إيسواتيني	٣٦٠		٣٦٠	
أثيوبيا	٨٧٣,٠٠٠	٢,٠٣٢,٠٠٠	٧١٧,٠٠٠	٣,٨٥٢,٠٠٠
فيجي	٤,٨٠٠		٤٠٠	

الدولة	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)
فنلندا	٨			
فرنسا	٤٥,٠٠٠		٤٤	
بولينيزيا الفرنسية	١٧			
غامبيا	٧,٠٠٠	٧,٨٠٠		٥,٦٠٠
جورجيا	٤٣٠		٣١,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠
ألمانيا	٦٣٠			
غانا	٢,٧٠٠		٥,٩٠٠	
اليونان	٧١٠		٦٠	
جوادلوب	١٥٠			
غواتيمالا	٧٤,٠٠٠	٥	٧,٩٠٠	٢٤٢,٠٠٠
غينيا	٣٤٠			
غويانا	١٢٠			
هايتي	١٥,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
هندوراس	٤٦,٠٠٠	٢٦٠	٣,٩٠٠	٢٤٧,٠٠٠
هونغ كونغ، الصين	٣٣٠			
أيسلندا	٥٦			
الهند	٢,٥٠٧,٠٠٠	١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٣١,٠٠٠
إندونيسيا	٣٠٨,٠٠٠	٧,١٠٠	٦٨,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
إيران	٤٢,٠٠٠		٣٩٠	
العراق	٥١,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٦٩,٠٠٠	١,١٦٩,٠٠٠
أيرلندا	٢٦			
إسرائيل		١,١٠٠		
إيطاليا	٤,١٠٠		٣٠٠	
اليابان	٥١,٠٠٠		٤٥,٠٠٠	
كازاخستان	٤,٠٠٠	١٢٠	١٤	١٢٠
كينيا	٣١٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣٧٣,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
كوريا	٣٠,٠٠٠		٥,١٠٠	
كوسوفو	١٢٠			١٦,٠٠٠
الكويت	١٤			
قيرغيزستان	١,٧٠٠	١٦٦,٠٠٠	٤	٤,٠٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٦٠		٥٦٠	
لاتفيا	٢٧			
لبنان	٣٥			
ليبيا		٣٦٠		١٣٥,٠٠٠
مدغشقر	٢٩١,٠٠٠		٦٨,٠٠٠	٢,٨٠٠
ملاوي	٢٩٧,٠٠٠			
ماليزيا	١٥٦,٠٠٠		٦٨٠	
جزر المالديف	٣٧٠			
مالي	٢٤,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠
جزر مارشال	٢٨		٢٨	
موريتانيا	٢٣,٠٠٠		٢٣,٠٠٠	
موريشيوس	١٤٠			
مايوت				٨
المكسيك	١١,٠٠٠	٩,٢٠٠	٣,٦٠٠	٣٨٦,٠٠٠

الدولة	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)
منغوليا	٧٥		٧٥	
المغرب	٩,٥٠٠			
موزمبيق	١١٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١,٠٣٠,٠٠٠
ميانمار	١٣,٠٠٠	١,٠٠٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	١,٤٩٨,٠٠٠
نيبال	٩٣,٠٠٠		٥٨,٠٠٠	
كاليدونيا الجديدة	١٧٠			١٥٠
نيوزيلندا	٢,٨٠٠		١٥٠	
نيكاراغوا	١٦,٠٠٠		١١	٧٧
النيجر	٢٤٨,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	٥,١٠٠	٣٧٢,٠٠٠
نيجيريا	٢,٤٣٧,٠٠٠	١٤٨,٠٠٠	٨٥٤,٠٠٠	٣,٦٤٦,٠٠٠
مقدونيا الشمالية				١١٠
النرويج	١٧٠			
سلطنة عمان	٤٥			
باكستان	٨,١٦٨,٠٠٠	٦٨٠	١,٠٢٥,٠٠٠	٢١,٠٠٠
فلسطين	٢٥٠	١,٨٠٠		١٢,٠٠٠
بنما	٤٦٠			
بابوا غينيا الجديدة	٩,٦٠٠	٦٤,٠٠٠	١٩٠	٩١,٠٠٠
بيرو	٢٤,٠٠٠		٢٩,٠٠٠	٧٣,٠٠٠
الفلبين	٥,٤٤٥,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠	٥٣٣,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
البرتغال	٤,٥٠٠		٣	
بورتوريكو	٤٩,٠٠٠		٥٨	
رومانيا	١٦٠			
روسيا	٢,٧٠٠	٧,١٠٠	٢٨	٧,٥٠٠
رواندا	٧,٨٠٠		٣,٦٠٠	
ساموا	١٤			
ساو تومي وبرينسيبي	٢٤٠			
السنغال	١٢,٠٠٠		٤٦٠	٨,٤٠٠
صربيا	١			١٩٥,٠٠٠
سيراليون	٨٠٠			٣,٠٠٠
سلوفينيا	٥٠٠			
جزر سليمان	١١		١١	١,٠٠٠
الصومال	١,١٥٢,٠٠٠	٦٢١,٠٠٠		٣,٨٦٤,٠٠٠
جنوب أفريقيا	٦٢,٠٠٠		٢٢٠	
جنوب السودان	٥٩٦,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠	٦٦٥,٠٠٠	١,٤٧٥,٠٠٠
إسبانيا	٣١,٠٠٠		١٠	
سيريلانكا	١١,٠٠٠		٢٣	١٢,٠٠٠
سانت لوسيا	٥٦٠			
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣		٣	
السودان	١٠٥,٠٠٠	٣١٤,٠٠٠	٢٢٧,٠٠٠	٣,٥٥٣,٠٠٠
سورينام	١,٥٠٠			
سويسرا	٦٦		٤	
سوريا	٢١,٠٠٠	١٧١,٠٠٠		٦,٨٦٥,٠٠٠
تايوان، الصين	١,٧٠٠			

الدولة	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الكوارث)	إجمالي عدد النازحين بنهاية عام ٢٠٢٢ (الصراع والعنف)
طاجيكستان	٢٦٠		١٨	
تنزانيا	٤,٢٠٠		٢,٢٠٠	
تايلاند	٢٢,٠٠٠		٦٨٠	٤١,٠٠٠
توغو	١٦,٠٠٠	٢,٣٠٠	٤,٧٠٠	٢,٣٠٠
تونغا	٢,٤٠٠		٢٦٠	
ترينداد وتوباغو	٤٠		٧	
تونس	٢,٠٠٠			
تركيا	٦,٩٠٠		٥٢	١,٠٩٩,٠٠٠
جزر تركس وكايكوس	١٧٠			
أوغندا	٣٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٤,٨٠٠
أوكرانيا	١	١٦,٨٧٠,٠٠٠		٥,٩١٤,٠٠٠
المملكة المتحدة	١,٩٠٠		٨٠	
الولايات المتحدة	٦٧٥,٠٠٠		٥٤٣,٠٠٠	
أوروغواي	٨٠٠			
أوزبكستان	١٧٠			
فانواتو	٣٩٠			
فنزويلا	١٣,٠٠٠		٩,٩٠٠	
فيتنام	٣٥٣,٠٠٠		٢,٢٠٠	
اليمن	١٧١,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠		٤,٥٢٣,٠٠٠
زامبيا	٣,٦٠٠		٣,٦٠٠	
زيمبابوي	١,٣٠٠			

شكر وتقدير

فريق مركز رصد النزوح الداخلي

الإخراج: ألكسندرا بيلاك

التنسيق: فيسنتي أنزيليني

الرصد:
إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال إفريقيا: كليمنتين أندريه وكاثرينا بورسيغ وتوماس دي ألميدا وإيفانا حاجماتوفا وماتويلا كوركا وأنكا بادوسيل

آسيا والمحيط الهادئ: فينسينت فونغ وكاثرين غيفين وتاناليتشيمي هاوسيت وريان ميترا، وكريستوفر ستراب وفاني تيبي

الأمريكتان وأوروبا وآسيا الوسطى: دانييلا باتشي وريكاردو فال-دوترا سانتوس وإليز فيلو

الإبلاغ: فيتشينتي أنزيليني وشاو فين هيرنان

البيانات والتحليل: ماريا تيريزا ميراندا إسبينوزا وسيلفان بونسير وفاني تيبي

البحث: كريستيل كازابات وأليسيا أوكونور وكيارا فالنتي وبياتريس ريفا ولويزا ياسوكاوا.

التصميم والتخطيط والخرائط والرسوم البيانية: فيفتشي بيندو وإميليانو بيريز وسيلفان بونسير

الاتصالات والعلاقات الخارجية: ليا بيرجارا وليبي دوشارم وبرام فيرويج ودون فوت وسوزي زاراغوزا.

المشاركة القطرية والمشورة بشأن السياسات والدعم الإداري: أليس بيلات ونكانيلي بولو ومولاي تامي إصابيح، إدافالي ويوسف جاي.

المساهمات الخارجية والدعم

خرائط: ستيفاني كلاسر (كومبولو)

المحرر: جيريمي لينارد

يود مركز رصد النزوح الداخلي أن يشكر بشكل خاص الأشخاص التالية أسماؤهم على المشورة المتخصصة التي قدمها كل منهم في مجاله:

المشورة المتخصصة ومراجعة الأقران: ديرفلا كليري وسالي جيمس (الفاو)؛ سارةماكهاتي (شبكة معلومات الأمن الغذائي)؛ ناظم أيادات ومالا دوتا وكريستوف هيربي وشاهناز باركر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)؛ كاترينا كوسيك وروب فوس (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)؛ زياد ليونارد نيول (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)؛ بنسون بوغاني وإريك ريتشارد رافيلوجوانا وجازمين تام وتايلر طومسون وزيريهون زيودي (المنظمة الدولية للهجرة)؛ لورا روبيو (ITAM)؛ ويليمينا ويلش (الخدمة المشتركة لتصنيف النازحين داخليًا)؛ كارولينا مونييه سكليبينا (ميرسي كوربس)؛ كيتلين بريدي وكيلين بريغز وأنجيليتا كاريدا وسماح حديد وكريستل هوريه وإرنستو لورادا وهاجر معلم وكينيدي مابونجا وموريـن ماغي وإيفون مارسيلا أولارتي أكوستا وكارلوس أولايا ومارين أوليفسي وخافيير بيريز جاين وإيليز بونسون وريناتا ريندون وتيسا ريتشاردسون وجيوفاني ريزو وماغالي فيريتو وروبرتو فيلا-سيكستو (المجلس النرويجي للاجئين)؛ ألبرت هابو هامرا وآلان غوندو (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؛ غريتا زيندر (مكتب المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي) وسيفيندرا مايكل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ علي سيد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ فاليري جاتشيل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ ومافوا-إل-فايوتوكاكوا ماكا وموانا كيوا (المكتب الوطني لإدارة الطوارئ في تونغا) و كوسوم هاتشيتو وأحمد غيث (برنامج الأغذية العالمي).

أوراق المعلومات الأساسية والمساهمات الخارجية: ديرفلا كليري وسالي جيمس (الفاو)؛ فاني تيبي وكليمنتين أندريه وماريـن أوليفيسي وحساني حمادو وكريستيل هوريه (مركز رصد النزوح الداخلي/المجلس النرويجي للاجئين) وأليكسيس رينود (إمباكت إينيشياتفز)؛ ويليمينا ويلش (الخدمة المشتركة لتصنيف النازحين داخليًا)؛ كوسوم هاتشيتو وأحمد غيث (برنامج الأغذية العالمي) وخوسيه ماريا تاراغا وإيفا سيفيلانو ماركو (جامعة فالنسيا) وكيارا أورلاسينو وأوليفر فيالا (منظمة إنقاذ الطفولة) وإليز بيلتشر وهيبي رحمواتي وريبيكا مورفي (الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث).

شكر خاص لحكومات البلدان التالية على مشاركتها ودعمها في جمع بيانات النزوح الداخلي وتحليلها: الأرجنتين وأستراليا وأذربيجان والبوسنة والهرسك والبرازيل وبوركينا فاسو وكندا والصين وكولومبيا وجمهورية الكونغو وقبرص وفرنسا وفيجي وجورجيا وألمانيا وغواتيمالا وهندوراس وإندونيسيا والعراق وساحل العاج وليختنشتاين وليتوانيا ولوكسمبورغ وماليزيا ومدغشقر ومالي والمكسيك والنيجر ومقدونيا الشمالية وبيرو والفلبين والبرتغالوصربيا والصومال وجزر سليمان وسريلانكا والسويد وسويسرا وتونغا وأوغندا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفانواتو واليمن وزامبيا.

نشكر مكاتب المجلس النرويجي للاجئين في أفغانستان وبوركينا فاسو/النيجر والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والعراق وإيران والمكتب الإقليمي لشمال أمريكا الوسطى والمكسيك والمكتب الإقليمي لشرق إفريقيا واليمن والمكتب الإقليمي لوسط وغرب إفريقيا والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وكذلك كينيا ولبنان وليبيا ومالي وموزمبيق والنيجر ونيجيريا وباكستان وفلسطين والسنغال والصومال والسودان وسوريا وأوغندا وأوكرانيا وفنزويلا واليمن.

ونشكر المنظمة الدولية للهجرة، مع شكر خاص لمحمد رزقي وراؤول سوتو وروبرت تريغويل، والمنسقين الإقليميين في مصفوفة تتبع النزوح (لويزا بابتيستا دي فريتاس وكيارا لوتشيني ولورينزا روسي) والمكاتب القطرية في أفغانستان وجزر الباهاما وبنغلاديش وبوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهايتي والهند والعراق وكينيا وليبيا ومالي ومدغشقر وميانمار وموزمبيق ونيبال ونيجيريا والنيجر وباكستان وبابوا غينيا الجديدة والفلبين والصومال وجنوب السودان والسودان وسريلانكا وسوريا وأوغندا وأوكرانيا وفانواتو واليمن.

ونشكر مكاتب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك بوركينا فاسو وبوروندي وكمبوديا وتشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وميانمار ونيجيريا والأراضي الفلسطينية المحتلة ومكتب جزر المحيط الهادئ وباكستان والفلبين والصومال والسودان وسوريا وتايلاند (المكتب الإقليمي) وأوكرانيا والمكتب الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا والمكتب الإقليمي لجنوب وشرق إفريقيا واليمن.

ونشكر مكاتب وكالة الأمم المتحدة للاجئين في أفغانستان وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقر جنيف وجامايكا وكينيا وكوسوفو ومالي والمكسيك وميانمار والنيجر ونيجيريا وباكستان والفلبين والسنغال والصومال والسودان وأوكرانيا.

نشكر المؤسسات التالية على تعاونها المستمر: جامعة أندري بيلو الكاثوليكية؛ مشروع قدرات التقييم (ACAPS)؛ مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراع المسلح (ACLED)؛ مركز تنسيق أسيان للمساعدة الإنسانية في إدارة الكوارث (AHA Center)، جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي؛ بنك التنمية الكاريبي؛ المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارتها في ميانمار؛ المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارتها في سوريا، المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارتها في الصومال، مجموعة النفوذ القابضة المدنية التابعة للأمم المتحدة؛ اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان (CMDPDH)؛ مفوضية الأراضي الرعوية (CPT)؛ كريستوسال. مساحة صديقة للبيانات (DFS)؛ قسم علوم النظم البيئية في المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيوريخ (ETH)؛ قسم الإحصاء بجامعة أكسفورد؛ الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في كينيا، مديرية التأهب للكوارث واللاجئين؛ منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛ مجموعة إدارة النزوح (بنغلاديش)؛ مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية (JRC)؛ برنامج "بيانات من أجل الخير" من "ميتا"؛ فلاديست؛ منتدى المنظمات الإنسانية غير الحكومية في كولومبيا؛ مجموعة عمل الحلول الدائمة (السودان والعراق)؛ فريق التنسيق العملياتي للاستجابة السريعة (GCORR)، برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP)؛ مجموعة عمل النازحين داخليًا في الصومال؛ المعهد الجامعي للرأي العام (IUDOP) التابع لجامعة أمريكا الوسطى (UCA) ؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC)؛ مجموعة الأزمات الدولية؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر (IFRC)؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ساو تومي وبرينسيبي؛ المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الجنوب الإفريقي، ومركز التنسيق الوطني للصليب الأحمر الأسترالي؛ الشبكة الوطنية للنازحين داخليًا في كينيا، مجموعة عمل تقييم الاحتياجات (بنغلاديش)؛ منتدى التعايش في النقب من أجل المساواة المدنية؛ جمعية الصليب الأحمر النيبالي (NRCS)؛ الخدمة المشتركة لتصنيف النازحين داخليًا (JIPS)؛ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ مجموعة الحماية (بوركينا فاسو، موزمبيق، النيجر، أوكرانيا)، المسؤولية عن الحماية-الحق في الحماية؛ جامعة رافاييل لانديفار؛ مبادرة ريتش (أفغانستان، الصومال، أوكرانيا)؛ الصليب الأحمر الرواندي، مجموعة المأوى (البهاما، ميانمار، فلسطين، اليمن)؛ لجنة الدولة لشؤون اللاجئين والنازحين داخليًا بجمهورية أذربيجان؛ جمعية الصليب الأحمر في الجنوب إفريقي؛ شبكة أمريكا الجنوبية للهجرات البيئية (RESAMA)؛ وحدة الاهتمام والتعويض المتكاملين للضحايا (كولومبيا)؛ جمعية الصليب الأحمر في تنزانيا؛ "توغلكورب"، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)؛ مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في نيبال ومصر؛ جمعية الصليب الأحمر الأوغندي؛ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات التشغيلية للقمر الصناعي (UNITAR-UNOSAT)؛ مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة؛ برنامج الأغذية العالمي (WFP)، اتحاد حماية الضفة الغربية، وفريق عمل السكان في اليمن، مركز رصد معلومات ومراقبة عمليات الاستجابة للكوارث (DROMIC)، مركز إدارة الكوارث (سري لانكا)، منتدى الاستجابة الإنسانية (كمبوديا)، الهيئة الوطنية لإدارة الجفاف (NDMA) في كينيا، اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان (KNCHR)، جمعية الصليب الأحمر الكينية (KRCS)، تحالف أراضي كينيا (KLA).

نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على دعمهم في إدخال البيانات وضمان الجودة: تيريزا باكمان وفيليب د. م. باكلي وستيفانوس إروتوكريتو فينسينت فونج وميليك كالكان وكليمنس ليدوك وسافار ليغال وشورينا نيكوليشفيلي وجوليا سياليلي.

كل يوم، يفر الناس من النزاعات والكوارث ويصبحون نازحين داخل بلدانهم. يقدم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) البيانات والتحليلات ويساعد الشركاء في تحديد وتنفيذ الحلول للنزوح الداخلي.

انضم إلينا في سعينا لإحداث تغيير حقيقي ودائم للنازحين داخليًا في العقد المقبل.

مركز رصد النزوح الداخلي

Humanitarian Hub Office, La Voie Creuse 16, 1202 Geneva

info@idmc.ch

internal-displacement.org

twitter.com/IDMC_Geneva

facebook.com/IDMC.Geneva

youtube.com/c/InternalDisplacementMonitoringCentreIDMC

linkedin.com/company/idmc-geneva